

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

| | |
|----------------------------|-------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | |
| کتاب | _____ |
| مؤلف | _____ |
| موضوع | _____ |
| شماره انحصاری (۱۷) | _____ |
| شماره ثبت کتاب | ۳۷۶۱ |
| تاریخ ثبت | ۱۳۷۴ |

۱۷-۴۴



۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب
 مؤلف
 موضوع
 شماره اختصاصی (۱۷) از کتب اهدائی : مخزنی

شماره ثبت کتاب ۱۱۷۶۱

تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۷۱

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خط اهدائی

۱۷

سم الله الرحمن الرحيم ويتوكل
انسان وحده البين وشكر الماعله
رايع التبيين وصلوة على نبية
ياكل الايمان المنعوت بافتح الله
صالح الفرقان ومفاتيح قرآن **لا** تحرك
اه الاصل فيه يا الله صدف من الشدا وحسن
نه الميم ولا يقاس عليه وكلمة على فروع اعلى اعطيتنا
لها في المجموع عليه بعز لام التعليل قبيل قوله
لشكره والله على امر اكم اى لمدائنه لكم وكلمة ما
موضه او موصوفه والعايد المفعول محذوف والى
يز اعطيناه او على شرا اعطيناه واما

واما مصدرية ووجه الاضمار على اعطاكم ايانا
وكلمة من على الاولين تحمّل التبيين والتبيين
وعلى الاخير تبعية لغيره السوابغ جمع سائبة و
الانتهى الرافية والبواغ جمع بالغة ودر الامام
الرافية والحكم جمع حكم كالنعم جمع نعمة والحكم
العلم بالاشياء كما هو قيل العمل على ما ينبغي قال
سينا في الحكمة الفلكية الحكم راس كفاية
لردار وقيل المراد الشريعة الحق وكذا خصوص
بعد عموم التعميم تنبيه على جلال شأنها وبنائها علم
مفاتها قال الله تعالى ومن يوت الحكمة فقد اوتى
خيرا كثيرا ونضلى اى نزعوا ولا يتوهم كونه على الخبر
لان هذا الحكم مخصوص بلفظ الدعاء والهداية
ان عديت للمفعول بالاشياء بنفسها فترى

وان عدت اليه بالى او باللام فعنا اارة الطريق
وانوب اسم جنس العري كالجسم والى كان المراد بهما
ما سطر الورق ويحتمل ان يكون الاكتفاء بهما كونهما
العمدة من بين جنس النوع والاف لهداية النبوة
لا تخصها قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين **قوله** على وجه الكل وانه اما متعلق بالهداية
النبوية او بالصلوة او بالحمد وهذا على سبيل
مع الخلو ويحتمل التعلق بالاشياء او بالنسبة
او الاربعه على سبيل التنازع **قوله** لان الحمد
مع الفضائل من المزايا الغير المتعدية والفضائل
هي المزايا المتعدية فان قيل نفس المزايا لا يغير
تأثيره كونه اجيب باننا لانعم ان نفس
الشيء حقيقة فانها من العطايا والنعم

لا الانعام

لا الانعام والاعطاء ولا شك في تعديةها من النعم لان
عليه ولو سلم ان نفس العواضل لا يتعدى الى المتقبل
من موصوفها فيقال المراد بالمزايا المتعدية الصفات
الجيدة الفعلية الى اثرها بها ايراث اثر في الغير
كالعفو والصلح والنفع والانسام فانها من ايا
يتعدى الى الغير بعين ان الغير يتاثر من نفس تلك
الصفة بخلاف الصفات الذاتية كالعلم وحب
الوجود والمحب والاعتدال لقائمة وبالجملة
المراد بالتعدية الانتقال بل التأثير **قوله** عظيم
النوال في الصالح النوال الوطأ وكذا النال
قوله مالا يحوم حوله وفي بعض النسخ حومه وفي
الصالح حام الطائر وغيره حول الماء وحوم يحوم
حوما وحوم اس دار وحاصل النكتة الاولى ان

الاعطية

فرائد الحمد على الشكر إشارة الى ان الحمد ثم شانه
 جامع بين جلايل الكمال وجزايل الكمال القول
 او انه تعالى لما كان جامعاً للجهتين كان شارب
 فرمقام شانه الاتيان بما لا يخفى بحجة دون
 جهته فقدر و اعتبر الوجهين فتنظيراً **بقر**
 وانه ورد بلفظ الحمد لا يوجب لوازم المحفوظ على
 الحديث لوجب الاتيان بالحمد لله يدل على حمد
 لا نأقول انما عدل لما يجي من قصد افادة
 الاستمرار الجردى فهذا مع ان الرواية في الخبر
 مختلفة فقد يرور هكذا لم يبدأ فيه بحمد الله وهذا
 يدل على انه لا يتعلق غرض بخصوص صيغة الحمد
 لكنه لما اتفقت الروايات في لفظ الحمد كان كلاً
 المحفوظ على القدر المشترك بينهما **بقر** اجزم
 به في الصحاح جزم الرجل بالكرم جزمنا

صار اجزم وهو المقطوع اليد وفرد الحمد شانه تعلم
 القرآن ثم نسب لقر الله نعم وهو اجزم وقدر ورتباً اذا
 المحبة من الجزم وهو القطع قال في الصحاح جازمت
 الشيء الرقطعة هذا ويمكن ان يوجه ايتار الحمد على
 الشكر بانه لما كان اقرب افراد الشكر واطهر مادلاً
 على انصاف المنعم بالكمال ما هو باللسان ولذا
 قال ص الحمد اس الشكر ما شكر الله عبده لم يجر
 اختار الحمد تنبيهاً على ان المعنى اوبانه لما كان ما
 من تاليف هذا الكتاب نعمة من معقول القول **السلام**
 ناسب مقابلة الشكر من هذا القبيل وهو الحمد
 وعلى الله عطف على قوله على الشكر اى ان الحمد على
 المدح لان المدح بمعناه اختيار فيه اه علم ان
 التخصيص بالاختيار من الحمد والنعمة في المدح كتحليل

انعم الله عليهم

ان يكون باعتبار مدخول الباء اعني المحمود به
والممدوح به ويحتمل ان يكون باعتبار مدخول على
اعني المحمود عليه والممدوح عليه وقد ذهب كل من
واختار الاخرين تخصيصهما بالاختيارى ^{حكوا}
بترادفهما واما الترادف عابرة التعميم فالحمد انهم
فلم يترادفوا بل يوفقون به وقد يفرق بين الحمد والممدوح
بالعموم والخصوص بوجه اذ كان يقال الحمد لا يكون
الا للفاعل المختار بخلاف الممدوح او يقال الحمد يخص
ببذرة العلم بخلاف الممدوح او يقال الحمد يخص بالحق
بخلاف الممدوح كما سبق في المحشر او يقال الحمد لا
الا على الجميل للاختيار لا بعجز ان يكون المحمود عليه
نفسه مما فيه اختيار بل بعجز ان يكون صاحبه
مختاراً ولو في غيره وهذه الوجوه متقاربة المعنى

بل مستندة
في المثال وبالجملة لو بني الأمر على التوقفة فوجب احتياطاً
الحمد ما افاده المحشر من الوجوه وان بني على الترادف
فوجب ايثاره هو موافقة الكتاب والسنة دون
سائر الوجوه ويمكن ان يفرق مع القول بالترادف
انه انما الحمد يكون نصاً فكل من المحمود عليه مختاراً
وصل احسانه بخلاف الممدوح فانه يحتمل ان يعقل
السامع عن الترادف في العموم المشهور ^{ولا} ويكون
بعد الاحسان لا قبله في القول بانه ثناء بالثناء
على قصد التعظيم سواء كان متعلقاً بالثناء او غير
او قال كان مراده ان الحمد لا يقع في مقابلته الا ^{حسناً}
بخلاف الممدوح فانه قد يكون الباعث عليه احساناً
او صلته بنفع حصولها وهذا لا يقتضي ان لا يقع
الحمد الا بازاراً احساناً وقد اجمعت بان المراد

لا يابراز

بعد الاحسان قبل القول بالحمد

الا بعد الاحسان

بالله ههنا هو الحمد العرفي وهو يجب ان يكون متعلقا بالنعمة
والترغيف المذكور هو تعريف الحمد العرفي فان رفع
التنكير واخيدان فيه نظر الآن المحر ذكر في وجه
اظهار الحمد على الشكر من عدم الحمد وشمول النعم
وغيره وهذا نص في ان المراد ههنا هو الحمد العرفي
لا العرفي **قول** وان ما لم يجانده وتم من صفات
الكمال صادر عنه باختياره قاس في التسمية
فيل قد تم وان الاختيار له في صفاته والآ
يلزم حدوثها قلت قد ذكرنا ان الحمد انما
على صفاته يوجب كونه مختارا فيها فاما ان
يصار الى ذكره بعض المذكي ان لا يلزم منه
كونه تم مختارا فيها حدوثها وانما يلزم لو كان
مختارا فيها بالاختيار الى حادث هو تم واما انه

نعم لما كان كافيها مستقلا بها ففانه مختار فيها
انتهى كلامه وفي بعض النسخ يوجد بعد حاشية الى
ما هذا عبارة اما كون صفاته اختيارية يستلزم
حدوثها فلان الآثار الاختيارية مسبوبة بالقصد
والارادة المسبوق بالغير محدث واما المنع
الذي ذكره سيّد المحققين في شرح المواقيف فلان
القصد والارادة سابقان بالذات لا بال
لا بالزمان فلا يلزم حدوثه والى اصل انهم قد
ارتكبوا مقدمات متينتين فلا بد عنه القبح
فراصدهما ثم على تقدير القبح في الاولى فيظهر ما
ادعاه من اصل الى ثبوت ان في الحمد اشعار بان
ما تتكامله صفات الكمال وجوب النوان صا
عنه باختياره واما على تقدير القبح في الثانية

ونسليم الأول فلفني فلان ينبغي ان يقال فرائير
 الجهد لانه على انه مستقل فصفة وعطائير
 حتى كانه مختار فيها والمختلف ان يحل كلام الى
 على هذا واعلم انهم ادعوا ان كون صفة تشا
 اختيارية ليست لازم حدودها واستدلوا عليه بان
 اثر المختار مسوق بالقصد والقصد لا الى
 الاثر مقارن لعدم لان القصد لا الى الموجود
 محج واورد عليه الامم انكم ان اتم ان اثر الله
 المختار مسوق بالقصد زمانا ثم في حقيقة تشا
 وانما يلزم ذلك فقصدا الى افعالنا التا
 واما ارادته الحاملة فلا يتخلف عنها العقل
 وان اردتم مسبوقة زانا فيمنع قولكم القصد
 ملا الاثر مقارن لعدم انما يلزم ذلك لو تقدم

علمية القصد زمانا ثم اعلم ان كون صفة ثم صادرة عنه
 بالاختيار او بالاجب انما يتصور على هذا من باب
 من كون صفة تشا زائدة محاذة واما على القول
 بعينيةها كما افق فلا صدور لا بالاجب ولا باختيار
 وما ينبغي على صحة هذا المذهب ان الصفات لو كانت
 زائدة قائمة بذاته ثم قصودا عند انما بالاجب
 فيلزم كونهم فاعلا موجبا في البعض وهو
 ما اطبق عليه العقل واما بالاختيار فيلزم التسلسل
 في الصفات الترتيبية وقف عليها التاثير الا
 كالعلم والقدرة والارادة والقول بعينية تلك
 الصفات وزيادة ما سواها بطل بالانفاق
قوله وانا فانه شيء يوصف من غير ان يوصف
قوله ولما ذكرنا اننا افهم الوجهين من الاول في اختيار

اختيار

الحجة الشكر والوجهان فيه موافقة الكتاب والسنة
 على طلبة اعرابية وحلية الرجل صفة كذا في الصالح
 ونفسه بالزينة ايضا لان الفعل المضارع يدل
 على الاستمرار التجدد بخلاف الماضي فإنه يدل على
 التجدد دون الاستمرار **في** في هذا المقام ارفع
 الحمد بازا الأفعام بخلاف ما إذا كان في مقابلته
 الصفة الحالية فإنه لا يابس الاستمرار
 التجدد بل لما يابس سبب مقتضى المقابلة الزمان
 والشبات المنبسط عن القدم والسريرة
 ولا يبعد ان يدعى ههنا ايضا منسوبة التجدد
 باعتبار تجدد آثار الصفات الحالية **في**
 كما ذكره من الفضل حيث قال الله اعملوا على ان
 جعلني من علماء العرب **في** لما يتضمنه من الآ

فيل

قيل اولكم شفقة على اخوانه من العلماء الراغبين حيث
 شاركهم في هذا التجدد ما وقع في التثنية حيث قيل
 السلام علينا اقول اولاًشارة الى ان الحمد لله
 سبحانه ليس مما يقوم به احد دون احد وان من
 شئ الى الابد بحمد والتفصيل ههنا ان صيغة ^{المفعل}
 مع الغير يدل على وجوده مع اللاحقة فصفة الى
 فلهذا المثل ركاً ما بنو صفة من علماء الراغبين او
 بنو نوح من الأنس وبنو جنه من الملائكة والجن
 والناس اجمعين او كل العالمين او ما يختص به
 الجوارح والموارد وتتركب على أي تقدير اما
 للاستعانة او للاشفاق عليها او لرفع توهم اختصاص
 الحمدية ومضروب التثنية في الخمسة خمسة عشر
 لم يخل بعضها عن بعد كاحتمال التثنية الموارد التثنية

المشقة عليها ويكمل وجوده في المترك وفي سبب
 التشريك لا يقع عليك بعض النقص **قوله** هذه المقدمة
 يعلم المراد التذات اذ ان هذا يقتضي ان يكون الحمد
 ههنا محمولا على العرفي التذاتي هو انك التذاتي او قريب
 منه بادي تفاوت وما ذكره سابقا في وجه اتيار
 الحمد على انك من قصه تقيم الفضائل والافاضل
 ان يكون الحمد محمولا على العرفي التذاتي هو انك التذاتي
 او قريب منه بادي تفاوت وما ذكره سابقا في
 وجه اتيار الحمد على انك من قصه تقيم الفضائل
 والافاضل يقتضي ان يكون المراد ههنا بالحمد التذاتي
 فيسببها نوع من التذات وعناية الأثر ان يقرن
 التوجيه ان يقرن ان الحمد ههنا العرفي ومحقق التذات
 عناية الأثر ان يقرن بموافقة اعتقاد الجاهل والجاهل

الحوار

٩
 وافعال الاركان لا على انهما افعال بل على انهما
 مقترنان بالحمد ومزبور وادف وعبارة الحمد لا تقع بهذا
 التكلف اقول لا يقع ان ما فيه كما لا يصلح توجيهها
 المحشى لا يصلح توجيهها لا شيئا حقيقته المستطعم مع الغير
 اللهم الآن يوجد بوجه بعينه يحمل شرط الحمد عامدا في
 نسبة الفعل الى الشرط لا باعتبار اختلاف نسبة
 الى الآخر والوجه ان يقر ان هذا مبني على غير ما
 تعلل الحمد التذاتي حتى ينبغي ان لا الحمد بالتدريج
 بل ينبغي ان يصير سائر اعضاءه سائما في حقه ثم
 كما يقر ان افعال الجاهل ليس بالعزيز واما بل جميع الجاهل
 وجهه ليس بالقلب واما بل جميع الاعضاء اقر ان
 ليس الغواض تحمل قبله واما بل الجاهل من افراد
 ووجه ان يحمل لا يحد من الحوار دعامة اقل

قيل المتبادر من قولهم ان نفس الشخص الحاد مثل
 ولا يفرق بين جعل الالف الفعل مشا ركا للالف في
 الاخبار عن الفعل كما يقطع باعتبار ابناء
 القطع الى الفاعل حقيقة والى الالف مجازا او قوله
 امثال ذلك المعانيات الخطابة والشعرية كما
 ولا يلزم منه ان يكون حسنا في جميع المقامات ثم
 الاشكال في لفظه وانما قد تباين في مقام الحمد والذم
 السليم شهيد به **قوله** وهذا كما ذكره بعض اهل الحق
 التحقيق المراد به التوازي ووجه التفسير ان جعل
 به من الظاهر الباطن مصلية كما انها مصلية في غير
 من الموارد واحدة فلهذه شهادة من على عدم
 امتناع تشريك الالف مع الفاعل في الخطابات
قوله مصلوة الجماعة تفصل بين مصلوة الفرد ومع

وعرضه درجة كذا في الحديث والفرد الواحد
 فله الرجل عن الصحابة اذا اشتهر عنهم وبيع **قوله**
قوله وانزوف الخطاب او انظر فان عوف هو
 الخطاب هو العاقل في قوله ذلك اياك انا في قوله
 فالعاقبة في ضمير اسم لا عوف والحواس ان اراد بالعرف
 ما يقابل اللفظ المركب في الموقوف او اراد بالعرف
 مطلق اللفظ او مطلق الكلمة اطلاقا لاسم
 الخاص على العام فهو او قد مر في صاحب الكشف
 بان القوم كثيرة اما يتأخرون فيطلقون الموقوف
 على اسماء عوف المتأخر على الظروف والحواس
 اسما بامارة والضمير وغيره اقا لستير الزيد
 والعلة فائدة السامع في اسماء الموقوف رعاية **قوله**
 بين لاسم وصيغته في التعبير عنها بالحواس وان

معناه فيها ويجوز ان يكون من قبيل اطلاق اسم
 المدلول على الذات وانما في الظروف نواحي اسماء ^{شأنه}
 وعبرها بالتبسيط نوع قصور فيها عن مرتبة اسماء
 الكاملة ومنها بعضها الحروف انتهى فقد انفتح مما
 افاده الشريف وجه ثالث وهو ان يكون اطلاق
 الحرف على صفة الخطاب لعلالة المشابهة ^{سببا}
 في مبحث السبب من كلام الشيخ الصغير يجوز ان ^{يكون}
 استعمال اللفظ في معنى واحد استعاره باعتبار وجه ^{را}
 مرسل باعتبار اكون اطلاق المشقة على غليظ
قوله بل ربما يدعى ان ترك ذلك لا يدل عليه اوفق
 بمقتضى المقام اقول لان الذكر يرمي ان فر هذا
 الاجتماع اخفاء وهذا لا يناسب المقام اولاد لو
 ذكر ما يدل على الاجتماع المذكور لسبب الجدل

١١
 حجة انما سببا لهذا الاجتماع وانما لذلك ونعم ما
 از دست و بنای کبرایه که هر چه بشکرتش مراد
قوله بل المهم الى كلمة بل هي هنا لا ضرب و حال
 هذا الوجه ان لما تصدق بحمد الله ثم و اقبل عليه
 ونز في ذلك لما انما خطرت بها والاحسن ما يقال انه
 لما اراد ان ما ابتدأ باليه يصون المبتدأ هو ومنه
 النقص وجه من غير محو الاقبال عليه فلما لاحظ
 صفة التميز من اللفظ في التميز الى الكل حيث قوى
 ذلك المحرك ثم لما تاملت في صفة الرقيم السعوطيا
 في الاقوة للمؤمنين تناسل ذلك المحرك قوة فصار
 المقام مناسبا للخطاب في طبع خطاب ملحق
 انتهى ولذلك تحمل الكلام المحشر على هذا وقد ^{اشار}
 وفي الخطاب بانه اشار الى اسمها و نه كانه

مشاهد الحامد حال الحمد إشارة الى رعاية مرتبة
 الأجسام في حدهم لأن الحاصل ان تعبد الله ثم
 لا تذكره اقول ولا يعبدان يعني ان تعبد الله غايته
 قربة من الحامد كما قال الله ثم ونحن اقرب اليه من جمل
 الوجود وان كان الحامد ليعقبا في كمال البعد
 كما يدل عليه ما ذكرناه من ان العارف دوست نزيل
 انزل من است وبن عجب كمن انزل في دورم
 اين سخن باكم توان گفت كه است در كنار
 مرزوم مجبورم **قوله** كما يجبر في قول المم بعد الحمد
 حيث يقول الشارح وتقدم الحمد باعتبار انهم
 نظر لما يكون المقام مقام الحمد **قوله** مودة آه المودة
 التعبد والشدّة واشتهر فيها يحتاج اليه الشكر كالآثار
 للشم **قوله** من شرب الاخصاص من قبيل الجين الماء

ولا يصفو ان شرب للشبهة ويحمل المكسبة
 والتخييل والرشح بنسبة الاخصاص من شرب
 ثم اثبات المشرب لم يتم لا يصفو **قوله** فان
 المناصب قصر كما اذا ولا يذهبها من تقدم مقدرة
 ان القصر كتحقيق شي البزفة يكون بالنسبة
 جميع ما عداها وتنفرد حقيقة وقد يكون بالنسبة
 لما بعض ما عداها وبما اضافيا ثم الاضافي ينفرد
 الى قصر افراد وقلب تعيين لانه لقاير اذا كان
 المخاطب او السامع مصيبا في اصل الحكم فخطا في ظرف
 فقطاه اما باعتبار كثر غير الطرف مع الطرف
 في الحكم او باعتبار عكس الواقع او بتساوي الطرف
 وغيره عنده فاحتمال الانساب مثلا قولنا **قوله**
 الا زير طر اعتقد ان العليم زير وعمر وكلاما

ولما اعتقد ان القائم قد ولد لازير قصر قلبه ولم يرد
 ان القائم بل هو زير ام عمر وقصر تعبين اذ عرفت
 هذا فاعلم ان العقر فوئلك الله احمر ان كان منها
 بالنسبة الى اللات والعز مثل ما ينبغي ان يكون
 افراد لان كل عاقل يعلم استحقاقه ثم لا يفلأشعر
 الرزد وقران المستحق للعدل بوقته ام غيره حتى يكون
 قصر تعبين ولا اعتقاد ان المستحق ليس الله
 بل غيره حتى يكون قصر قلبه ثم كذا فز اياك
 ليتملك قصر فانه يسر عن ان يكون منك محط
 اعتقد ان الحامد المؤمن بحمد الله ومجده غير اها
 شريكه في استحقاق الحمد وهو باطل كما يدل عليه
 قوله عز وجل لا اله الا الله لا يعلم الا الله لا اله الا الله
 مؤنثا او مشركا وكل منهما لا يعقد الحامد المؤمن

١٣
 مشركا انتهى ويؤيد بعض النسخ فز في هذه الآية
 قوله وفيه ما فيه ايم وكما في اشارة لما يجي من الله
 فهذا توجيه كلام المحرر وقوله اصل الحاشية وفيه ما فيه
 على انه منته الاخر من لا اشارة الى الاخر الا من
 من المناقشات وان اتمنى ذلك مع قطع النظر عن
 حاشية الحاشية ثم اقول اعلم ان هذا الاخر من محقق
 رزوجه كما ذكر انه يجوز ان يكون العقر فز اياك
 محققا فلا يستدعي اعتقاد الشراكة المنة انه
 منقوض بالحق الواقع فز اياك بغيره واياك يستغنى
 فاهو جوابه هو جوابنا الثالث انه اراد ان الحق
 لا يعقد ان الحامد المؤمن بوصف الحامدية والاعمال
 مشرك فسلم لكنه المحرر لا يستلزم ذلك وان اراد انه
 لا يعقد ان الحامد المؤمن مشرك مع قطع النظر عن هذا

العنوان والذوق عن غير غير سلم والسند ظاهر الرابع
 ان غاية ما لم هو اعتقاد المخاطب ان المتكلم يريد
 مثله غير ثم اياه من تحقق الحمد وهذا ليس من
 الشكر التوسل في الايمان والحمدية ويمكن ان
 يقال ان هذا ان لم يضاف الايمان لكنه لا يتنا
 المؤثر سيما اذا كان مقام حمد ثم حقيقة الامر
 ان استحقاق الحمد والحمدية على الحقيقة ليس الا ان
 اذا الحمد اما بآراء صفات الكمالات او بآراء العظمى
 والنزول وكلاهما من غير انهم حتران صحت
 مع تصديق الاعتراض والاعتراض العباد لما يصدر
 بالاحتياط من الاعمال فان اما حمدية تتكافأ عند
 بان نعمة الله ثم يوجب الخامس انه لا يلزم ان يكون
 هذا الاعتقاد من المخاطب في شأن الحمد بل يمكن

فجرت بيده

لن

ان يكون في الواقع من يعتقد شكره غير ثم اياه من الاعتقاد
 الحمد كونه قاصد حب الكشف بعد ما قرآن الجايز
 في البسطة يتعلق بعامل موافق مؤخره مؤخره
 وابتهان فان قلت لم قدرت المحذوف متافرا
 قلت لان كالم من الفعل المتعلق به المتعلق
 لان المتكلم كانوا يريدون بهم اهتمام فيقولون
 بهم اللات وبهم العز فوجبان يقصد الموصوف
 احصاى اسم الله ثم فلو روي حال المخاطب ثم
 قصر الافراد ايم عن صيغة التاكيد ان المخاطب
 منها هو الله ثم فلا يصدر قصر الافراد عن اصل ايم
 وللتكليف ان يحل المخاطب على ما يستلزم السامع منفع
 الخامس والتاسع وعمل التقديم على مجرد
 الاهتمام اه اسادة ملاذع ما يقال ان هذا ليس

به اشتداد انتهى هذا كله مع ان المخاطب
 في كونه حمد الله

ان يكون لافادة العصر حتى يتجر الشبهة بل يجوز
ان يكون مجردا لاهتمام اقول من كبحث وهو ان
لا يكثر في التقديم مجرد الاهتمام بل لانه ان بين
ان الاهتمام من الى وجه وباتى بسبب نفس عليه
الشيخ في دلائل الاعجاز وسبحر الاشارة الى
كلام المم والشايع والجواب اننا لا نخرج
الاهتمام هنا مجرد اهتمام المتكلم بل ان المقدم
بل كونه اهم واشرف من نفس الامر وهذا المقدم
على اهتمام المتكلم بل انه وتقدم آية والتمسك
بجوده هو الاهمية في نظر المتكلم لا الاهمية في نفس
الامر وبينهما فرق **قال** على ما قيل قال صاحب
الكشف وصاحب المغنر واختار ابن الحبيب
ان يامع القريب والبعيد واهل سبأ على مناره

ان اكثر كلمة بالان ما عدا البقية القرب المكان
او البعد المكانى بخلافها فانها لا يفتق شيئا
منها وفيه نظر **فروا** ما شرح من على بقول اكثر
قال جبل الورد في الزمان هو عرق بزم الله العتيق
والملكب **وصفا** النفير قبل يقطنا وتبعيداه
للحزة المعترضة عن قرب الحامد المكدر بالكرور
البشرية **وقدم** شرح الصدر اه قيل الظاهر
المراد بشرح الصدر وتويز القلب منها واحد
على ما قالوا في قولهم افسر شرح الصدره للام
اذ حمل الخفيض السبك هو القلب الحقيقي لا الصدر
المراد هو وعاء فخر العبارة تغني اقولوا انتم خير
بان يكون شرح الصدر مقدم على توير القلب بحسب
معنييهما الاصلين لكن ثمة للتقديم وان اتمدا

في الحق المقصود منا ولعل مراد المحشر ما ذكرناه
 لأن التبيين المبلغ المراد من التبيين من التبيين
 فانه بيان مع دليل معقول لا بلغة كما ان قوله
 على ما تقر به دليل لفظي فاما مثل **و** تنوير
 القلب بتبصير هو مع حيزه معطوفان على قوله
 التبيين المبلغ من التبيين والمقصود ان هذه مقدمات
 ثمانية له دليل تخصيص التبيين بالشرح والتبيين بالشرح
و القياس فتح التبيين الان المصدر من التبيين
 المجد للبيان في نفسه فتح التبيين انما هو التبيين
 ويحكي سبويه بان التبيين قائم مقام المصدر كما
 قيام التبيين والعطاء مقام الانبات والاعطاء
 وليس مصدر بل للبيان كما التكرار والتكرار والاعطاء
 لفتح تاء **و** فلا شذوذ **و** والمراد من التبيين التبيين

كونه خالصا الظاهر ان جعله خالصا فان التبيين
 مقدر به هو التبيين لازم وكانه بيان لمصالح الحق
و صحت ذلك فان التبيين في التبيين التبيين بالشرح
 مع ان التبيين هو التبيين مقدر به والتبيين هو التبيين
 جمع للتبيين للتبيين والتبيين معي كان التبيين
 الواحد يعاوم البروق المختلفة اقول ولا يخفى ان
 ان توافق الطرفين في الأفراد والتعدد غير لازم فان
 قد تعدد التبيين ويتخذ التبيين ويمرر التبيين وقد
 يتكرر الامر في التبيين التبيين في التبيين التبيين
 يكون التبيين التبيين في كل واحد من تلك الامور المتعددة
 لا جميعها لانها تقول فليكن منها كذا كذا كذا لا
 تبطل من التبيين وكان ما ذكره المحشر هو اخذ بالحق
 والاولى فاما مثل **بعض** التبيين لا يعبر اسم الفاعل

اى الخاطف لانه نفس المشبه به اعنى البرق لا لانه
 لكونها مصدر او وجهه كون الامة لم يفسر
 ان المصدر قد يحكى بهذا الوزن كالعافية والعفة
 وقول للتشبيه صلة لانتبات التوامع وجبر كونها
 تجسدية **ف** والنسب اه اشارة الى ان في الوجهين
 السابقتين قصور من حيث ان تشبيه التشبيه بالبرق
 صريح او كناية لا يبيح قوله من مطالع المشايخ بل المشايخ
 بتشبيه التشبيه بالشمس او النجم انما هو كناية
 على قياس ما سبق ولما استمر ان هذا التوجيه يابا
 لفظ القول فانه من خواص البرق اجاب عنه بان لا ياب
 عن ذلك كثير الجواز ان يراد به مطلق القول والظهور
 وان كان اكثر استعما في ظهور البرق ثم اقول اطلاق
 الامة على هذه المعنى لا يحتمل ان يكون مجازا وباب

الطلاق

اطلاق اسم القاص على العام كالمسن على الاخذ
 ويحتمل ان يكون حقيقة فان لفظ العام قد يشتر
 في بعض افراده ويكثر استعماله كالميزان فيما اراد
 مع انه في الاصل لما يؤذن برحمتي ان العقل ميزان
 والشرع ميزان والاسطرلاب ميزان ولهذا نظاير
 كثيرة وكلام المحققين في هذا حيث قال وان كان
 اكثر ما يستعمل في البرق فله على الاول ان يعترض **ط**
 عليه بان قد ذكر في قسم الحقيقة من اساس اللغة **البرق**
 والصريح وغيرهما معا فاذ لا يخص بالبرق فقد
 انصرف عن سلك السداد **ف** وان لم يكن بين المتلذذ
 وقيل هكذا في النسخة المصححة ينصح الشئ وانما في الجمع
 المشترط صيغة المفعول من التشبيه او جمع المشايخ
 المفعول اسم المكان بعينه التكرار والامارة صريح

من التشبيه

برصاص الكثر في صورة الرمز وفي الصلح المش
 من القرآن ما كان أقل من المائتين وسيمر جميع القرآن
 مشا في أيام لا تقرأان إلا الرقعة بالعذاب وقيل لأن
 كر وفي القصص الأحكام أو كر زول **سبعا**
 مع التلخيص والأبصار للذين هما مستغفان للم
 في هذا الفن ومن اللطائف بيان لما في الجميع شئونة
 جميع شأن وهو الأمر إلى كل شئونة عظمى
 لجميع أموره **طبعة** في الصلح الطبعة كبر اللام **طبعة**
 من سبب البقية كبر الباء وسكون الفين المجه إلى جهة
لأن وجه التوردي بتسبب أي جهة التوردي يصير **سبعا**
 لما سبب الجوار إلى شأونه الصليق يصير سببا للملائكة
 لنا **فلا** الرقعة بتسبب اسم أعظم من رتبة ورتبة
 أولادهم هو السبعون من صدقاتهم طيننا والواحدة

وسيمر فكل
 من شأنه
 ركنه أي سورة

في وصول الفيض للبين **في** مستهلها فإن في التور
 المستهل كم مكان أو زمان من استهلوا هذا
 إذا رفعوا أصواتهم عند رويته ثم قيل استهل بنينا
 للمفعول إذا بصروا من استهل الصبر وهو أن يرفع
 صوته عند ولادته ومن الصلح الهدل أول المطر في
 استهلكت السماء وذلك في أول مطر انتهى **سبعا**
 ثم عظم فاطلق **أول** كل سبب **ولذلك** لا يعلم
 ولأن التوسل بالواحدة ذات الجمعيتين واجب
 إذا قلت المتكسبة بين الطرفين **أو** لفظ التوسل
 مع كونه الرسالة أعلى مرتبة من النبوة إذا التوسل
 له كسب وسبب والنبى أعظم من ذلك لما في لفظ النبى
 أو أول الملائكة إلى أنه يستحق الصلوة لأجل النبوة
 فإن يستعملها من حديث الرسالة أولى وهو فعيل بخ

المفعول اثير ان فيه تامل لان النبرس يحوز ان يكون
 بمعنى المرفع لا بمعنى المرفوع او المرفوع واخر من طريقتين
 الفعلان بان الثاني يكون الفعلين شتقا من التلا
 المحرود ويكون مع اسم الفاعل المفعول من المحرود والحق
 بغير العمل او المفعول من المحرود ولا يكون بمعنى الفاعل
 او المفعول من المرفوع في هذا الموضع كغيره من المفعول
 المحرود فانه في المرفوع المرفوع في المرفوع في المرفوع
 واسم المرفوع واحد ثم يقول البعض المرفوع في المرفوع
 سائر الخلق على ما في اصل الكتاب فاعلم ان الصواب
 من هذا القبيل انما هو كقولنا في المرفوع في المرفوع
 بغير اضافة صلة التمر وهو الفعل بغير العمل
 للمحذرين على صيغة اسم الفاعل المرفوع في المرفوع
 محذرين فلان انما رتبة اعراسه في فعله فاعلم

المحذرين

14
 وبمعرفة للفتنة وهو المستور من خلافه فلان اذا كان
 حذيرة وقيل المحذرين مع مفعول من المحذرين وهو
 المحذرين ومجمل المحذرين بالفتح كما لمصطفين هذا
 وعن معارضة متعلق باعجازه ص كافي قوله
 رماك حيث اضيف المثل الرمان ثم اضيف حيث
 الرمان الى المثل فثبت الرمان في قوة كلمة واحدة
 الرمان الى المثل فثبت الرمان في قوة كلمة واحدة
 الاعجاز ثم الاعجاز اليهم حتى يلزم وضعهم في
 الاعجاز بل قد اضيف الابل الاعجاز التي تسمى
 المعجزات اليهم والمراد بالاعجاز ما هو وصف المعجزات
 لا وصفهم فصارت المعجزات دلائل الاعجاز
 المعجزات وهذا وان لم يتبع ان يجوز ان يفهم من
 الفعل الحارق للعادة كونه موجبا فيكون دلائل الاعجاز

لانه اضيف الى الرمان
 ثم اضيف اليه الى المثل
 22

دلائل الاعجاز

فذلكم خلاف القدر فليدفعه الله ولا يحسن والتفصيل انه
بني الامر لاداعي وهو انظر من اضافة الاعجاز التي هي
تجمل الاعجاز على معناه القصور وادان صحيح لانه لا
العرف بالياء فعدل عن تلك المعنى المتضاف دلائل الاعجاز
وحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا على اعجاز النبي
واراد بالدلائل المعجزات كافر الوجه الا وهو فوجه
لأنه لو كان المعجزات دلائل الاعجاز ففسد معناه
هذا انهم الى حمل الاعجاز على اعجاز القرآن وحمل الدلائل
على برايم اعجاز القرآن وهو هذا الوجه ايمه ضيق
دلائل الاعجاز الى النبوة كما في الوجه الثاني من
وتنصير في معناه سبب المعجزات ان كونها مؤتمرة على
السبب المفعول وحاصل هذا المعنى ان اسرار
البلغة مؤتمرة القرآن الذي حيث صار معجزا

ليس

يسببها فاذا ابدت القدر هو اقر المعجزات والعدة
فيما بينها فادرت المعجزات جميعها لانضبا
القرآن اليرص يقال هو القرآن محمد كافي توريته
موسى والنبي عيسى وزبور داود عليهما السلام انها
اقوى دلائل الاعجاز اسر دلائل اعجاز القرآن فان
دلائل اعجازها بحسب اختلاف اقول العلماء امور شتى
فقبل اعجازها لكمال بلاغته وقيل لعدم استمارها
الشيء نقص والاختلاف وقيل للاخبار في غير الله
الغيبات وقيل لايجاز لفظة وكثرة معناه وقيل
لغزاه اسلوبه لا سيما في الغوامض والخواتيم وقيل
للقصص وقرآن الله ثم صرف هو المتعدي عن معناه
وذلك ما سبب في رتبته او سبب في اعينهم واوتى
الوجه وايضا هو الاول المشهور عند الجمهور فاذا

القرآن م
٢٠

القضية كما يتبع السبق الظاهر ان كون او از قضيا
 كما يتبع سبقها في كون الكلام استعارة تمثيلية
 فكلان كلامهما وجه واحد فالقارن فخر فخر الكلام
 تمثيل في مصيب بغيره انما ان يحمل القضية هذا
 اذا كان الواقع هو العا، وانما اذا كان هو الواو على
 فربما ان يحمل على الاستعارة اي هو بغير او العا
 ويحمل المكينة والتمثيل والترجيب كسبب المكينة
 بان يعتبر تشبيه سببهم في باب العضاة بسبق النون
 في ميدان السبق فيكون هذا التشبيه استعارة بما
 بالكناية ويكون استعارة قضية سبق استعارة تمثيلية
 وذكر مصفا العضاة ترشيبا انتهى اقول ان كون
 مصفا العضاة ترشيبا مناقضة وجه الاستعارة
 بالمعنى فقط ثم اقول كقولك ان يكون تشبيها لا الاصول

بانفسه من السبق مكينة وانما ان لم يحل
 وذكر او از قضية سبق ترشيبا **والمتعارف**
 في التقوية هو اللام دون الباء فربما في التقوية يكون
 بجزء من الحرف الفاعل المناسبت التسمية هو الباء
 دون اللام **ويكنز** ان في كلام علي دليل كما هو
 او لا يمنع ان المتعارف في التقوية هو اللام دون الباء
 مستند بان يتعارف الباء بالتقوية في التسمية هو
 للدعاء، ويؤيد ما مر آنفا وانما يمنع ان ادخل
 الجزاء في التقوية اذ يجوز ان يكون متضمن الا
 متلافاهم **وان** ابيت ان استغنى عن كون
 الباء بالتقوية حمل على التسمية انما لان الراء الراء
 التسمية او لان تقوية التسمية بالباء لا وجوب تقوية
 مرادها بالباء، اقول هذا الكلام على تقدير الترتيب

والأفانج ما منع لا ينفذ كلامه بمنزلة من الأفعال
أثره على السواء الطريق غير مستعمل أن القدر
متغير لما المفعول الثاني بنفسها لا بالباب والابتهام
قصد إلى معنى الاتصال الذي هو لازم واثم هو اوقه
النواذ أن بعض الافعال زمانا او مدى على نقل
من أن الهداية المتقدمة بنفسها بمنزلة الاتصال انه
منقول بقوله ثم واما نمود فهميناهم فاستجوابا
على المبدع عما أنه ان الكلام ليس في المتعدي
المفعول الثاني خاصة بل في احد المفعولين حيث
مثلوا المتعدي باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن
يهدى التي اراهم وليست تخرى كيف يشاء غير ان
الاية على كون طريق التزم اقوم مفعولا ثانيا فان
فان الطريق مبدع اليها لا يهدى به وان اذ اعدى لها

المفعول

الى المفعول الاول بنفسه الى الثاني بالمفعول الثاني
هذا الفعل في اوسع تصحيحهم مواضع بان هذا الفعل
في المتعدي المفعول الثاني فلا تفعل **في** على كمالها
وسكنه اللام زبور **في** ودر استعاره مصر حيث
ذكر في الموضوع المنسب به اعني الحلي واثير به النسبة
لكن الكلام ولذا قال سبكت يد الافكار خربة
فان سبكت يد الافكار فرنية على ان الماد المكت
لا الى المعقوف **في** فنية مكتبة فان تشبيه الافكار
بشيء مكتوب مكتبة والنيات اليد لها تجل في السب
نرشح **في** حكم فصيل بمنزلة مفعول وهو نسبة الذكر
والثابت وفي الفصل من باب الباب ان رقة
فريضة الحسين **في** وقس على مفعولها
اراد به انهم مودة جدهم في نسخ معاذك الكتاب

غير

فوضع القرب موضع القرب مجاز استعمالاً لا لم السبب
فعل في الحاجة الاعتبارية وحرف مفعول القرب
كما اعتبر حرف النفس في الوجه الأول والآخران فيه
نظراً في قولهم اسكت عنه مفعول الأول محذوف
أي اسكت نفسه عن قول فعل في الحاجة إلى ليس
ينبغي القول وكان المحرظ لما أن تفسيره بـ عنه
بقوله بركته وجعل اسكت عنه بياناً لما حمل المعنى
وفي قوله وكان بياناً لما حمل المعنى الثاني الأمر على عكس
ذلك وكل محمل فعل الأول بنى الأمر على الاحتمال
الأول فاعترض على أصل الكلام وثانياً بنى على الثاني
واحاط به والرجوع مع المحجب فإن نظم التذييل
مبني على وفرة بالوجه الثالث قوله تعالى افقر
عنكم الزكوة حتى ويجوز أن يكون الصنيع اسماً مجزاً إلى

لا مصدر أو يكون مفعولاً على الظروف فإن الصريح
الشئ ناجية وضع الإنسان جنية وضع الجمل مخطئة
والجمع اصفاً كما يأتي في باب أحوال المسند فخرجت
تعبية الفعل بالشرط ما بين الخاتمة في الصريح
المحذوف وسط الألف والضم والفتحة لمضار وفتح اللام
ولهذا الضم والاصلاح قبل يسكن اللام ما بين
والضم يفتح إلى البعثة يسكن اللام احضر اضلاع
الجنية والجمع خلافه وحلوف باسماء الاسر القدر
الاسر القدر والبرهان تعليلهم ويرد ويرد
منه هذا التبرير برهنة فاسم الزم بانه يسكن الزم
جهاً بانه يرد في آخر التبرير برهنة أي ما لم ينقص
شئاً او اصله ان رجلاً ما بعير الجبل فغنى
ادخل برهنة وكلية عن دون من بابها وايضا فان

فان هذا هو المتعارف واذ كان سببه اولها الى آخرها
 واراد عليه بان يرتبها بهم اجماع اقول فيه ان المتبادر
 من كون متبادر عن كونها كونها اصل اليمين وراعيه كذا
 فان عن المجاوزة ولو تنزل عن هذا المعنى لم يفرق
 معنى المقسم به او قال ان شرط المحقق قدس سره في فتح
 المفتاح اي متبادر عن كونها بالقياس وكونها في غير
 ليست في تقدير متبادر عن كونها او المتبادر باعتبار
 الجمع بين معنى التبادر والسبب اللهم الا ان يوج
 بغير تقدير من تقدير المجاوزة فيكون عن معنى لها فيها
 الكلام على الفرق بينه وبينه وجاوز عنه لان كما
 بمنزلة والشيء بمنزلة اوله كذا كذا كذا
 ان التبادر وجها بمنزلة المعنى المجاوزة ايضاً
 وكلام القابل معنى على افتراضه وتوزع عن التكرار

فان

فان التبادر من بعض معنى المجاوزة والتقدير المجاوزة
 بعد بورت التكرار فان المجاوزة على امر مخصوص
 الخطا فتبين معنى التقدير المجاوزة بعد بورت التكرار
 اقول ومنها بحث فانه لا شك في صحة استعمال التبادر
 في مطلق المجاوزة والتقدير ولو كانا في المقام مرتبة
 حديد فلا حاجة في تصحيح ما قيل في التفسير والتقدير
 التكرار ونظير المسافة ادرج الرابع
 اذ كان الفعل اذ سببه بالتفصيل وحيث يكون قوله
 اى ويرتبط بالاصل المعنى بالتقدير اذ كان الفعل
 مجرد او التصحيح على الظرفية ومنه على الاول منقول
 على المعنوية وعلى الثاني مرفوع بالغا عليه ونفا
 سورة النفاق بالفتح ضد الكبر بها الريح هوا
 على غير القياس قبل متعلق بالآخر واللفظ

الشرح

فان هذا هو المتعارف واذ كان سببه اولها الى آخرها
 واراد عليه بان يرتبها بهم اجماع اقول فيه ان المتبادر
 من كون متبادر عن كونها كونها اصل اليمين وراعيه كذا
 فان عن المجاوزة ولو تنزل عن هذا المعنى لم يفرق
 معنى المقسم به او قال ان شرط المحقق قدس سره في فتح
 المفتاح اي متبادر عن كونها بالقياس وكونها في غير
 ليست في تقدير متبادر عن كونها او المتبادر باعتبار
 الجمع بين معنى التبادر والسبب اللهم الا ان يوج
 بغير تقدير من تقدير المجاوزة فيكون عن معنى لها فيها
 الكلام على الفرق بينه وبينه وجاوز عنه لان كما
 بمنزلة والشيء بمنزلة اوله كذا كذا كذا
 ان التبادر وجها بمنزلة المعنى المجاوزة ايضاً
 وكلام القابل معنى على افتراضه وتوزع عن التكرار

ابر حاصل المعنى وما لفرقة **قوله** وسيلان البطاح
 وتبين قيل الظاهر من شرح التخييل لأن الاعتاق
 للمطايوسيل البطاح بالاعتاق استكمال المثل
 وان كان كذلك للمسايرين **قوله** وان
 الاشمال اخيرا من فخر التعليل فاما فان الا
 والانتهاى وقصد ما لا يرفع باختصار الشرح
 ثانيا اقول لعل المراد بقصد الاخر والانتهاى **قوله**
 اختصار هذا الشرح واداء خلاصته بعبارة او
 افر كما يدل عليه مداعضة المسح ولا شك ان بعد
 الشرح لا يبقى مجال **قوله** ما يحتاج الى الرفع
 اشارة الى كون التعليل الاول غير محتاج لما الرفع
 والاحسن ان يكون قوله على ما اشارة الى
 دفع الاول وقوله واما الاخر والانتهاى الى آخره

شاف

الى دفع الثاني فكانه قال ان شيئا من تعامد التعم
 وقصد المتعمدين لا يقتصر احصاء الشرح اما الاول
 فانه مستحسنه واما الثاني فلان الاخر **قوله**
 وذكر اللبى بما يرجع فان اللبى الى قبل
 لا يحد ويرضى بالآخر والانتهاى كلام الغير
 انما شانه ان يرضى بالآخر الغير كلامه
 ومطابقة نظم التبريل بالرفع عطف على اللطف او
 عطف على مكان **قوله** مع تراجمها من المعنى فان الا
 فربما ينفذ لا ينفذ في نفسه انتهى **قوله** وان كان
 الفاء للسبب ويراد منه من عمل ما قبلها لكنها
 لا يمنع منها لانهما وقت غير موقتها فوضع ذلك ان
 في التسمية لا يميل ما بعد فاقبل اذا وقعت فموقعها
 وموقعها ان يكون بمسببها من جملتين يكون احدهما

بمنزلة الشرط والآخر بمنزلة الجواب أما إذا كانت زائدة
 كقولهم إذا جاء نصر الله والفتح إلى قوله فليس كغير ذلك
 أو يكون واقعة في غير موقعها كقولهم ما في قوله ثم ورثنا
 وأما التبيين فلا يقع في الصورتين لا يبيح من عمل ما
 فيما قبلها **وهو** يصف النهار عند اشتداد الحر
 بالمهاجرة لها جرة التبريد بسبب اشتداد الحر أو لها جرة
 جفافها بعد ذلك **والأول** بضم الميم **قوله** أو
 أي في الثاني حال فان قيل قلت لا يعطف الحال
 عليه لكونها في غير الظروف اقول لانه يعبر في التام
 مرابا أو اربابا المتبع من جهة واحدة وكون
 الحال بمنزلة الظروف لا يصلح ذلك **والأول** المحل
 للمحال اذ في لما يقال انما يلزم ما ذكرتم من اولية التكرار
 اذا كان الواو للعطف لم يجوز ان يكون للمحال فعل

لا بد

للمحال لانه لو كان الواو الحامية لانه دخل على الحال المقودة
قوله لا يخفى ما في قوله والعنان العناية الربية تانيا لفظ
 الربية لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها على تقدير
 يكون ما قبله اختصارا لعبارة الشرح وعلى تقدير
 وجوده فعلا بالمعنى اقول والمقصود من هذا الحذف او
 التبريد التبيين على انه ليس لقوله نحو اختصار ما
 دخل في المكنية والتجليل والشرح وانما هذه في قوله
 قوله العنان العناية تانيا فان تشبيه العناية بالركوب
 مكنية واشتات العنان لها تجليل وذكر النسي
 القصر العنان ترشيح اما للمكنية او للتجليل فتدبر
ثم محل العلم اقوال طاهر اللفظ انه استعيرت
 محل العلم وانت خبير بان المجاز المرسل في مثل
 اعلم وكانه اراد بالاستعارة جهنا مطلق المجاز

مجازاً من باب إطلاق اسم النقص على العام أو
أراد معناه اللغوي هذا أو النقل من غير واسطة
حتى يكون مجازاً أو لا لا يتم حمل وقد أشار إلى الخفي
فيما يجي بقوله إشارة إلى طبيعة كالماء
طبيعة كالماء في النور والصفاء والتأخر في الجملة
والضياء **وهو** الحسية بالجماء المعهدة والياء
من الهيا أو بالياء المعجمة ثم بالياء المعهدة ثم بالياء
المتناهية من تحت من الهيا، بمعنى التستر وفي الخبر
المراحمون تحت لب من فعل الأول فصيل بمعنى فاعل
أي ذات حياء وعلى الثاني في معنى المفعول أي
مجنون **وفي** بعض النسخ فوضعت من الخيام بالياء
واللام عوضاً عن المضاف والياء **وفي** بعضها
خيام الأختام بالياء فدل على الاشتراك قبل هذا

٢٧
هو الموافق للنسخة المحفوظة بضم الشين وضع
الغاية مبتدأ خبره قوله كناية عن الخاص المطلق
والشقي الصغير ويق للقرينة أو خصاصة الغيم وفي
الفرج بين الأنا من خصاصة كناية في الصريح **وهو**
التنصيص على ما قلناه للشك لم يرد أن ذكر الله
مستقل في ذلك لا ليس كذلك على لا يفرق بل أراد أن
لذكر مدحاً فذكره والياء إشارة بقوله والذائق
سواء تعلق بالثمة أو بغيره أو على قياس طهر
بأسير من تفرغ النسبة وأما الصريح باختصاص
الحمد بالذائق فأنظر أن ذكر الله فقط مستقل فيه
وهو وازمارة إلى كسر أن والجملة معترضة أو هي
عليه عن الاختصاص وبالجملة هذا من ثمة الغاية
التي تارة والفتح على أن يكون فرضاً بالياء أي والصريح

بان اختصاص الحمد مرارا بقصد اه حتى يكون غاية
 ثالثة من فوايد ذكر الله تعالى على وجه **ا** ولذا
 اى ولا اجل ان يظهر تفرع النسبة بينهما بل لا اجل
 ذكر من التخصيص او لا والظهور اذ انا للتصريح المذكور
 ثانيا فظهر عرف انه لا حاجة الى هذه التفسير ليعرف
 من مجرد تقييد الشئ بذلك فقط وان كان الاطلاق
 في التوقيف اى اطلاق المتعلق في توقيف الحمد
 والمورد في توقيف الشكر بان لا يقيد الشئ **ا** الا
 يكون في مقابلة التسمية فاحتمل والفعل في الشئ
 يكون صادرا عن الله بخصوصه **و** وقد وجه
 ذكره اى ذكر الله بان الشئ يطلق على ما ليس
 بالله حقيقة وليس الحمد الا ما صدر من الله
 فلا يبراه **و** وفي الحديث ان كان الشئ على

وهذا الكلام المتجمل بان يكون الضمير المرفوع مجزا
 وقوله كما انيت في موضع الخبر تقديره انت متنى شئ
 كما انيت على نفسك بخبر فاعمل المصدر واقامة
 المصدر عنه ثم اقام صفة المصدر مقام المصدر **ف**
 في خبر مقدم اى قدمت قد وما خبر مقدم او تقديره انت
 مستحق انى كما انيت فيكون المقصود انى اول
 المنزلة ثانيا مفعول به واما جملة واحدة يجعل
 الضمير المرفوع تاليف المكلف وقوله كما انيت في
 موضع الحال او الصفة ثلث ثم على تقدير الارباع
 فكلية ما اما مصدرية كما شئنا اليراول او موصولة
 او موصوفة بخبر العايد الى الموصول او الموصوف
 فانتهج له اثنا عشر ترجمة **و** كون اطلاق
 الشئ عليه بطريق الحقيقة ثم يرفع هذا بان الاصل

في الاطلاق الحقيقة وهو معارض بالمتبادر فلو
 اذا قيل ان النور هو افور امارات الحقيقة فانه اذا
 اثبت على فلان لم يتبادر منه الاصل للثبات
 ولا شك ان ذلك الرتبة انه متماثل لانه من جنس
 الكلام لانه على الاول لا يصح الاضمار الى
 هذا بناء على ان يكون الموقف مطلقا هو الظاهر
 لو قيل ان الموقف هو جهة العباد فلا وعلى ذلك
 لا حاجة الى الاضمار فدين هذا الكثرة يطلق الشئ
 على ليس بالثبات وان كان مجازا فليس
 يجوز عن غير تمام التوفيق والمتكلم ان يوجه كلام
 الموجب شبهة بذلك الوجه فالمدكور ههنا حقيقة
 التي ما ذكره ما يوافق التوفيق على الاقوال
 اجزاء عما هو الشئ على الجليل على قصد التعظيم

لظهوره او لعدم تعلق النور في سائر الفرق بها
 واذا قيل ان الشئ على الجليل انما يكون على قصد
 ضرورة ان الجليل من حيث هو جليل لا يكون باعثا
 على المحرقة والاسهارة واما العكس فيستلزم
 على قصد التعظيم للشئ على الجليل فان لم يكن الجليل
 محضيا بالاختيار كما هو المنقول في حاشية التمهيد
 عن العلامة النفاذ في حاشية المتن فلا يفي
 وقد يقال ان تعريف المحض ايضا يجمع مع قطع النظر
 عن الاستلزام الثاني فان قوله سواء اتعلق بشئ
 او غير ما من جهة التوفيق المراد به ما غير ما هو
 الكلام لان وضع الاضمار على تعريف العبد هذا
 في قوة ذكر الجليل فتدبر لاشتمال كل منهما
 التعريفين على كل واحد منهما من الابرار

اشتغال تعريف الحقيقة على الأمرين واستلزام الجليل العظيم
 فاستقام التعريفان **ف** فالجمل في التعريف
 المذكور ههنا حيث اخذ فيه بالمعتبر ولم يؤخذ بما
 وقع لا يكون جامعاً ولا مانعاً **ف** ففي المذكور قد عيّن
 ما ذكرنا **ف** بان احراز الحق مستلزم ترجيح الآراء
 اى اعتبار كونه على قصد التعظيم فالنظر اذ هو مع
 ليس على الجليل **الآن** يبق الجليل اعم اه واذن
 الامر على التعظيم فيصدق على الشئ على سبب الامور
 ان شئنا على الجليل كونه بجه انه يصدق على الشئ
 على الجليل في نفس الامر مع قصد التورية ولو فرض الجليل
 بالجليل في نظر الحاضر لان دفع ذلك اليه لكنه قد
 لترا قبل واول فيه ان الكلام ليس في نفس الحقيقة
 على الجليل بل في بيان اعتبار الجليل اي لا يعتبر كونه

على جهة التعظيم فكيف يرد على ذلك هذا مع ان
 وقوع شئنا الى امر على الجليل اوضح قرينة على كونه جملة
 في نظر الحاضر فذكر **ف** ذكره ان الجمع الى هذا الامر
 الاختياري اما المحمود عليه او المحمود به وقد ذهبنا
 الكل بعض كونه على شئنا الى الاول **ف** لما عرفت
 في موضوعه ان اثر الفعل المحدث رجاء شئنا
 الكلام في فقه **ف** ولا يخرج الى ما قبل كما بين ان
 هذا الملهات كمنه مبادر لافعال جملة اختيارية
 فالحكمة بالحقيقة على نفس هذه الافعال **ف** معنى **الآن**
 اى يفيد اه اى كون المبنى بحيث لو عرف
 المسبب عنه وهذه الحقيقة تتحقق بالفعل **ف** **الآن**
 فهو مبنى بالفعل فذكر حتى لا يتوهم ان براعيين
 الجواب بان المراد بالمتن في التوضيح المبنى بالفعل

بل ما من شأنه إلا بناء **و** قد يوجب السؤال أنه بناء
 السؤال على الوجه الأول على كون الاعتقاد شكرا
 في الواقع فيلزم منه عدم صحة التوفيق لموجبه عنه
 وبناءه على الوجه الثاني على كون التوفيق محييا
 الواقع فيلزم منه كون الاعتقاد شكرا على عكس
 الوجه الأول **و** الاطلاق على الوجهين يلزم ان
 يكون مزايا كقيل ذكر هذا الجواب غير الاوثر
 لان النزاع فيه انما هو في كون المطلق متبا لا في كون
 شكرا فلا تنقاصا في الحال بكونه مزايا كراوية
 غيره بخلاف الثاني فان النزاع فيه فيكون المطلق
 شكرا **ف** قد خرج ما ظهر من التوفيق وهو النسبة بين
 الموردين والمتلقين **ثم** ما يظهر من هذا الظاهر
 وهو النسبة بين الموردين **و** ذكر الصفين كان

لما من جواب عما يحق ذكر الصفين اما لانه لا اسم
 عليه بنا على استبعاد جميع الصفات واما لانه الزات فانما
 يحصل باجتماعها فوجه الجمع بينهما احاطة بهما
 تلويح الجمع وحاصلها اختيار الشيء الاول ووجه
 التخصيص دلالة كل من الصفين على الاجتماع
 المذكور اما الاولى فيدلالة لمية واما الثانية فيدلالة
 ائمة كما اشار اليه بذكر الاستبعاد في الاولى والثبوت
 في الثانية ففان اراد الجمع بين الطرفين في ذلك
 من هذا الاجتماع الذي يلزم من التوفيق **و** كان تلويح
 ارشاده خفية فلان اسم الله تم لجميع صفات
 الكمال اي ال على جميعها لا مجرد الذات بل على
 الذات مع انصافها لجميع تلك الصفات وذلك
 الاشارة بالنظر الى انه لما لم يفرق بين لفظ الله مع

فانما يخص صفاتها بالذات

انما فان تلك الصفات من المراتب عاشرت جميع
 صفات الكمال للموضوعين بتمايزه وصفه بقوله
 اما الوجوب انه لا يتحقق في جميع المراتب فانه قال
 لفظ الله اسم ذات المسمى لصفات الكمال والافاضة
 هذا الوجود هو كونه لفظ امره الافي الواقع على انما
 الذات بتلك الصفات لطلبه في اشار الى انما يكون
 والاكتمال اسم امره ثم قد تفرع بعض الحقيقة
 قال الحق الطوسر رحمه الله في التوجيه وجوب الوجود
 يدل على سرورية ونفي الزايرة والسرورية والمنزل الربوبية
 بمباينة الصفات والتوجه والحلول والافاضة والجليل
 الحوادث في الوجود والام مطلقا واللذة المراتبة
 والاحوال والصفات الزايرة عينها والحقائق
 انما يكونه ان كان يعارض العلوم هذه العقل انما

واجب الوجود في حيث هو كونه كونه لكل الموجودات وانما فان انما
 بالتعرف طريقا للقياس من اى صفة امره وادراكها من اى صفة
 على كونه وجوب الوجود مستند من انما في جميع الصفات الكمال
 احوالا فلان كل حال انما انما انما انما انما انما انما انما
 فلا يفيهم ان اسم العلم في صفة الكمال في انهم انما انما
 وقيل ان الذين يصعب من بيان غاية الامر ان يخص ذلك
 اى استناده بصفات الكمال بما يخصه من كماله انما انما
 على غيره وهو مخصوص الاستعمال بوجوبه في ان خصوص
 الاستعمال بوجوبه في الانعام من الجملة وان لم يوجبه في الانعام وصفه
 والانعام مجازا او حقيقة عينية كما في كون الرحمن تعالى ايم وعلم
 نظر لما انما قال الان ان يوجبه في الانعام خصوص الذات المستندة
 بصفات الكمال في اسم الله ثم وصفه دون كونه الرحمن عز وجل
 الحكم باستقصا من هذا الاجتماع بالاولى بعينها على هذه التفرقة
 الوضعية فنقول على ان صفات الربوبية الوضع كما انما
 يلزم ان يفهم صفة العلم انما قيل لا في استناده فيكون بصفة
 العلم مطلقا كما استند ذات امره بصفات الكمال فانما انما
 غير صحيح فاما انما انما انما انما انما انما انما انما

كما قيل للمانع **المحذور** كان في الأصل جملة فعلية قبل ذلك لان قيل
 المحذور المصدر والاصوات المتعلقة بمحاذاة ما يقع في بيان النسب
 والمتعلقات هو الاحمال مع ان هذا المصدر ما يمكن ان يفسر
 باحسان محذرة **لان** الرأى الى انما نفس العدول وانما في العدول
 على الاستمرار والروام من حيث انما تارة الفعلية المنفية للمحذور كما
 من ذلك كما ان المحقق هو ثبوت المسند للمنهى الشرط واللا محذور
 الاستمرار **او** الالسمية بانضمام العدول فان الالسمية بنفسها يدل
 على الثبوت بالشرط المحذور واللا شرط عدم العدول عما يفيد المحذور
 فربما ظاهرة على انه اريد بحدوث ذلك الثبوت المطلق عن المحذور والثبوت
 المحذور عن المحذور هو المستمر فافهم **ويمكن** ان يفرق بين المحذور
 والروام على الروام والتوفيق بين كلام المصنف والشيخ والقوم فاشيخ
 نفى لالة اللفظية براهين التوفيق بين كلام القوم والشيخ وانما
 توجب كلام الشرح **هو** ان عدول عن الفعلية الى الالسمية للدلالة الى
 الالسمية دالة فعلا على الروام والشبكات او يوجب لالة بغير كون
 الالسمية دالة على الروام وكون العدول اليهم دالة على رفع العوارض لالة
 الالسمية يصح ان يفرق عدول عن الفعلية اليها ليدل على العدول على الروام
 كما عدول عن الفعلية مثلاً اليها وفيه ناسل لانه قد مر انهم

في المحذور

في محذور اختصار الفعلية مقتضى لا يراى الطريقة ومرايض ان
 الطريقة فعلية تقتضي ان الطريقة انما عدل اليها عن الفعلية فكيف يصح
 ان لا يوجد دالة الروام كما عدول مثلاً حتى يصح انما تارة المحذور اللقم
 الا ان تركب بواسطة بعض الروام واقتضا المقام المحذور بالاسم
 كما يجب انما ايراد في فرق بين العدول عن صورة الفعلية الى الطريقة
 وبين العدول عن الفعلية الى الالسمية الترخيص الطريقة وكذا في الالسمية
 بفرق **الى** الروام لا يستلزم كون كذا في الالسمية داعياً اليه فبشر **الاسم** الا
 لشيء قبل في الفرق من انما يفرق بين محذورهم اقول كونه كذا في محذور
 خبر الفعلية كالفعلية المحذرة في محذور الالسمية والمحذور لا يفرق في محذور
 بان كذا في يفرق في الروام عند وجوه الرابع وان الثانية لا يقبل ذلك
 وبذلك لا يفرق بين الفعلية والالسمية الترخيص اهلية
 في انما يشكل فيها اذا كان المسند اليه الفعلية الواقعة خبر اسمية محذرة
 محذور يفرق بان الترخيص الترخيص الترخيص الترخيص الترخيص
 النسبة القيم الى يفرق على المحذور وكلمة تامة بكون النسبة اليه على الروام
 ومما يستلزم قبل في الجواب لا يلزم من تحقق الالسمية ثبوت مدلولها
 ولا يتحقق بغير الالسمية وانما يفرق بان يكون الكلام دالة على المحذور
 بكون محذور او لا فعلى الذي مر انما في ان النسب الى المحذور

عين الشبهة على غير بل انما يشبهون الجمل الفعلي وهو القيام
 الزمان المعتبر بالقيام فالقيام هو ان يكون نسبة القيام الى متبوعه
 واقتراف الزمان المعتبر نسبة القيام الى الزمان الير واقتراف الزمان
 اي غير مقيدة لموضوع وقت واين المناقاة خبر فانه لا يجر من وقت
 فيجوز ان يكون له كاسية الجزير باقية وقد في جوابه
 عن السؤال المعتبر بقوله فان قلت لان لا يصلح في الجزير كما اذا دخل
 في الضمة ايم الا افراد فالقيام بقدر الضمة بالفعل دون الجزير فكل
 محض فالوجه حذف الضمة ويكون الجزير في جوابه كالمثل في اصل السؤال
 ويكون جعل وجهها جوابا للشيء وتعيينه **والسنة** تقدم الالهام
 الثاني على العارضي فلا يقل من الزمان لا يوافق عنه بل يجعل من نسبة واحدة
 حرة في مضامينها وقطاعه يمتد في التعديم والتأخير على كل من رتبة
 ان يتبين ان المقام ايم يقتضيه تقدم اسم الله ثم لان كما يتم
 ليس لان الحد بل لادواته فان المقام راجع الى حقيقة وهذا هو
 فرقها عما جعلوا الله شرعا المنة قدمه على الزمان مع لزوم جواز
 انما هو جعل الشرط لان المنكر ليس جعل الشرط بل هو شرطا مطلقا
 بل يكون شرطا في المقام هو الله حقيقة وفيه ما قل ان كونه الى
 بعدد الحد والشيء الجاني من الحد ومقامه حال يقتضيه من العارضي

٣٢
 ان كان الحد التزم بصدده وهذا هو المراد بكونه الحد في المقام وانما يتم
 كونه حده الله تعالى فانه واقع للجزير في نفاذ تقديم الحد على اسم الله ثم
 وهذا ويجازي عن اصل السؤال بان كما يتم الزمان في ان اسم الله تعالى
 وان كان ايم بكونه كلف شدة واستغناءه عن العقل من ذكر ما يرد عليه
 فالقائى ذكر ما يرد على الالهام العارضي بالحق فانه الثاني في
 اظهار السراير لاني في موضع الواضحة **كذلك** البلاغة سميت اجزاء
 رجع **وقد** يجازي عن حاصل الجواب الاول لانه الالهام العارضي
 في هذا المقام راجع بما يرد عليه كونه البلاغة في هذا عارضا بغير الالهام
 الثاني المرجع وحاصل الجواب الثاني اننا قد قلنا في بعضها فانه
 الامر قد قطعها كونه معناه بوجوب تقديم الحد وهو العمل بما هو الاصل
 واستخير بان الثاني لا يصلح توجيهها الكلام الله وقد كانت الرتبة
 على قدر **منزلة** الالهام بوجوب تقديمه **والله** هو
 حقيقة عن كاحاطة اعراسه فطلي كاحاطة لا يمكن تحقيق فود منها
 الا حاطة كاحاطة **كذلك** في جارية الله وهو ليس بجعل تصوير العباد
 عن كاحاطة سناء الا تصوير العباد وعدم كاحاطة في افادة الا حاطة
 مباعدة في قصورها فيها من انما قلنا في منزلة الالهام او جعل كل واحد من
 بالعبادة لا بالانصاف انما في جارية الله والالهام من غير مثل هذا

المقام لشيء التزم الأهمية بلغت من الوفور والكم الطاعة لا يشك إحصاءه العساة
 بها ولو على طريق العوم والأعمال **والأهمية** هي ما لا يشك في كونه
 الشك في المحتمل وإن كان قصور العبارة واقعاً حقيقة على جميع النقا
 ومراعات سائر النقا فالأهمية التي بعد تفصيل في الترتيب
 والتحقيق في رفع ما ياتي أن تحقق القصور في الأهمية كما في المحقق قصور
 والألف في حجم حقيقة كواقع من المظهر قصور **على** إطلاقها كذا في أولها
على التفصيلية كما بينت أولاً **والأهمية** هي ما لا يشك في كونه
 غير إيجاباً على إحصاءه وأعلم أنه على التقدير الثاني أن كل
 الأحاطة على التفصيلية لا يتم الترتيب حيث لا يلزم من قصور العبارة
 على الأحاطة التفصيلية عدم التوضيح بل هو أصلاً في نظر المحققين
 الأول في كونه ظاهر للفظ وح يظهر لوجه الذكر **الاستحالة** في
 في حاشية الشرح وقد روجر التحليل غاية توجيه هذا الكلام لرفع التوضيح
 للمعنى أما ذكر التحليل إجمالاً أو تفصيلاً أو بذكر البعض تفصيلاً أو لا
 لشيء كما في كونه لا يتم في المعنى وإن ما أتت من قبل إتمام الله
 والمصدر المتضاف غير العوم وذكرنا في فقهنا ذكر كل التزم بإحصاءه
 فإلا واقع لا يميز لشيء ما توجيهه كذا فالتدريج إلى الشك في كونه
 وهو الثالث في التحليل في تواتر ولذا يتوهم اختصاره أنه إنما هو لهذا

٢٥
 والظن أنه لا ضرورة فيه **وليس** من كساة أولاً فلان الترتيب
 حاسر لجواز الترتيب لبعض إجمالاً لا الترتيب ليعلم فساداً بالتحسين لهذا
 ذكر البعض تفصيلاً بل في الأولى يتم الاختصاص من واقعاً في فلان في
 إذا كان مختصاً بالشق الثاني لم يمكن نسبة كل الترتيب للحل إجمالاً
 فلا يتم الترتيب إجمالاً وقد عرفت مما قد مرنا ما في توجيه المقام واقعاً في
 المدعى على وجه كل من التعليلية تفصيلاً في توجيهه كونه المحقق ليلاً
 وأما فهم الترتيب لولا إعادة اللام فقول الله ولذا يتوهم
 عدم كونه ثابتاً من حيث المقام هذا معناه الوفور في أي حقوق الأهمية
 مفهوم للمعنى وقوله كذا عطف تفسير على التحقيق لا المقام الترتيب
 على أن تسمية على طريق الفعل دون الأهمية **لأن** الترتيبية إنما يصل
 بملاحظة كونه خاصاً بعد العام ومعلوم في حاشية على أن العطف
 على المفارقة بين العطف في هذا عطف إلى ص على العام دل على أن
 إلى ص قد بلغ في الشرف والكم إلى ما أنه ترفع عن الرجل كونه
 نوعاً أو كما قال الله ثم حافظ على الصلوة بعد الصلوة الوسط والوا
 العطف لم يكن خاصاً بعد العام لما دل على في العطف فليتأمل
 بالناس لأن من أمة كاستعمال اليمين في العطف أصلاً وكيفية
 المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عام واحتياج الترتيبية ذكر لا يتوقف
 على انضمام الرتبة إليه بل ما نقل عنه في وجه الترتيبية هو قد عرفت

هذا القسم يوم الأربعاء
يخطب الزاوي

३

عن اقتضا الفصل وقتت مرة عرف الشراية بقا الكلمة على
ما كانت عليه العز والصورة مع وجود قطعها عن المقطر الاصل حيث
وجبه حذف شرط بل انفسه كاذرا في الملية قال ان زعم اللانام
صفه للصوق فقل ان الصوق كاسم لا يلزم المبدأ او ليس وصفه للاسم
فظاهر ان لا يلزم المبدأ هو الاسمية لا الاسم والحق ان رحمه الله قد انقصر
فالاسمية لازمة للمبدأ وقال الرضى الصوق كاسم غير لازم وانما
اللانام اقانه في كراهية توالي حرف الشروط والجزاء وفي بحث فان اقانه
بواحد الجزاء غير لازم بل للانام ثقل شي بغير حرف الشروط والجزاء كما
تواليهما سواء كان من مختلفات الشروط كما نحن فينا وفي اجزاء الجزاء فلو انما
زير فقطل او نجو عما بان يحيل المدعى انما فيكون مدعى واحدا من
عليه بدليل وانما اعتبار المركب غير التلبيس غير مقصور للزوم كاستدراك
لان الفاء لم تقم مقام الشريط بل علم منه ان جعل قول الشريط في الجواب
ظاهرا من من كانه ما قاله انما بقا فحب وان حصلت العبارة فان هذا
اولى واثير والتمس الفاء فخلطها بالجزاء والحق انهما الترتيب
منه في خلال اجزاء الجزاء وهما بحث وهو من الزاوية ههنا حيث ذكره
ليس على قول الفاء فخلط اجزاء الجزاء بل لما وجب وقت على صدر
الجزاء في تلكه لاجتماع ههنا فنقص لان اللانام للمبدأ انما هو كاستدراك
توضيحه المستعجب ان المبدأ له الترتيب الاول ابتداء الاسمية حقيقة وهذا

لا يتصور مع حذف المسبب الثاني في إقامة المقام ثم مقادير الثالث لصرف الاسم
بما قام مقامه والمحقق بينهما هو الثالث الذي هو ادون المراتب فكذا
قال في الجمل: **فيكون** ليس بوجه فيه مادة **أشفا** **هـ** اذ بيان لعدم
تحقق كإقامة والأشفا بالبناء على الظاهر لا لزوم الغاء والصرف
الاسم **هـ** لأن لصرف الموصوف هو الاسم فكل لصرف الصفة وهو
الاسمية **هـ** اذ ينبغي في المسبب المحذوف بطلان ان يجعل خبره اثره للذات
كما هو الظاهر فيهم قوله فيما سبق الغاء ان جعل ايضا الى الذات حيث
قال الثاني المسبب **هـ** انما هو الاسمية ولم يبق منها اثر كما قيل ووجه الصفة
المتصرف ظاهر فان المراد بغيره لم يبق منها اثر اذ استغنى عن الثاني الذي
هو اثر المسبب المعلوم بالكلية وهو الثاني لم يبق اثره كما يار اذ كان
المراد ان ترأسها بالكلية فلا تغفل **هـ** وانما بيانها اي بيان تحقق
كإقامته **هـ** على الوجه الذي ذكرنا وهو ان لصرف الموصوف هو الاسم
بما قام مقامه في قوة لصرف الصفة **هـ** كان لصرف الاسم لازما لكونه
صفة لا لما الواقعة موقع المسبب حقيقة **هـ** او قد في توجيه المقام
الوجه لغيره بالآقامة جعل وجود الثاني بمنزلة وجهه المعلوم في الجمل
وجع فالحق هو ذلك وانما بيان انما لا تفر الجمل فهو لثبات المسبب
وعلا ما كثيرة من الاسمية والوجه في الجمل معهما فلا يصح الاسم بغيره
الاثر في الجمل وكذا اعلم ان الشرط متعدد من جملة الشرط والفاء

والجمل فلهذا الغاء انما هو الجمل كذا افيد **هـ** بشرطه حيث
لم يتصور ليحذف من المضاف المضاف اليه المضاف اليه المضاف اليه
كما اضاف في وقيل ليس بوجه كما اشار اذ لو لا المحل علمية لم يكن المحل
في المقادير والبيان وجه فان الصرف والتحويل غيرهما اربع علم البلاغة
باجب ومنه كما صلى الله عليه وسلم في العلم **هـ** الا ان علمه كونه البلاغة علما
للعلمين حاصله من البلاغة هنا يستعمل في العلم العلمي واصنافه
الاربعة قيل ايضا العلم الى ان لا يصح علمه العلم البلاغة **هـ**
مستعمل في العلم الا ان يكون العلم **هـ** انما المستعمل في العلم العلمي البلاغة
وجع يرفع المحذور ان يظهر انما فاع ما افيد من البلاغة علم
للعلمية علم البلاغة لكنه لا يصح ان اذ استعمل علم البلاغة علما
لم يلاحظ علمية البلاغة **هـ** فاما اشكالان باقيا على خطها **هـ** كعلم
البلاغة لا دخل علمية علم البلاغة في قوله ليس بوجه لان بيان للواقع
وتشبيهه بوجه رمضان **هـ** لما لم يضاف محذوف والمصدر
والعطف **هـ** العلم انما هو علمي هذا التقدير **هـ** ويكون جوهرا
كجزء الاقوة وجه الاستشهاد **هـ** كما يار اذ ان الاشياء حيث كان المضاف
في حذف المضاف واقامة المضاف اليه المقام واعرابه باعبار نحو
التورية **هـ** في يرفع بعض الاشكال وهو العطف **هـ** العلم
وبقي اشكال وجع الصغير الى العلم الا ان يرفع رجوعه الى علم البلاغة

لعلهم بما يكون مأخوذة من علم أو خبر من عليها ما كان بهذا الصنف ما ذكره
وجاء التام من التبيين محقق من علم الكلام ايقن من قدرته من كونه
لأن بناء هذا الكلام العلم انما هو على اليقين وانما الجواب عن هذا بان هو الصحيح
ليس في رتبة اليقين الى اصل من العلم ومنه الاول من الثاني من العلم
اليقين من غير اليقين فيقبل حال على التفصيل **قوله** ولو حدث قوله
لكونه متعلق بقوله في غير ما ذكرناه اولاً انما هو على تقدير ان يجعل قوله
لكونه متعلقاً بمجرى الكلام من جعله متعلقاً بقوله في قوله فلهذا اختيار في
الاول من قوله المتعريف والمخصص في قوله **قوله** فليكن العلم المتعريف المتعلق
بكونه اي بكونه كونه في العلم بالعلم والافاضة في قوله في العلم بالعلم
لا يورث في العلم بالعلم المتعريف من العلم المتعريف لا يكون الا في
وانما الاستدلال على كونه في العلم بالعلم بما ذكره في علم الكلام من العلم بالعلم
الغرض من الجواب مع كونه في العلم بالعلم وقوله في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
فمنه ذلك في العلم بالعلم حتى اختاروا المعارضة بالعلم على المعارضة
بالعلم في قوله الاستدلال بالعلم على علم معينه وهو كانه لا يورث في العلم
الاستدلال بالعلم في العلم بالعلم **قوله** ذكره منا وجهين
الوجهين من العلم بالعلم من العلم بالعلم فان علم العلم على طريقه الايمان
كان الوجه هو الاول من العلم على العلم اليقين كان الوجه هو الثاني **والا**

الوجه

استدلال

استدلاله في علمه اي اثبات الوجه الاستدلال في علمه فان قيل قوله
بان التبيين في رتبة المكنية معلوم من الاستدلال كما كان الوجه انما هو العلم
والقبح لا يدل على التبيين في العلم بالعلم فان قيل قوله في العلم بالعلم
المقام في رتبة العلم على التبيين في العلم بالعلم **قوله** في قوله في العلم بالعلم
قيل ما مر في الثاني الاول **قوله** قلت قوله في العلم بالعلم في العلم بالعلم
لا يتحقق مما يقرب بلفظ المشبه به ولا بالاستدلال المكنية على التبيين
بل قد يكون في العلم بالعلم الاستدلال في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم
الاستدلال في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم
فما ولا محضه حيثما نقل في الجواب في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم
المكنية والتبيين في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم
من التبيان **قوله** اسرعت في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم
بمعنى العلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم
اصلاً في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم
غير علم وقوله وما ذكرناه هو على ذكرنا في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم
انما يقرب بلفظ المشبه به **قوله** فيما اذا كان من العلم بالعلم في العلم بالعلم
فيما اذا كان من العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم
ان قصد الاستدلال في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم

في الترتيب الذي في الترتيب لكان اشمل حيث يتناول صورة الترتيب
 انما كما ان اشمل للاشارة مطلقا فالنوع مبدل لا بد من
 لانه في الترتيب لكان ان اشارة الى النوع في نوع غير على الترتيب
 لو قدر مضافا في الاول اربع انواع الترتيب او في الترتيب والاشبع هو
 الثاني لما في الاول من التكرار وما هو عنها بالحديث المجمع في الترتيب
 الترتيب لانه في الترتيب بالترتيب قال انه تم رجعا بالترتيب في حار رجعا
 لا يوفق على حقيقة امره ومنه الحديث المجمع بالترتيب في الترتيب
 كناية عن اطلاق الحكم واداء القضية اطلاقا لاسم الجز على الكل وهذا
 امر اطلاق الحكم وقدر يطلق على التصديق وهو كناية عن الاشبع والاشبع
 وقدر يطلق على متعلق وهو الوقوع والاشبع وقدر يطلق على الترتيب
 الحكيم وقدر يطلق على الجمول والاصل منطبق على وقوعه في الترتيب
 هذه النوع من اهلها بمرتبها وطريقا ليعمل لاصل كمر ليعنى
 سهلة المصنوع في نوعه واداء موقوف حروف مضاف وهو الاحكام
 ومضاف اليه وهو المصنوع والباعث على ارتكاب جز من الترتيب
 مع ان اختلاف الظاهر ما وقع تنمية الترتيب ليعنى في الترتيب احكامها
 فان غير احكامها راجع لما الجزيات فلو جعل الجزيات على النوع
 لاعلى افراد المصنوع لم يكن للاحكام النوع من غير جعل الجزيات على

في الترتيب

جزيات المصنوع لا بد من ترتيبها لاسم لان اطلاق القضية الكلية
 بالترتيب المبدل ليس الاعلى احكام جزيات المصنوع وبهذه الطريقة ما قيل
 لانه في الترتيب الجزيات على افراد المصنوع الحكمي لاعلى القضية
 الترتيب القضية الكلية بل الترتيب اطلاق النوع عليها والاشبع هو
 ما هو الظاهر في الترتيب حروف مضاف وهو على احكام جزيات
 مضافها والاشبع على النوع يجوز على وجه الترتيب فلا حاجة لما اريد
 حروف انتهى كذا في الترتيب والاشبع في الترتيب النوع من القضايا الجزية
 او الشخصية المذمومة تحت القاعدة الكلية وبالجملة الترتيب الترتيب
 من ضمن معنى سهلة المصنوع الى القاعدة الكلية ولتظهر احكامها في الوقوع
 والاشبع ولتظهر المصنوع من القاعدة مع الصور من غير الياس الحقيقية الا
 الوقوع والاشبع موزونة في الترتيب والترتيب كانت امور معلومة وقت
 الترتيب بالخط او لا بوجه ما سبق على النظر والاشبع لافصح ان يتوقف احكام
 النوع من القاعدة من غير كذا في الترتيب ذلك على الترتيب فاصح
 وانما الترتيب للاحكام على الجملة ليعنى في ذلك الما اطلاق موقوف ليعنى
 وليعلم لانه المراد الجملة من حيث الاشباع على المصنوعات او الاشباع
 منها والاشبع والاشبع الجملة لا ينفك عن الجملة والاشبع هو
 لما هو في الترتيب بالخط على الترتيب او الاشبع في الترتيب ولا ينفك

هذا من شئ حيث لا ريب ان القيمة لا الحرف في خلاف الطابع للقيمة
 الذي يتوهم بعده الى الالهي فيلزم كاشف وقيل من حيث لزوم
 الفاعل من حيث انه لا فاعلية في وصف الموضوع بانه صادر عن اداة
 اذ هو انشأ جميع الكليات وكلها فاستبان انه الادلة فانه لا يثبت
 بحرف الفاعل المضاف وانه المضاف اليه مقامه واما الثاني فلان
 المراد صدق موضوعه حيث هو موضوع على جميع الجزئيات ومقتضى الجزئيات
 الحكم على كل افراد الموضوع لا على بعضها وهذا امر غير لازم فكل حكمي تحقق
 القضية الجزئية اكثر من الجزئية فثبت **لا يجوز** لئلا يشترط في
 الكلام من هذا المقام لئلا ينفق بين المتكلمين في لغة العبرة في باب
 الكليات بعضها لا بعض هو الصدق بالفعل كما هو الملازم لمالك
 على الشئ في صدق العنوان او الصدق بالمكان كما هو المتبادر
 بطريق الفارق في غير فعل الاول ومع العموم المطلق لا موجه كلية
 مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة وعلى الثاني الى العجبة كلية مطلقة
 عامة وسالبة جزئية مؤقتة وسالبة جزئية ضرورية واذا تم هذا
 فنقصه الحشر لئلا يعمم انما يستفهم على طريقة الثانية من كونها متناهية
 لئلا يثبت بها المكان مثال بالمكان وبعضها لا يكون مثال
 ليس بها بالضرورة لانه لا يوجب المتعارف عندنا في من حيث كونه

الجزئية

النسبة لئلا يشترط بالفاعل مثال بالفعل وبعضها هو مثال بالفعل
 مثالها بداهة ان اعتبر من كل الشا هو مثال لئلا يثبت لئلا يثبت فقط
 بمعنى لئلا يشترط بالفاعل اصلها كانت النسبة بينهما هي النسبة بين الكلي
 واما لزوم كونها لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت
 وهو كما نرى ولا اعتبر فيها الا لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت
 موضوع أو لئلا يثبت لئلا يثبت لئلا يثبت النسبة بين العموم وزوج وعلى الوجهين
 يبطل الحكم بالعموم مطلقا فثبت الكلام على طريقة القدم فاقسم ويجوز
 كلا الوجهين الا في فعل القول والاولى فعل **واما الثاني** وهو كون
 العدد ضروريا في فهمه لا الوكر فثبت **فلا بد** من اعتبار بعض من الشئ
 بان يراد مع من الشئ من الشئ اي لم اقرر ما نفا منكم فثبت اولم يحكم
 استكمل فثبت بغيره او الوجه كما ذكرنا في وجهين وهو بما في مجموع
 بين الحقيقة والمجاز فلما انفصل او جعل الالو بما زاعا اي لم استكمل فثبت
 فظاهر عبارة الشئ انه اختار الشئ وهو اقرر لئلا يثبت لئلا يثبت
 واما الاول وهو كون العدد ضروريا في فهمه فثبت **او على الملأ**
 اي لم اقرر حال كونها مجتمعة فيكون جهة امعدنا بمنزلة فعل على مجازا لغويا
 وصفه المضاف اليهم فثبت انما اجد ويجوز حمل جهة على معنى المصدر
 مع الملازمة ويكتفى بالوجه فثبت **او على الملأ** فثبت الشارة الى قول المفسر

الأساس لئلا يثبت لئلا يثبت
 بمعنى لئلا يثبت لئلا يثبت

انما يقال وادبارا وعلى الوجه فالحال قبل التفتي لا يقتضي ان يكون التفسير
 حجة على ما يجب من نظيره عند قول المصنف والمصنف في اختصار لفظة ترتيبا
 ورتبا بينهم من كان يقول لا يصح في الصياغة بانه لم يفتقر في
 الاجتهاد مع لترتيبها هو المقصود فادناه يمكن استفادة هذا المعنى على
 هذا التقدير بوجهين احدهما انه رتبا بينهم مجردا عن الصياغة هذا المعنى
 وثانيهما انه يفتقر ترتيبا كما لو اورد المصنف الجواب والجواب فانه اذا انتهى التفسير
 في التحقيق حال الجواب فالتفتي التفسير في الجواب في التحقيق قد يفتقر
 بينهم من كونه التفسير من حال كونه متبعا وفوقه يحصل المقصود من عدم التفسير
 في الجواب فالتفتي على الوجهين كما اريد قوله ولكن في نظر السؤال باذنا
 جهرا لا كان المعنى انفس حال كونه في جهة العلم بتبين المقصود
 لم يعلم من التفسير المتفق فيما اذا تقرر الجواب او لا فهو ان يفتقر من عدم
 التفسير حال الاجتهاد لترتيب عدم التفسير في اجتهاد كما اذا قلت لم يفتقر
 حال المشي فانه يتبادر منه لترتيب التفسير المتفق في المشي واما ثانيا فهو ان
 الطرف متعلق بكل من التفسير والجواب على التنازع فالتفسير المتفق في
 تحقيقه يحصل المقصود على التقديرين لكن على الاول عدم التفسير في الجواب
 وعلى الثاني عدم التفسير في التفتي ولا يفتقر سلامة هذا الترجيح عما يلزم
 ان يفتقر في الجواب الثاني فيما قرأوا ولا يمكن تحصيلها

تخرج الى انفسه على قوله لا يمكن حجة انصباؤه وفرضه الوجه من افتقار
 حذف الجواب من قوله لا يفتقر من غير ما مضى على مراد السامع من قوله
 الى لم يفتقر الاجتهاد وهذا الوجه المقصود من غير كلامه **المراد**
 حجة هذا التفسير للجواب واما تفسير التفتي بان لم يفتقر تارك الجواب وكما
 كونه بياناً لما حصل من التفسير على التقديرين كما يجب ان يفتقر في ذلك او قد قيل انه
 التفتي انما اختصارا اختصارا لانه المبلغ ان يضع حجة في غير التفتي في تفسير
 العموم المراد منك شيئا اخر لاجتهاد مع انه الموافق للاستعمال المتعارف
 من التقدير الى المعنى ليس قلت لا يفتقر الى التقدير ارادة من المراسم
 يقع حجة في غير التفتي وبغير العموم وهذا الوجه انما يرجح تحذره على محله
 كما لو عمل مجرد التفسير على ارادة التفتي **ولا يمكن** في الكلام
 حذف حرف المفعول الاول اللانتم على تقدير رجل الا لو لم يفتقر التفتي
 ويجوز تفسير التفتي او التفتي بالارادة الثانية في قوله واما
 كما ذكرنا ان يكون ذلك محققا في غير خلاصة التفسير من جهة الكلام
 المظهر واضر وان كان الاول كما اريد **وليس** المقصود ان يفتقر
 المطالبين بغيره بل الى ان يفتقر لاجتهاد كما قيل في قوله ولو تكرر
 ما وجه **انما** في ترتيبه بما ذكرنا من انما في الكلام ان اراد حال
 الترتيب ايضا في الرضا فانما يطلب من التفتي لازم كما اريد وفيه انه

ح يعبر عن كذا المصدر لو قيل كذا المصدر في حال كذا
فإن المصدر يعبر عن كذا الشئ **والكسر** كقولهم
به الكلام من غير التغير إلى قطع النطق أي المفسدة ونحو ما في
الذكر من ذلك على الأول أي التخصيص بالمصدر **والنشد**
وهو كونه العامل في الحال ما يشوبه الكلام **اللهم** لا تسبوا
بجزء الفعل فيكون العامل هو فعل المضاف وهو التغير في حيث هو مقدر
مخوف بل في حيث يشوبه الكلام **كان** نقل عن سيبويه
فإن المصدر على الطرف كونه ما يكفر بالجزء من الفعل أو هو قياس
مع الفارق فإنه الطرف من أن يفتقر العلوي بفعل كذا المصدر
فالوجه المصير طريقة الجمهور **فإن** المصدر هو كونه في
هذه الجملة الأسية بعين الفعل والعقل هو كونه بصوت لانهما يدل على المصدر
الحادث على ما قام به ذلك المصدر وقد اقرن بالجملة ما أقرن ما المصدر
الحادث في الحال الماضية وهو لفظ مررت فمر في الحال في الجموع كالفعل
والفعل كذا نقل **وأما** على الثاني وهو كونه كونه العامل في الحال من
المنشئة **ترجي** الرأفة الشبهة المرتبة بالانفعال أو بسبب
انفعال الأول منه فاقسم بأن في من كذا لا ينفذ عنه أعانه هذا يتبع
تعلق الثاني بالأول كذا في الأول أو لا يتبع غير مسلم إذ هذه الدواعي

في الحال

بالحال على الفعل الثالث ثم قال المفسر دام كلامه في فيه ما نقله من أن
لشئ هذا إذا تصور بأن يكون طلبا مفسدا لا من غير شئ بل لا يتصور
وهو العطف قلت هذا لشركه الورود وسببه هذا احتمال والأصل في الأول
فإن عطف سببها على غير شئ التزم هو على الترتيب في حيث
في العلية والتحقق في حيث **بدين** الأسماء على تقدير اعتبار العطف
على التعليل فيبعد عطف سببها على غير شئ وكذا المانع على رتبة
على الثاني **بأن** لا يسبب سبب التوزيع كما في الأول والثاني
والوجه لتعليل الجميع بالجميع من دون اعتبار التوزيع كان وجهها
فما نقل **والوجه** على أنه الأول فلهذا وجود خمسة دواعي لوجه الجميع
من حيث هو مجموع كذا جازي الركيل المدة صارت المحتملات
المنزلة كذا وكثير وقد مر في ذلك **والفصل** المتقدم من اللفظ
والنشد الترتيب **فإن** المصدر في المنشئة أي الوجه إلى حسن وهو تعللها
بالأول والتصور في حيث يشوبه الثاني في حيث فيه تعليل به كونه
فأصله اجتنابه بين العلة والمعلول ولو قيل لسه الوجه الثالث حسن
من الكل لم يبعد كذا أفيد **لما** في غير من سبب خفاء **ولما** احتاج
لما اعتبار ما يفتقر المانع إلى ما يقع من سبب الترتيب **ولكن** لأن الكلام
حالها عن ذلك المعنى وهو لسه تركت الهالكة ليس من غير من سبب باللفظ

في

على من مذهبهم يجوز وقوعه في الكلام والتكثير في التعريف في تعويض كما
 لما انهم نعم **قوله** لا يجوز لم يكن انشائية فانه قد شاع بينهم استعمال الحيل
 الاخبارية في معنى كاشا كما استعمال الحمد في كاشا الى وصفت في كاشا
 في انشائية السبع والشر فلم لا يجوز ان يكون موجبا لانشائية التوكيل
 متعلق خبر انشائية لان خبر انشائية في حق عدم التوكيل متعلقة
 ولو كان المعطوف عليه خبر لا يلزم ان يمنع التردد وسنذكره ارباب
 اصحابنا اخذوا كاشا من التوكيل ما قبل المورد وانما لم يوجب
 ليس خبر خبر بل هو قد قالوا ان لو كان هو عطف الانشائية على المورد
 لا على اخبار لانه لا يوجب خبر خبر حتى لا يلزم عطف الجملة على المورد
 لا تقول يجوز عطف الجملة على المورد لكنه يجب ان يؤول بالمعنى
 حيث كان له عمل في الاخبار ومع ذلك يؤول المورد المعطوف عليه بالجملة
 والى اصل الكلام الانشائية هو عطف الانشائية على خبر المستند لا على
 الاخبار ولم يفرق بينهما **قوله** ويمكن ان يؤول في رد القول بالكلية
 لاخره **قوله** والمعطوف على الال الى رد القول بالكلية لا يجوز لم يكن
 المعطوف عليه انما هو **قوله** وان منع فان الانشائية مما لا يقع
 خبر حقيقة الآتية بل الى ان معنى الخبر كذا انفيه وفيه كاشا لان الخبر
 في معنى عطف الانشائية على الال وقوعها حالها على التوكيل كما يقع خبرا

انها

كذا بل اختلاف مسيحة الشئ قول الى التكميل ابطى واسرى حاله انشائية
 على تقدير القول وقد يوجب انشائية وقوع الانشائية حالها انشائية
 المعطوف عليه وكونها اسال ان حاله انشائية في حق عدم التوكيل لا يصلح
 عنه تقديره في حق عدم صحة الحيل وفيه ايم بحسب ان التوكيل لا يصلح
 قوله بل يجوز تقديره في الانشائية من مضمون الجملة وهو التوكيل والتفويض
 مفرد يؤول على ان المال في حق عدمه حاله اني سالما ان انتم كذا او مثلا
 عليه موصفا امر الال وقد صرح بعض المحققين بمثل ذلك في الانشائية
 الواقعة خبرا ولا يخفى لكانت وبالجملة فالجزم بهذه الانشائية مما لا وجه
قوله وقصد به رد عطف الانشائية الى قول الاضاف في
 جواز **قوله** والاصل في الجملة الاخبارية رد القول بالكلية لا يجوز لم يكن
 هو خبر خبر انشائية **قوله** والاشية التي خبر انشائية ينبغي ان يكون
 انشائية في حق القول يجوز لم يكن خبر خبر المبيد في حق التوكيل ما قبله
 نعم التوكيل ما قبله فيكون نعم التوكيل جملة اسمية خبرية وتقرر الال في حق
 الجملة لا اسمية الخبر انشائية حقا لم يكن انشائية ايم اذا اقبل
 خبر انشائية في حق كاشا **قوله** ان قال في المطول قد فهم لم يكن
 النماء لانه الجملة الواقعة خبر خبره لا يصلح لم يكن انشائية لان الخبر
 هو الخبر محيل الصدق والكذب لا يجوز لم يكن انشائية بالجملة والال

ليس ثابتة في نفسه فلا يكون ثابتة في غيره وجوابه خبر المستند هو الخبر
 المستند الى المستند لا يمكن ان يكون الصدق والكذب والعطف من خبر المستند الى الخبر
 وجوب خبر المستند الى خبر المستند انما يكون في الخبر الحقيقي لا مطلق خبر المستند
 لان المستند اعلم من ثابت شيء الا خبره في الخبر المستند الى الخبر المستند
 اي خبره وان كان خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 ثابت المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 كانه مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 في جميع ذلك مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 نظر ان اوله مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 قد لا يقال هو بهذا المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 لا يصحوا عن المناقشة فان البحث في خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 وقد اشار اليه الشريف المحقق في خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 محتمل ان يكون مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 خبر المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 كافي للبيان ان كان تكلفا ايم ان المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره

والعدل على ما استعمل على خلاف اوله او خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 بلا حظ مثل ذلك خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 عطف الاشارة على الخبر مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 كما اخبره به تحقيق كلام الله ان الاشارة الى الاشارة مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 على وجه ثبوت الخبر المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 فاعلم المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 فاعلم المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 قام والاشارة الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 سواء سواء فاقول هذا كذا كذا مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 اذا وقعت خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 حسب الاشارة عطف الاشارة على الاخبار لان الجملة الاشارة مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 خبر المستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 الاخبار في الخبر مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 رحمه الله على ما نقل عنه الى تحقيق وجه العطف الاشارة مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 او او اعترف بحدوده ذلك الخبر مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 في باقية الاشارة مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره
 على جملة وهو بل خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره مستند الى خبره

نقل من رتبة المراتب وهو قوله ظاهر من التأويل لما قرأ فيكون عطف من قوله
 وانما انرفع لما عطف من هدم المجرى في مثل ذلك لما ان قول عند
 وقد بينا وجه المالكين فالصواب قد ينقل عن المراتب التي
 لوجر العطف وتبين لطريق التركيب الاعراض وهو المسمى كان
 وجها عندنا منكشف عنه استمرارنا في النظر لما به قول في الشرح في
 عطف الجمل على المفرد والسمي باعتبار تعيين المفرد من الفصل في لغة
 من عطف كانت على الاخبار فلا يصح النظر ودع عند المبدء عن
 الاشياء المترتبة كما في علم البرج بعض المتصفين لان ذلك ليس هو
 بظاهر على لغة كاشية جاز على علم البرج عند البعض من
 حيث نقل عنهم وقرره واحتمل في لغة المسموعة البعض في
 لا يعبر بالبرج دليل في المعهود في التوفيق للمعينة المتعارفين
 فيكون معنى الفقرة الاولى باعتبار كونه اشارة الى علم الكافي
 المعهود اذا كان اشارة الى ما سبق بعنوان او يكون المراد من مجموع
 لا العنوان السابق فقط فلا يلزم فوجوه معنى الفقرة الاولى في معنى
 علم الكافي لغة الخلق في الجواهر في لغة المقدمة الاولى ثم ولو كانت
 العبارة هكذا لم يضر على المتأخر على في بعض النسخ سقطت المسألة
 راسا بكونه حمل على المعاني على غير ما قيل اذا كان التعبير بعنوان انفي

اول الجملين كما اقول كما اراد الجمل لا ينفع في هذه اختلاف التعبير عن المسمى
 من غير تغيير في المعنى المقصود قد ترخصا في ظاهره بينهما في لغة
 منهما ظاهر من التفسير تغرقت على ذلك التفسير حقيقة عينية اي
 لتحقيق الوضع ثانيا من ارباب الاصطلاح كما افيد ان لا يلزم النقل
 الى النقل من مقدمة الجمل لانه لا نقل فيه اصلا كيف وقد نقل في
 لا كاشية اول اعتبار كونه موصوفا من اصلي كما انما في لغة
 لغة المقدمة لم كانت في متعارف اللغة واهل اللغة
 واعتبار من التقدم فيها اي فطرية من المتأخرات او الالف في مقدمة
 العلم او على سائر الفاظ الكتاب ليعلم اطلاق الترجيح كما
 كاشية اي اسم المقدمة فان الوصف لا يصح اطلاقه
 سبيل الوصفية الا اذا ثبت التفسير المعنى المستق من فاطما في
 الفاتية المذكورة اسطانية من المتأخرات او الالف في المقدمة على العلم
 او على سائر الفاظ الكتاب حقيقة لغوية فلا حاجة اعتبار
 التجرؤ والنقل اصلا باعتبار انها من افراد هذا المفهوم قد تقرر
 عندهم لانه اطلاق العام اسما كان او وصفه على المفرد من حيث هو من
 تحت العام حقيقة ومن حيث خصوصية اي بلا حظ خصوصية لا من حيث
 اندراج تحت العام مجازا وهذا التفسير ميسر في هذه الناحية

و مجاز لغز الحان حقيقة عوفية او كان مجازا صرفا **ق** والرسالة كانت
 في متعارف اللغة **ق** واعتبار من التقدم في الطائفة المذكورة
 ترجيح كاسم من بين الاسماء **ق** كما في العارورة والخرفان العارورة
 اسم لاجابة يستعمل فيها المروءة البول والخمر اسم لما يخرج العقول
 او لما يتغير ركبها في الصحاح فالرسالة اعلى سميت الخمر في الاسماء تركت
 واختارنا غير ركبها وبعار سميت بذلك لما خرج منها العقل **ق** فاعلمنا
 على الطائفة من المعاني **ق** انما يكون حقيقة لغوية كما ترى
 نظير ما قول سقط ما فيه لسانا بر بوضع واضع اللغات المعنوية فاعلمنا
 صحيحا لك خلاف النطق لغيره والظاهر ان لم يثبت خلاف الظاهر
 فان هذا التعيين من قبل اهل الاصطلاح والوقوف قريبا من المتيقن
 والسر ابرز المعنوي المخصوص اى وضع ارباب اللغة واللسان وهذا غير صحيح
 ضرورة ان الحقيقة لا يلزم لشيء لغوي بل يقصر لشيء لغوي عوفية المعاني
 اصطلاحية ولا يدخل فيها الا بوضع ارباب الاصطلاح ولا بوضع اهل اللغة
ق بل ان ثبت انما هو وضعها بازا مقدمه الجبس فيكون امرنا في
 في طائفة على طائفة الالف او الالف مجاز لغز الحان مع الشهادة عند اهل
 الاصطلاح فيكون معقولا اصطلاحيا او بردها فيكون مجازا صرفا
 وعلى التقريرين يكون مأخوذة من مقدمه الجبس كما في رسمه **ق** فاعلمنا

فتح الالف المقترنة لعدم محي صيغة المفعول من الفعل اللازم **ق**
 ولا يحتاج مطلقا للشيء مختلف بين الواو وتحتها فعل الثاني لا يحتاج
 خبر لقوله فاعلمنا انها وعلى الاول خبره قوله فاعلمنا فاعلمنا
 الخ والجملة موطوفة على الجملة كما في **ق** على اصطلاح جدير بالان
 تعريف على ما افاده السيرة الشريفة حاشية الترخيم من لغة مقدمه الكتاب
 اصطلاح جدير لا يوجب كلام العوم من افع لشيء محلي في قوله
 في القاموس المقترنة الجملة الترخيم الجبس من مقدمه مقدم لم يثبت
 الاو كالحاشية في مقدمه الكتاب ومقدمه الكلام وضع الال
 حلف انتهى حمل المقترنة من معان مطلقا فلا يصح كونها من افعال
 الكتاب فاما السيرة في الكلام بغير الالف **ق** انما احتج على هذا لان الانشاع
 وجران المنفعة وانه انما هو صفة للظاهر لا الطائفة من الكلام
 نعم يقع لشيء من الظاهر المتفق بها اى سببها او لشيء من الطائفة
 على نفع اى افعال منفعة لما الظاهر على كماله في اللغة اللام بمعنى
 الالف وعلى الثاني يكون كانشاع بمعنى النفع **ق** على اقله انما انشأ
 الما لم يرتفع بل انما في الاخير لانه محي ووقف الجبس معناه بغير معنى
 شاع مع مطر بملاف محي الانشاع بمعنى النفع فانه موقوف على الانشاع
 منها اللوب **ق** واما ترا ارس التوقف على الثاني فانه لم يشرع

يتوقف على العلم وهو انما يحصل من الالف فانما هو كالموقف
 حيث يستفاد العلم من الالف لا غير بل يتصور المتعدي كمثل
 الالف فاحترق لو ان تصور المعنى منفكاً من قبل الالف
 فمعرفة ذلك جبراً لا يصرف احدهما على الآخر اصلاً كيف وجهها
 من العلم والافترس الالف طمع لشرع متوقف على احدهما
 غير متوقف على الآخر والعوم مطلق توم ساقط اما اذا
 قلنا عادة المحقق في حديث التوقف واما ثانياً فلان
 التوقف في المقامين بعين فلا شك في مثل هذا النوع لا يدل على العوم
 المطلق الا ان التوقف على الباقي من السابق سواء كان
 سبباً ام لا لا يدل على كون الباقي اعم مطلق من الجبر انما هذا
 يستلزم لزجاً مقدمه الكتاب في الجمل لما يتوقف
 عليه النوع ولما لا يتوقف عليه ذلك كنه انما يستلزم مطلق
 العوم لا العوم المطلق وبينهما فرقان فالمراد بالتوقف
 في قولنا سواء توقف عليها الخ او المراد ان يتوقف على سببها
 فان قيل فليكن هذا يكون مقدمه الكتاب اعم مطلقاً من مقدمه العلم
 وقد ذكر المحقق في الالف بينهما عمومًا وهو فكيف التوقف في ذلك
 فهذه لا يستلزم العوم مطلقاً حسب ما قلناه لكنه انما هو

هذا العلم

فصل الكلام في قضية على ان يجوز التسليم في العلم والاسليم
 وذلك بحاجته المحقق في قوله الذي على العلم التوقف
 عليها النوع وهذا توقف حقيقي قوله المذكور في قوله انما
 قولنا مقدمه العلم لما يتوقف عليها النوع من سببها
 على مقدمه العلم ولم يرد شي من انما يدل على مقدمه العلم المعنى
 المشهور واما اذا جعلت مقدمه الكتاب ليس من انما يعلم ان
 النسبة اذ قد بين العوم من وجهين ان اجتماعاً مفاده وانما
 كل من الالف في مادة فالمعنى ههنا تحقيق لشرع ذلك على انما يعلم
 موادها اجتماع ادوار الالف في فاعال الظاهر لشرع ذلك من موادها
 كل من الالف اللهم الا ان يصار كون مقدمه الكتاب اشياء مشتركة بين
 والبعض فيكون البعض من مادة الاجتماع والكل من مادة افتراق
 مقدمه الكتاب من مقدمه العلم فيصرف على البعض المقدمه
 واما الكل فيصرف على مقدمه الكتاب بدون مقدمه العلم
 والنسبة بين المقدمتين السببين لان احدهما من الالف
 والآخر من الكتاب الا انما يكونان في الحد كقولنا لو لم يكن
 الخ فانما لا يكون النسبة بينهما من العوم من وجهين
 الف مقدمه العلم وليس مقدمه الكتاب من العوم من وجهين

لم تقدر لي يجعل الفاظها مقدرة العلم لكن سببه النسبة بين الفاظها وبين
 مقدرة الكتب فلا يتركها من المصاحفة كذا نقل عنه **١٥** وكذا في مقدرة
 العلم ومقدرة الكتب ليس العموم من وجوب لاجتماعهما فيما اذا جعلت
 مقدرة الكتب ما يدل على مقدرة العلم بالعموم المشهور فقط واذا
 كل منهما لا فريها اذا خفيت مقدرة الكتب عن الاول والاول على
 مقدرة العلم راسا واختار البعض هو شارح الحاشي **١٦** وقدره
 في المقدرة الخلاف على ما يقع على مقابلة سواء كان مقابلته المسمى
 والمجموع او المركب او الكلام او المضاف وشبهه **١٧** يكرهه
 الى الشئ حتى هو الاول وهو انه داخل في الكلام لا المقدور وقيل بل
 الحق هو الثاني اذ لو حمل الكلام ههنا على اليسر لكان لزوم
 على ما في باب البلاغة انهم فيلزم اتصاف المركبات بالثبوت
 بالبلاغة مع انهم انما خلاف ذلك لا يميزون بينه وبين **١٨** وكذا لان
 الثاني فان حمل الكلام في المقامين على معنى واحد غير لازم ولم يكن
 اولى لكن يعزل عنه ضرورة التخصيص من احد المقدورين ثم لا يلزم
 من حمل الكلام في باب البلاغة على اليسر ان يخصص كل اليسر
 بعلامة وهو مطابق لمقتضى الحال بلينا ولا يخفى ذلك
 المطابقة في المركبات انما قضية ثم لو فرض تحققها فيها لكان

اتصاف تلك المركبات انما قضية ايضاً بالبلاغة وبتبين ادراجها في
 الكلام وحمل الكلام على العنصر كالم **١٩** فاذا لم يكن فصيحة لكان
 لعضاه من غير ما يقع له طول هذا المقدور على الغير للعضاه **٢٠** ودعوى
 لثبوته كما هو جواب سوال **٢١** وذكر ان في تعريف قضية الكلام
 دون المقدور جواب سوال كانه يقال اذا كانت هذه الامور مما يلي
 بالعضاه مطلقا لوجوب كذا في تعريف قضية المقدور كما ذكرت
 في تعريف قضية الكلام فلهذا لم يذكر في تعريف قضية الكلام
 اجاب بان ذكر **٢٢** وايضا اذا ضم لها المركب غير بحيث
 المجموع كلاما والا فلو بعد داخل في المقدور كالمركبات ان قضية
 وينبغي لغيره ان يكون هناك مجرد ثم هو فصيحة في القرآن الى المركب
 المعروف بحيث لا يخصص به الفهم شيئا من اسباب الاحتمال **٢٣** لقضية
 كانت في منصرف التاليف وغيرهما اذا لم يميز بينه وبين
 فصيحة المقدور فصيحة او يحصل في المجموع كلام غير فصيحة مما يقتضيه الاحتياج
 المقدور في الشئ فواو فمقتصر **٢٤** واما ما يلزمه من التفسير
 ويلزمه في جواب سوال **٢٥** وهو ان يميز بين احداهما اذا سمع به
 التفسير في الشئ كانه يميز بين الحروف في الحروف لان تلك الحروف بعد
 التسمية ووفد كلمة واحدة فالتفسير في جميعها باعتبار اجتماع حروف
 دون الكلمات فلما يلزم كونه فصيحة ولا يقتضي الى غير مقيد **٢٦**

مسائل
 في تعريف قضية الكلام
 في تعريف قضية المقدور

في تعريف قضية الكلام
 في تعريف قضية المقدور

والعبارة الغضاضة إنما هي نفس اللفظ فالمراد بالمفرد والمركب
 المفرد والمركب صورة لكن هذا اللفظ خلاف المشهور فتدبر فان اللفظ
 التخصيص باللفظ في الكلمة معتبر في الجملة فيكون الاول ايا
 قال لربك اخضع من الدعوى لا ريب في الدليل بعدم اتصال
 الكلمة التي هو اخضع من الدعوى عدم اتصال في المفرد التي هو عدم
 الاخضع اعم من عدم الاتع ولا الاستلزام الدليل الدعوى والاعمال
 مستلزم للاحكام في الاتع في العبارة تدبر في الاخضع الاتع ولا تدبر
 في العبارة احكاما على ظهور المقصود والامر في مثل هذه الامور
 الامر المتأخر في الدليل بسبب الاتصال في البلاغة عن اخضع من الدعوى
 في الدعوى تدبر على قدر تدبر في الكلام مهما يابس على علمه
 انه لا تدبر في التعريف من الاشكال اما من يعجز الكلمة وجعلها المفرد
 بمنزلة الكلام واما من يخصص المفرد وجعل بمنزلة الكلمة فيطبق
 الدليل على الدعوى ومن التوفيق بينهما المفرد على العموم كما هو طريق
 الشئ وجعل الكلمة اعم على جبره واما تخصيص المفرد بمنزلة الكلمة
 اعتباره انما هي فيما سبى من يلزم على الكلام على السبب في الكلام
 في اصله لان الاطلاق الكلام على السبب في الكلام كما في كلامه واما
 فلا قيل في توجيه كلام العقل ودفع نظر الشئ كما اختاره
 به حيث قال اولم يسبح بلفظه بان كون البلاغة بهذا الاعتبار

العبارة

اي باعتبار المطابقة **قوله** ولم يتبدل عن اللفظ لك اسما وهو قوله
 قيل الخضم لا يدعى نقل الاخر حسب الوصل بل ان حصل بسبب الاستعارة
 لشيء البلاغة انما باعتبار المطابقة بمنزلة اللفظ لا بطريق اللفظ
 على المطابقة لما يشهد له على اطلاقه على ان اللفظ كان مطابقا
 وبالعكس وتغير اللفظ لا يغير لشيء هذه الصفة مفيدة لا موهمة
 الا ان يقال اراد بالتغير القيد كما في قوله **قوله** وقد اورد على ابن الجا
 هذا الاراد انما هي على جعل تدبر في التعريف في كلام ابن الجا في الكلام
 ذكر الشئ واما على ابن الجا في كلامه حيث جعل في الكلام في الكلام
 كما في الشئ عن الزكوة **قوله** كما ذكر صاحب الطائفة في كلامه
 اللباس يبنى على جواز التعريف بالاعم ولولم يبرز ذلك في كلامه كونه
 الاخر الصفة واخرتها كما في قوله **قوله** نعم قد يجمع الصفتان امر من
 الشئ على الشئ والمادة على المادة **قوله** مع لشيء اهل العقول
 من جود التعريف بالعباس كونه في البيت في نظر لان البيت انما
 موقوف لجمعية الجدران والسقف من حيث المجموع لا من حيث كل واحد
 المجموع على البيت غاية الامر لشيء المحققين لما حوزوا التعريف في الكلام
 بالاجزاء الفاصلة فيما يكون افعال المعرف مما يبرز غير قوله ان نفس المفرد
 كذا في قوله فوق هذا الكلام وهو ان تدقق في موضعك في الاخر انما
 اذا اخذت لشيء طائفة محمودة ولا شك في كون البيت بالجدران والسقف

ونقول الجواب **قوله** لا عربي المشي الى عربي اللفظ **قوله** لا يوجب ذلك لا
 الظاهر ان اللفظ لا يوجب العلم انهم من الكلام الطويل وغير الطويل وطرا
 مثل الشئ العلامة الكلام القصير لتقصير قصير فلا تفاوت هذا
 المستراط بطول الكلام وقصره كذا في قولنا ويؤخذ ذلك انه لم يكن
 في قصير الكلام الطويل كالقراء والسورة بالعضاه فاذ لم يكن
 مثل هذا اختلف في الكلام بالمعنى المصطلح عندهم وهو امر المعنيين
 اما المالك والشافعي والمطهر فظنوا عدم دخول المفعول في الكلام
 لم يخفف العضاه في تلك الاقسام الثلاثة ثم لما اعتبر في فصاحة
 الكلام المصطلح لا يعتبر في فصاحة مثل هذا الكلام وجب التوضيح
 لتفسير فصاحة مثل اذا لا يسمع الا بالاعتناء بالمعاني فذكر **قوله** اما
 اذا اعتبر الم اعلم كلاما فقط فان في حاشية الشرح اما اذا اعتبر كلاما
 وهو اللفظ فظاهر واما اذا اعتبر مجردا عن الضمير فلان عدم فصاحة
 يستلزم عدم فصاحة معناه في الضمير كاستراط فصاحة الكل الكلمة
 في فصاحة الكلام انتهى وكلامه هذا يدل على ان اعتبار الم اعلم
 كلاما على تقدير اعتبار الضمير مع اعتباره غير كلام على تقدير تركه
 عن الضمير وقد قبل الاول اشارة الى تقدير تفسير الكلام بما ليس
 واللفظ المتغير بالكلية التام وعلى التقديرين يراد الم اعلم **قوله**

الم

عن الضمير فمثل **قوله** لانه لا يوجب العلم انهم من الكلام الطويل وغير الطويل
 بان يوضح مع ضمير **قوله** وعلى تقدير اني على تقدير اني لا يعتبر الم اعلم كلاما
 بان لا يعتبر مع ضمير **قوله** فاشارة الى ان الكلام لا يوجب العلم انهم من الكلام
 بالعضاه ولا يوجب لزوم الاستقلال كل منهما لا يوجب العلم انهم من الكلام
 لا يوجب بيان انهما ليسا بترق فقولنا ولما كان منتهى لوجه قولنا لا يوجب
 كما قيل **قوله** ولما كان كونه شئ من القرآن على كلمة غير قصير يستلزم
 للفساد اظهر ذلك ان كلمة غير قصير بوجه ويلزم اشتغال القرآن
 اشتغال على كلمة غير قصير لانه لا يلزم من اشتغالها على كلمة
 على كلام غير قصير الا انهم يسمونه بغير لفظ الكلمة جميع استدل بها
 حصل كلام غير قصير لانه اوضحه الكلمة في فصاحة الكلام
 اشتغال القرآن على كلام غير قصير **قوله** واما الفصح من حيث هو فصح
 وليس كان اولى الظاهر كفا طوره وليس كان فذكر ظاهره لا حكمه
 هذا صحيح واما الحكمه في تفاوت المراتب والدرجات من العضاه فتصور
 من وجوه اظهرها ترتيب القدرة والتفوق الذي هو مطلوب التقابل
 والاتباع لما هو معتقدها من الاتهام لنا في **قوله** على الضمير
 فان المحقق الطوسي اعلم ان قولنا في فصاحة وقيل لا سلوب
 وفصاحة وقيل للفرقة وهو من غير هذا ونعم ما قال المحقق
 والكل محقق **قوله** يعنيان دجايون البحر تائب الانج وهو شدة

سواء العنبر مع سمنها **قوله** لم لا يجوز ان يكون لشيء انصاف الى جانب
 بالانصاف من بل الاول لان النسيب ليس الى ان النسيب **قوله** ربما يرفع
 المناقشة المذكورة بقوله فانه انما يتم الخ وانما يرفع لان الظاهر
 على تقدير ان لا يكون بناءا للنازع لم يطفئ به غيره وكان قوله ربما انشا
 لما توجبه ترك العطف من حيث عاية الوزن او منارة الى ان يتفراد
 وصف بعد وصفه غير عطف على انهم لم ينفذوا له في قوله كان انشا
 الى بعد التوجيه من سبها الاول وقد عرفت ما يرجع المناقشة ومن ترجع
 المناهضة والمنسوبة الى انهم قبيحة كقيم **قوله** انما هو التوجيه وحده
 لتسهيل منها للتبعية النسبية فيه وهو المشاهدة في الواقع وانشا
 لتعميم لادالة على ان في فكيف يدل على النسبة على التسمية وهذا
 اول وجه البعد وتوجيها في **قوله** اذا ما دعوا العوان النصف
 في سبها من كل وجه **قوله** وهذا يخص اي التوجيه الاخر **قوله** بالتحريم الاخر
 وهو تحريم الرجاء لانه الرجاء **قوله** فيرجع على الكل جوابا **قوله** انما
 لو كان المسرح بغير الرأى لان هذه الحكم لازمة ولا ينشأ الفعل للارادة
 مفعول فظهر هذا فيلزم ان يكون مصدر اميتا بمعنى هو الفعل فان
 محي منه المفعول مصدر اميتا **قوله** في الزيادة في موضع فرع بناء المفعول
 اصحابا انهم لما حكموا ان انور ما هو اساس للاعراض ومبناه وهو ان
 يكون بناء الكلام على ان يشرح انه وجه ليس من غير الحكم ببناء شرح

لما

الحكم بان ليس اسم مفعول منه انما هو صورة الاعراض فليس يقال لانه
 غرابه شرح لما ان لم يكن من شرح انه وجه انشأ لانه بناءا بالمتن خارج
 عن قانون التوجيه **قوله** وفيه ان لا ساقاة بين الخ فالقول ببناء التوجيه
 المذكر في الشرح بقوله هو بناءا لغرابه انتم في الفرية في ذكره ههنا
 المقصود ههنا لتدبر السوال ليس له وجه اصلا لظهور ان يشرح انه وجه المسح
 في الفرية لا فرق بينهما ولا اجاب عنه هذا في حاشية الشرح بما احاط
 لانه غرابه شرح انه وجهه خفا **قوله** انما حيث ذكر في كتاب التفسير بين الشرح
 فانظر حاله اوله لانه ليس من غير حيث حكم غرابه شرح بما انشأ
 لم لا يجوز ان يكون اسم مفعول من شرح انه حشر لا يكون غرابا في كل السوال
 لتدبر السوال الشرح على هذا السوال ليس له وجه اصلا وجوابا ان يكون حاشيا
 لا يخرج عن وجهه بطلان بناءا على ان الفرق بين غرابه شرح كونه احد وجهي
 الظهور والحقا وانما جواب الشرح في هذا الشرح وليس لان بناءا في الظاهر
 انه غير غرابه التحقيق انه انتم غرابه فظهر الفرق وانرفع كما يقال
 وعدم غرابه لما استدرك على المناقشة يكون شرح ليس غرابا **قوله** انما
 يمنع ما ذكر في دليل وقوله وجعل المسح كمنه هذه المسح وتقوم لعدم
 فافهم **قوله** ثم منع على المنع فلا تفعل **قوله** وقد ذكرنا وجه دفع الكاشية
 قال في حاشية لانه انما بني الامر اوله على الظاهر وهو ان يشرح انه وجه
 غرابه لانه ذكر في كتاب اللغة بين المعنى جعل شرح مفعول من غير وجهه

قوله

انتهى فكون مرجع اسم مفعول مسترجع الله وجهه في ظاهره في مسترجع في
 السؤال اولاً على ما يرد في بادي الأمر في حق الآخر ثانياً في الجواب
 انه لا منافاة حقيقة فخره **قوله** بالي ذلك غير مسلم بيان ذلك في
 المقام ذكر وجه الترجيح للغة غريبة هو ان يظهر معنا ما وضعه كما بينه
 عليه قول الحكم اي كالمترجم او كالمترجمي وهذا الوضوح لما يتحقق اذا فتح
 تلك اللغة من لغة ما نوسه لا غريبة فخره **قوله** فليمنه ذكره لا ينفرد ورثه
 الترجمة الاولى التي قالها الجواب **قوله** وليكن دفعه الى ان يقال المسمى
 المسترجع مرجع اسم مفعول مسترجع الله وجهه بمنزلة وجهه ومنه ثالثاً لا
 مسترجع بمعنى نسبة ما للترجم ووقف في بينهما **قوله** احدهما انه اي
 مسترجع الله **قوله** بعد حكمهم بالوجه اي غايه مسترجع **قوله** لانه اي مسترجع
 وجهه **قوله** وان في هذه اللغة اي التولية المقص الحكم والافاضل
 التولية الوجه لانه اية اللغة كمن الحكم بالتولية اذا كان مقدم على
 الحكم بالوجه فيقدم اصل التولية على اولي وهما تحت واهل ترجم
 اصل اللغة على الكلام لا ياتي في المسترجع معنى التولية والاسم اشارة للغة
 بعد وضع علم المتكلم كايها من زماننا تولى التولية استعدتها فكون
 الحكم بهذه التولية ليس بقا على ذلك التولية غير ان نعم ما يمنع البنى
 التولية حتى على كلام المحققين **قوله** لانه المولى غريب على غير مسلم
 لجواز ترجمه بعد التولية لغيره كالمسمى ما نوسه فخرج عن الترجمة

لا يبقى منه وجه الجواب في ذلك لا يستقيم على تقدير الثاني للسؤال كما
 الوجه الثاني في ترجمه الجواب لم يصح المحقق بذلك ههنا لانه في مسترجع
 الاجرة على التولية الاولى في السؤال يستدعيه بان بينهما فرق في
 المسترجع كاذل خاص لا يدرى على كونه اية مسترجع باعترافه في الترجيح
 وان في عام التولية من باب الترجمة مسترجع توفى الوجه غير مسترجع
 وان لانه هذا الوجه والوجه كاذل مسترجع كان في المسترجع فيها
 هو المسترجع ليس ما خذ المسترجع الله وجهه كمن مسترجع على ذلك الاول
 بان تولى مسترجع وجهه من غير الحكم بترجمه مسترجع ولا في ترجمه مسترجع
 مولدا في الثاني بان مسترجع اصل مسترجع مولدا وان الوجه الثاني فالتصو
 من المسترجع اذا كان ما خذ المسترجع يكونه فربما ايم كان مسترجع فربما
 ولا يبقى ما في اشارة الى مسترجع كونه اصله وقيل لما منع كونه مسترجع
 انه مولدا مسترجع ثانياً بعد حكمهم بترجمه مسترجع وفيه ان اذا كان مولدا غريباً
 مسترجع على الوجه الاول والثالث من وجه توفى الوجه الاول والى اصل
 المسترجع المقابل باعترافه في الوضوح من كونه مولدا في الجواب الاول
 الوجهين المسترجع ليس ما خذ منه باعترافه التولية لانه غريب محصل
 بجمع التولية في معنى بانه وتوفى هذا ما بين انما ياتي بينهما بينهما
 المسترجع لانهما يكونان المقص مع قطع النظر عن الاية نعم مسترجع على الوجه الثاني
 وقد سبق فيذكر وانهم قد سبق قد سبق ترجمه هذا هو الجواب

مع لشيء المعلوم من الزاوية يستلزم المعلوم من السطح كما يستلزم المعلوم
 من الكراهة المستلزم فتدبر **قوله** اما الاول فانه لا يلزم من اعتبار استقاء
 السبب هو الزاوية **قوله** اعتبار استقاء السبب هو الكراهة لجواز تقييد
 الحق **قوله** ولان السبب يلزم من الحق وجهان للثاني بحسب الظن ويستقاء
 منهما وجه الاول على ما ذكره من الاول غيبا عن السبب لظهور انه لا يلزم
 من اعتبار واحد الامرين ولو كانا مستلزما لبعضهما مفهوم اعتبار الاخر
 ولو كانا وجهين لظهورهما باياه ظاهر او لا يلزم من استقاء المعلوم استقاء
 اللاتمة هذا وقد بقي الشك في ان السبب الكراهة مستلزم الزاوية فالقول
 يستلزم الزاوية من الزاوية في قوة القول يستلزم المعلوم من الكراهة
 لكنه لا داعي في محلي المنع ان يقع الثاني دون الاول فان اعتبار استقاء
 المستلزم لا يوجب اعتبار استقاء السبب فانه يحصل الجواب عن
 الاول من استقاء هذه القوم غير ضروري ويصح الاستقاء عنها هو
 المذكور لان المعلوم من السبب يستلزم المعلوم من السبب فلا حاجة
 الى اخره صريحا وهذا يستلزم توجيه الجواب عن الوجه الاول ايضا على
 فرض الاستقاء ويكفي في الرض عما اشار اليه في هو ان الشرح من الزاوية
 تحقيق تمام المية كما ذكر المعلوم من السطح فانه ليس كرا فيه
 وكذا على الثاني لان قسما الزاوية غير حصة من الزاوية من الزاوية وبقا يلزم

الاطلاع

الاطلاع على المية **قوله** واما على الثاني فانه يلزم من كراهة السبب كراهة
 وجه نظر المية على انظر حيثما قصدته الحق على وانما يتضح وجه الكلام
 القابل للمتكور من السطح لا وجه النظر على الله لا يستلزم المذكور كما
 المعلوم من الزاوية يميز عن المعلوم من الكراهة المستند اليها كراهة المعلوم
 عن تناقض الحروف يميز عن المعلوم من التركيب فيقع الطبع عنه اذا
 انما يحصل تناقض الحروف كمنه في اي يتضح لو كان الحصر في الثالث صحيحا
 وكان برامد كراهة المية الى ولو كان برامد كراهة المية يميز من
 مع اذ استطو توجيه نظر المية وليس كمنه كراهة ما يوجب كراهة المية
 ان التفرع بعلام توجيهها لعلام القابل في موضع النظر من غير انه في
 توجيه النظر عليه في اولى المقام استحال او هو انه لا يمكن تطبيق ما نقله
 الشرح على هذا التفصيل بوجه كيف وانقل الشرح صريح بان امر الكراهة
 لا يرجع الى الغفل للفظ **قوله** اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يوجب قيل
 في القول بان مقصوده اراد النظر على كلام القابل على قول من قال
 بان الكراهة لمجرد النعم الا انه عليه النقل **قوله** وليس اراد برامد الكراهة حيث
 ما كانت كمنه ثابتة فقلت اراد الكلمة للفرقة الكراهة المحل بالعضة
 يميز من الكراهة التي هي في الاصل بالعضة حيثما كانت كمنه ثابتة
 مع قطع النظر عن النعم وهذا لا يستلزم به فالجواب عن الكلام كله صواب

ضرورية

القيل الأول حيث قال ومنه الكراهة في النسخ **قوله** الكراهة المنع بالفتحة
 فالقول بأن من الكراهة بلحظ عدم طيب التيم دايا وفي الجمل بلحظ طيبا
 النعم وانزع الاشتغال **قوله** لئلا يقال في المال غير المال
 لأنه يصح عليه ما لا يصح في الأمور المذكورة حاله فضاء على أنه لا
 عليه لغيره المتبادر من تعريف الفضاة بالملوك والأيام ما لا يصح في المال
 لغيره كونه في موضع اشتغال بالفتحة على الملوك وعلى فضاة الكلمات لا يكون
 بحيث يكون في الفضاة على غير فضاة الكلمات ولأنه لا يتحقق في غير فضاة
 معاراة المذكورة لكونه متصفا بلحظ ما لا يتحقق على تقدير الوجوب
 ولأنه لا يتحقق في غير فضاة الفعل ثم قد يراد من الفضاة كافي في المال لا في
 الأرواح المحركة للشيء **قوله** أو كافي في الفضاة كافي في المال لا في
 المتبادر منها فكيف يقول ما عن الحب والرسب والاعتراض عليه
 وبالجملة فهذا لا يراد منه صدق غير ليدفع المراد **قوله** وهو ليس بواجب
 زيرا جليل بيان لمجرد حال عدم فضاة الكلمات لا لعدم الملوك
 حال عدم فضاة حبها وإذا لم يخرج عدم الملوك حال عدم فضاة حبها
 في فضاة الكلام فبالأولى لا يصح الملوك في ذلك الحال فضاة
 فتدبر **قوله** فيكون غير المنع هو النسخ فلا بد اعتبار الفضاة
 دليل للنسخ التمس في نفيها **قوله** يكون النسخ اختلافا على كلام غير تعيين

منه

على نفي الكلمات الفصيحة **قوله** فيلزم من كونه المعبر في فضاة النسخ
 فعله هو الوجود بغيره المعبر ليدفع الكلام الفصح فلا يصح
 التوفيق في فضاة أفراد الموقف **قوله** وهو الأول **قوله** المقصود بالفتحة
قوله ولكن يترك ذلك لمرجع الرجوع النسخ على الفضاة فلا فعل من
 التوفيق على غير ذلك المقدم **قوله** ولذا يقال به ويلزم أنه لا يكون
 الصدق على التفسيرين وأما قال لم يرد دون صدق التوفيق على
 الكلام المشتمل على عدم فضاة الكلمات دون الثاني فانه لا يتم
 على تقدير التمس فقط أقول أيهم فان الفضاة في الأثر والظهر فلهذا
 انصرف عليه لكونه صهي في ذلك مشترك بينهما أي بين الأصل والاشتغال
 لأنه لا يتم استيعاب على تقدير التمس في ذلك على تقدير كماله اعني ارجاع النسخ
 إلى الفضاة خاصة لا يصح التوفيق على الكلام التمس على غير فضاة
 متناوذة أيهم فلا يلزم فضاة هذا النسخ المشتمل على القول **قوله** في
 التوفيق على صنفين وهما الكلام الذي لم يمسح منه فضاة غير فضاة
 والنسخ على غير متناوذة وغير فضاة **قوله** لا يصح الموقف هو الكلام
 الفصح بأن الفضاة في عدم صدق التوفيق على أفراد الموقف
 كما يلزم على تقدير الأصل **قوله** التمس وذلك لانج بين النسخ والفتحة
 كلاما وأما على الثاني فلا يتغير الجارية أصلا ثم لا بد من التمس الأول

من ان في على الموقر وغيره كما يلزم على تقدير الترتيل فان قلت
 اذا اقبل الترتيل في ما يشبه الترتيل وابقى اذا افاد الترتيل في
 مع فصاحة الكلام حتى قلنا بل مع عدم فصاحتها او في المرات
 من اشياء الترتيل المفيدة واحدا الاحتمالات وهو انما اذا استعمل
 فقط فلا يلزم صدق الترتيل على الكلام الغير الفصيح الكلام حتى
 فان قلنا بل الترتيل في مخرج لاهم تامة والفعل بادل بالمصدر
 ان فالصحة واخلاق الترتيل مع عدم الفصاحة اولى ذلك لانه لما
 اخذ فخران شرط واحد فلان بل فخران الشرط اولى وحده
 الاولوية انما يستقيم بالنسبة لما اصداها وهو المشتمل على الترتيل
 عدم الفصاحة ومن دفع الفساد عطف على استقيم دون
 الترتيل من صدق على الاثر وهو الذي لم يخرج من فرة وغيره
 كما بينا في الميزة قال يشارك في الاولوية انما يلزم
 الاحتمال الاول دون الثاني اذا لم يسمع دعوى اولوية احتمال عدم
 الكلامات مع عدم الترتيل من احتمال الترتيل مع عدم الفصاحة اذ
 على منها ويرى شرط واحد شرط الفصاحة الكلام فخران الاولوية
 انما يرفع احدا الاحتمالين العكسين وهو انما الفصاحة والاحتمال
 الاثر وهو انما الفصاحة المفيدة حقا باق على حاله الكلام على

المدار

المدار الرافعا ومنه وكما كالا خفف وابقى مسته بما في ذلك
 ما ورد في كلام البلغاء كقولهم والوكانت الترتيل معهما
 رسول الله فيها فلهذا ولولم يجزأ اخذ الترتيل واحدا من الكس ابقى
 الترتيل مطعما فان زيرا من ذلك قبل خبره لفظا فخران رتبة الكلام
 التقديم فان ذكر العشر سابقا العشرة ما قبل العشرة بعده
 من سابق او سابق احدهما بالي المشقة الترتيلية والآخر بالياء
 الموحدة فلما اول ان رة الى شئ ولا يور والآخر مطعما على اعدوا او
 بل يلزم الترتيل في الزاوية يفتضح ذكره خبران والمشتهر
 افسا التقديم المرجح فالواضع لفظا وضع لفظا او مضافا او غير
 ذكره لفظا او غير او مضافا او غير لفظا لفظا او مضافا او غير
 بعبارة الترتيل لانه انما يخلط على الواو كما هو الواقع واما على الاول
 فاللفظ هو الكلام او فخران على المشكل فخران الترتيل لوجود
 الفصل في المعطوف وهو الواو والمعطوف عليه وهو المرفوع المشكل
 بالمفعول في مع العطف غير تامة كما في جئت اليوم وزير هذا اعلم
 لصحة العطف بل تامة كما في ايام الى امية على العطف فهو قوله
 الذي يلزم على تقدير العطف كسدر رار على لافنا الواو عنه
 وانما دونه معناه وفيه ان الواو يفيد مطلق الجمعية لا الميزة والتو

على تقدير كون الواو للطف على الشدة وفيها اورد من ان على ان يفتى
 وانما نختار لشدة انا يدل على العلية المستلزمة ويلزمها العلية كلفهم
 مجرد الالة الا انهم يختلفون في الالة مطابقة على عموم التعارض
 ولا يكتفي به كما مر من هاتك ارفق امره والجمع بين الواو والها
 وايضا في قولنا في كل الشدة اشارة حيث لم يقل شدة
 كل الشدة فعدل عن مناسفة مع لفظ الحقيقة الى اقول لفظ
 الشدة اللغوية اقول من الشدة والمصطلح المفسر بالفعل على اللسان
 فانها مجرد من الطبع والاباء عن غير اسواء كان الفعل المذكور لا يفر
 من ما يستباح فالتكلم على تقدير تسليم المقدرة المنسوبة انما يكون
 في كل واحد من اللقطتين قوة فلو لم يكن مثلها في غير لقطتها لا يمكن
 فترده حتى يلزم ما ذكره من عدم فصاحة قوله فهذا امر يستلزم
 السؤال ان في لفظ **قوة** وقاية التعبير جوابا الى ان يقول اذا
 المراد المعنى اللغوي كان الظاهر من قوله في كل القوة فلو عدل الى ان
قوة لان الفعل وان زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى كما هو
 فافهم **قوة** ذكر امر الاثريين مع كل منهما فانما في استواء **قوة**
 انما اعتنا الضعف عن التقوية **قوة** فلو لم يكن الا الضعف
 ولما اعتنا الضعف عن التقوية **قوة** او هو صواب فم المراد لا على الالة

الالة

الالة بالفتح الجبل وقوله لا على الالة يقال الموت ايتى الالة
 فان قصده به بما ذكر دفع اعتراضهم بحسن الاقتضائين على ما ذكر
 من كذا ياردوه ان لا يفتى بذكر التقوية في الالة لان التقوية
 اللطيفة عن التي في غير متعارفة الالة يصح ايراد الاجناس المترتبة في
 التعارض كما ان الانسان هو قابل الالة بما تمام حشاش ناعن اريضا
 الالة اصل على ذلك وهذا هو الوجه في لاقتصار بقية **قوة** وقوي كقول
 يستلزم كل من القيدين الا لا يلزم استمرار كذا في كذا كذا كذا
 معترضا في هيئة الضعاف بحسب الاصطلاح فلا يرد ذكرها اذا
 الخاتم بحسب التسمي واستناع تركيبها من امرين متساويين
 لو ثبت فاما في الماهية الحقيقية دون الاعتبارية كما نحن فيه
 اقول في لفظ **قوة** صريح بان حقيقة الضعاف في عظم مر كونه اللفظ
 جازيا على القوانين كغيره من الالة من يوثق به الالة لا يمتنع
 ذلك كما نقل عن المحقق الشريف **قوة** على بعض السؤال في بعض النسخ
 فلا يحسن الاقتصار على بعض الجواب وتوجيه لفظ السؤال الى ان
 كلاً من الضعف والتقية غير من الالة فانه مما يستلزم الجواب التام
 الرافي من ان الالة لا تسمى كذا كذا منها بعض من الاول بل كل منهما محتمل
 الية فالتسمية متضمنة الضعف عن التقوية فقط فقد اقتصر على بعض

الجواب هذا ولكن قد وجد ذلك لا يرفع السؤال بما فيه بوجه كون الشبهة
بعض السؤال واعلم ان على تقدير كون الشبهة بعض السؤال يمكن ان يوجه
عدم حسن الاقتضار بان الاشتغال بالام المقصود بما فيه في ايراد الارباع
وان لم يكن الشبهة المتروكة معترضة كاحققنا اتفاقا مع فاعلة
ان يقال انما ترك لعدم الاعتداد به حيث لم يكن معترضا حيث ان
الايراد باغنا، اللامع عن التام غير متعارف بل كان فاعلا
في نفيه كاستنباط العشر **در** قوله يقال لا يتم عطف الجملة على
الجملة او ما لم يقبل لا يرفع العكس في نحو قوله تعالى لا يرد
والامر بالعكس فيها ففي الاول اتفاقا على ايراد الدوام البعيدة بخل
في اشتغال الزمان بالعكس كاذكره **الاشارة** انما يتصل على السمع
في الاشتغال لعدم ظهور الازالة بالعكس كاذكره **الاشارة** انما
على ما يناسب في نفيه وهو الخلل الواقع في السمع فان الخلل الواقع فينا
هو التكميل **وتعليق** بما يراعى في الارباع الدوام البعيدة **جواب**
معنى العلم والظهور على ان الانسان في بعض احواله انما اعني الكثرة لان
منه المعلوم الى العلة **وان** يراعى في ما يناسب اشتغال الزمان
فان المتبادر من اشتغال الزمان السامع لا التكميل **وتعليق**
ظهور الازالة بالخلل في اشتغال الزمان **ويوجه** بانه اي بوجه العكس المذكور

ذكر لفظ ارادة من لا يرد عليه في اللفظ داخل في ضعف التام لغيره
مع السبب في ايراد الدوام البعيدة ولا يخفى ان ذلك ليس بوجه قال
ما بينه المخرج بعد ذكره الوجه في بوجهه عليه لولم الملازمة ان يكون
التعقيد المعنوي كالتعقيد في ان يكون سبب ضعف التام لغيره كما
انما يرى في اللفظ على عونه فيينا وان لم يكن سبب الضعف بغيره
المعنوي ايضا على عونه فيينا **ول** قسمة قال وكان خص الارباع المذكور
بانه لان القسم الاقل قليلا انتهى في اصل ان ما ينضم في الص
ين كفي توجيه كلام ليس بوجه الوجه ان بناء الكلام ليس على الص
وانما هو مجرد تخصيص للزكوة ومنه القسم الاقل قليلا
فتبين فان المقام من بعض الافرام **ويكون** ذلك داخل في
ضعف التام قيل انما تضعف التام لغيره انما هو في لغة واحدة
التمسك بالربيع فواعده التام لا يستعمل في اللفظ في غير الخرج اللان في الموضوع
وهذا في الارباع انما ورد على الوجهين لغير الخفاء قد يكون سببا
للتعقيد كما يكون كونه الوساطة سببا لغيره فيكون الازدوم خفي
ويستعمل الاشتغال في الموضوع لغير المراد قلت لا اشتغال على الوجه
الثاني الزمان هو الوجه فان عدم التوضيح لهذا ايضا يمكن للعلم والقدرة
لا سيما فيما بعده من الكلام فتنبر **والاضافة** التي لا يلزم السعة

فلا إشكال يجوز وحدة اللازم كما افترضنا لا يصح اعتباره بغير
 الى كل اداة اذا يلزم في كل اداة ذكر لوازم **قوله** فاللازم وجوب لازم
 بمعنى مقتضى الى اسطين او اكثر فلا يادة كما اشار الى ان اعتبار
 واسطين فصاعدا في كل اداة غير لازم لجواز الحذف في البقية
 واحدة وكان ترك المثل في مرتبة الذرة فاما تحقق الازدواج في حقيقة
 في اللازم التوسيع في اللازم فلا يرتبط بهذا الكلام فانه قد قيل
 من السبب في الكلام فيهما وقد بين حقيقة فتردهنم والاول
 ليس بجزء كلام الشرح على مجرد التمثيل دون المحرور فلا يحتاج الى
 دعوى التدرج في الاقسام المستمرة مع ما في من الحذف في بعضها **قوله**
 هو اداة الردى ردى برادى الى ملك **قوله** وهو ردى الردى
 وفي بعض النسخ من التوقيل في التوضيح الذي هو مقتضى اطلاق المال
 سواء الاقسام جواب لما استوفيت انما اختم لما روي في
 انتهى م به زور در خلال چیزی در رفتن الورطه لا روي **قوله**
 هذا ان حمل السنين على موضوعه امر الاستقبال **قوله** ودر عطف
 على قولنا اشار والرمز اشاره خفية **قوله** واما لان الصفة عند
 واما لان سياق الكلام يقتضي وقوع التحد في زمان بل لا يتوهم
 وشك في هذا سألنا طيب كما ذكر في الشرح انه يستعمل المحو وهذا

انما

انما يكون لغو الكلام واستقامته ولا يخرج عن التقية المعنوية **قوله**
 ثم يكون بالملحق عن الشرور كونه لازما لعادة **قوله** ولا يحسن ان يجعل
 صيغة المتكلم من طيب طيب او نفس مغفلة لا بد وجهه فان طيب
 منكر غير مستحسن والمنكر ههنا انما يصلح للتمية ولكن على هذا الوجه يبقى
 المناسبة بينه وبين ما عطف عليه فان المناسبة لتوطين النفس
 تطيبها ومع ذلك لا الأحسن ما اختاره فان العدة الكبر رعا
 جانب المعنى **قوله** لا حاجة الى التجوز في سبب التوسع بخلاف ذلك البعد
 حاصل ومن هذا يعلم انه لا يرد القوم اولى اظهر **قوله** بل اذكر في
 للمعنى قوله وانما لا يجها ما يقتضي التوسع من معنى **قوله**
 وخلاف المقصود وفي بعض النسخ وقع الاختلاف مصدر من باب الالف
 وهو عطف على الاثنين والاختلاف كاقوع في الزنا اتع عطف على
 النقيض **قوله** وطلب الحزن وهذا على قراءة النص في شك
 وهذا وجه آخر للفناء حيث لا يروى هو الزرع لانه ثبت كما بين
 من طرفه الشوا بالباطل المملة والظا المجمل وكلاهما في
 ويعضد الاول قوله فيما يأتي نظرا **قوله** واحتلت من الاحتمال
 اي اعمال الجمل **قوله** في انما طلب التهمة **قوله** عرس نهال نش
 فغير جري حيث امينف لما الواد المشبه بالبر في الكلام استقراء

فان المتوقف على قول الله والجوهر لم يتوقف على تصور له الا بشرا
لا تعلقها مطلقا وهذا واضح الرابع في قوله المراد بالتصور هو تصور الكثرة
مفردة ان تصور الاعراض النسبية يعنون التشبيه والامكان مثلا
لا يتوقف على تصور طرفيها ولا شك في تصور الكثرة لا يتوقف الا على
وهو عين المفرد لا غير فان الماهجان والتفصيل ترجبان تغاير
الملاحظة دون الملاحظة وانت تعلم ان مع ما فيه من الخرافة
لن الكلام في خروج الكيفية النظرية وانما هي العلم دون المعلوم فاما
المعلوم مع القول الله ما لا يبين ولا يفي من مجموع شتم على غاية
فان الظاهر ان لا يحجب تصور الاعراض النسبية بالكثرة تصور طرفيها
لكن لا يحجب تصور ما يوجب تمايزه عما هو بالتصور طرفيها في التخصيص
بالكثرة ليس ما يمنع في الماهية لان الكيفية النظرية العلمية الصور
والمصرفية يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهو القول الله والجوهر
هذه الكيفية يتوقف عليها لا تعقلها وتصورها انما هي من افواه الرجال
مع ينظر ما هو بيان ما لم يكن ذلك انما فيه محل ما هو من افواه الرجال
اذا كان نفس صاحب الملك المذكورة لا يبرهن في ما لم يكن هذه وانما فيه
وهو ينقض تناقضا كما بينا في المآل فان هناك ولو سلم
فصوره الى الاثر اذ مع غيره فغير الكلام ان لو لم يكن بذكره الملك داخل

تغيره في المعبر في العضاة لان العضاة مع كونها جارية عن التغير عن كل
ما يدخل تحت مقدره فالتغير من بعضه من افواه بخلاف هذا ذكر الملك في
العضاة مع كونها ملك وهذا التغير ليس من افواه اقول حاصل ان لو لم
احراز من دخول تغيره في المعبر في العضاة على التغير من افواه لا على ان
بلا شئ من الاثبات لانه من تغيره في المعبر من افواه العضاة لا يوجب شيئا
فصبي مع ان غوى الكلام الله في التفسير بواجب اقول ملكه شئ
بانه لو جرح من المقدم بلفظ التجميع فليس لا يبرهن في الاصطلاح ما لم
ذلك راسخا فيه وهذا يدل على ان لو لا لفظ الملك لزم انه لو جرح من المقدم بلفظ
فصبي لم يبرهن لانه لا يلزم من كون التغير من افواه العضاة وانما
من ذلك فانه خارج عن قانون التوجيه كما قول لو كان ملكه احراز
عن تغيره في المعبر من افواه بلى على ان لو لا الملك لزم من كون التغير من افواه
فصبي اذ قد كثر في التعاريف بعض القبول غير مناسب بل هو القبول
اللاحق ايم من طرقت يستعمل في افواه اقول لا يبرهن السابق كما يبرز
بالموضوع في تعريف الكلمة من الجهل مع ان القبول بذكر ايم من طرقت
يستعمل في افواه الملكيات ومع ظهور هذا الوجه الوجهين وليست
لم اتركب الحشر ما اتركب هذا وقد في لا يلزم من جرح في الملك دخول التغير
في العضاة اذ مع بقاء الاثر او لا يصير حاصل التوجيه الاثر او لا

التبرير المقم بلفظ فصح فان قلت لما كان الافتراض متبعا من الملك
 حصره حرف الملك كحرف الافتراض فيبقى التبرير في ذلك كالتبرير
 من توافيق الملك فكذا التبرير في حرف حصره فلا يبقى في التبرير
 اقول في نظرنا اول اعلان المراد بالتبرير اذ اقبل على بقية حرف الملك
 التبرير بالقوة اي قوة التبرير الافتراضية عليه بدون الملك كما يكون في اول
 الامر فان الملك انما يحصل بتكثير العمل والقدره وحاصل في جميع
 العمل فالمقم الاخر اذن هذه القوة فان صاحبها لا يبرهن
 بالمحصل الملك وانما تان فان حرف التبرير عن التبرير لا يعلم
 حرف التبرير عنه وهذا ظاهر لكثرة فيه وانما ثالث والوقت الظاهر
 بين القدره والتبرير فان كاد لا اذن الملك بدون الثاني فبقية
 الثاني مع الاول قياس مع الفارق **فان** لانا نقول ليس المقصود
 هو الخصوصية حاصل الجواب بل عبارة الشرح بان المراد يكون
 الاغلب مقتضى الحال ان لم يزد مدخله فيها هو المقصود من كانه
 هو ذلك ولكن تاول عبارة شرح المقصود بان حصر المقصود
 في الخصوصية اضافي بالنسبة الى اصل الكلام بالنسبة للمجموع
 ما عداه فلا ينفرد ذلك المقصود هو اعتبار الخصوصية ويؤيد هذا
 الاحتمال ان يسمى من قبله مقتضى الحال او اعتبارا للشك

فان

فانه كان للاغلب مدخل الظاهر بتبريرها بانه **فان** الى اوضح من غيرها
 قيل بل الاغلب هو العلم فان المراد بها في هذا المقام التبرير والتميز
 المعبره في الكلام المختص به وبالمقام في الجملة والخصوص بالضم مصدر
 فالحقت بها النسبة وانما في الصحيح من النسبة الاصح هو الفصح فيها
 المعنى المصدرى فانه مصدر عند المصدر فيقولون حصره بكذا
 او ان يكون اليا اليا لانه ليس كغير المصدرى لكونها مصدرية
 لان اليا للمبالغة كافي في ظاهره وفي حاشية المطول ان يدخل
 وجود اليا، اللهم الا ان يدخل في اليا للمبالغة كافي في علامته قال
 المحض على صيغة الجمع فليس ذلك الظاهر من النص يرجع الى خصوصية
 ويؤيد ذلك قوله تعالى كون الخاطئ منكم الاكبر حال وهو يقتضي الكبر
 وان كبر مقتضى الحال **فان** بال اول الثاني وهو انه لما كان للاغلب
 مدخل مقتضى الحال بالغ في شدة ادخل المقصود نفس الاعتبار
 صدق هذا الكلام المكلف **فان** وهو ان ذكر الشك في قوله تعالى
 فان علم الكتاب هو تنوع حواس راكب الكلام من الافعال وما يتصل به
 الاستحسان وغيره يتميز بالوقوع عليها من الخطا في تطبيق الكلام
 على مقتضى الحال **فان** لم يرد في القول قال في حاشية الشرح لو كان
 مقتضى الحال نفس تلك الاحوال لم يجمع عليها سببا وان في مطالعة

اياها **قوله** بل يقتضي الكلام امر او من قصده اعادة فائدة الجز
 اولادها او غير ذلك وكلامهم في معظم المواضع على ان يقتضي افعال
 اعم من اللفظ المعينة لم يحل غير معناه فهو النقص الى احتمال الكمال
 هذا اجماعا فهو القدر المشترك بينهما هو الحكم والنسبة الى اللاحق لان
 فهو المجلد ومرجح الظاهر الاول والقدر المشترك بينهما المستند
 على مقتضى الحال ان كان معقول قول السالك **قوله** اما الاول اي
 ما ذكره السالك **قوله** فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي غير
 فان التحقيق للطلب مع موجود في الخارج بغير وجه الاشمس
 ومقتضىها ان كانا وجلا وجودا او قد حقق هذا في غير هذا الغرض
 وقع فيكون الجزئي مذكورا حقيقة يستلزم كونه الكل اعم من الجزئي
 لا بشرط العلية مذكورا حقيقة وكان ينبغي الاثر على مذهب السالك
 وجود الطبيعة حقيقة الزمان **قوله** وكذا ان يكون على الكل مذكورا
 بذكر الجزئي لكونه في حيزه بغير الفرق بين الكيفية القائية المبتدئة
 والكل الصادق والحول على السبب المتحد في الخارج ذاتا ولفظا
 استلزم الكل في اصل التجوز هذا مع انه لو جعل مقتضى الحال هو التوفيق
 للكل فعدا مذكور فمقتضى التوفيق الجزئي المذكور فمقتضى الكلام فيكون
 التجوز في مقتضى الخلق مع الحال في واسطة ولو جعل مقتضى الحال

الكلام

كونه
 هو الكلام الكلي كونه التجوز بلا واسطة **قوله** على ان يقتضي مقتضى الاحوال
 حقيقة كلام التوفيق لم يغير لست شري كيف استند على هذا القول بالاحوال
 بالحوال عليها فان كمالها من التوفيق التاكيد والتاكيد انما هو التاكيد
 والمؤكدات فانما هو والاحوال لا نفسها وكيف يقتضي التجوز على
 هذا القول الضعيف لم يبق استند في مقتضى التوفيق التاكيد لا يغير
 التوفيق على الكل فلا تخلف ما كمالها **قوله** واما الثاني ان كان مذكورا
 توفيقا **قوله** وليس ينزل عن ذلك عن حمل احوال على الجزئيات
 وبقية على ظاهر اية العلية **قوله** لاشك في مقتضى الحال الى هذا العنوان
 وهذه الاحوال اعم من العلية كونه على التاكيد والتاكيد والتاكيد والتاكيد
 وغيرها **قوله** فصح انها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال الى سببها
 يطابق اللفظ هذا العنوان الكلي فالمطابقة في الترجيح بين مقتضى
 واجبه والاشتمال لان اشتمال الكلام على مقتضى الحال في التوفيق
 الاول بواسطة واحدة من اشتمال على التاكيد الجزئي المستند على مقتضى
 الى ان في التاكيد بواسطة من اشتمال الكلام على التاكيد الجزئي
 واشتمال التاكيد الجزئي على التاكيد الكلي واشتمال التاكيد على مفهوم
 مقتضى الحال والكل من باب اشتمال الجزئي على الكل والحال من
 هناك من مذهب احد المفسرين مقتضى الحال انما هو مقتضى اللفظ وانما
 ما يقتضي هذا المفهوم عليه من الاحوال العلية كمالها كمالها كمالها

س

تلك الأحوال الكلية كذا التاكيد وذلك التوكيد وذلك التاكيد ثم الكلام
 إذا تم على كبره في مثلها كونه في قديم فلا ريب في أنها من خصائصه
 على التاكيد الكلي وهو مطلق على مفهوم مقتضى الحال فيجوز أن باعتبار هذا
 التاكيد الجزئي شتمل على التاكيد الكلي باعتبار هذا التاكيد الكلي شتمل
 على مفهوم مقتضى الحال فبما التوجيه الأول على التصرف في لفظ الأحوال
 مجمل على الأحوال الجزئي والمراد بمقتضى الحال في تلك الأحوال الكلية
 وبما الثاني على التصرف في لفظ مقتضى الحال بإرادة مفهوم الكلي
 والمراد بالأحوال في تلك الأحوال الكلية وعلى الوجهين مقتضى الحال
 أي يصدق عليه هذا المفهوم ليس بالأحوال الكلية لا الكلام المتكلم
 بها إلا أنه أريد بلفظ مقتضى الحال على الثاني مفهوم وعلى الأول لا
 هذا المفهوم وانت تعلم أن الحاجة على تقدير حمل مقتضى الكلام
 المكلف على كبره التاكيد في تقديره وتبصر **ف** فإذا كانت
 الأمور محتملة بشرط صحتها بما إذا كان كذلك وجب حمل مقتضى
 الحال على الأحوال وجوبا لا يحيط به الوصف ويحمل التاكيد إذا
 وجب فلا حاجة إلى جواب كما بينا حيث قلنا مقتضى الحال مقتضى
 حقيقة في تلك الأحوال لا في الكلام **ف** تعليل ليس عليه تفاوت
 المقامات التي الظاهر في تعليل عليه تفاوت المقامات أو في
 بيان تلك العلية وكان التوجيه الثاني لا يستلزم التعليل بل غاية

له بالجملة لو اكتفى بأحد الأمرين لكفى فتدبر في جواشي المطول فإنه
 مصدرة الأثر يقال الدعوى برهنة وهذا تنبيه بإعادة الدعوى
 بلفظ أوضح وذلك لتقول المراد مطلق التفاوت واختلاف اللفظ
 مطلقا ولا يستلزم اختلاف مقتضى قطعاً لكنه بعيد عن البرهان
 وهذا القدر كاف في المقامات الخطابة فتدبر **ف** لو بين جهة
 الحال بيمين كذا منة أو لا يفي لغير الحال ههنا ليس ذات حال الحال
 الماضي والمستقبل بل هو مطلق الزمان وهذا إطلاق يستقيم في معنى
 انضمام مربي الألفاظ الدالة على مطلق الزمان كالوقت والظن والظن
 في باب تعيين الطريق فراجع إلى قول هذا الكلام لم يتبع في قوله أو لم يكن
 للوقت **ف** وقد بينا الثاني في الخاتمة حال من كان واثراً لفظ المقام
 لفظ المقام والمحل وهو هو الصانع المقتضى المقام حمل المقام وقيام الوصف
 مقامها وواجبها فمقام التاكيد حمل وواجبها المقام من قيام الرجل بصفته
 انتصاباً وقيام العود بمعنى استقامة ظهر أن كمال انتصاب أو استقامة
 على أن يحصل حسن حال التاكيد ولو كان انتصاباً لابق انتصاباً واستقامة لم
 يتأويل المذكور أي يتأويل لفظ المذكور **ف** لأن في الاستقامة كمالاً أو انتصاباً
 لا بغير كمال أو انتصاباً نعم لو قيل بالواو وادبر لست أجمع بتعبير الجمع في الجملة
 له وجه والطاهر منه أن يصح كماله أو على التاكيد المراد بتعبير الجمع بوجهه على
 سبيل منع التاكيد من الجمع فتأمل **ف** على التوجيه الأخير الأول في قوله

الاصل في الاول اعني التفسير بكونه من الحكم والتعلق وفراغ الثاني عن التفسير
 باداة قصر ايضاً والبرهان الحكم والتعلق في الثالث اي يتابع تردد بين
 والمتعلق وفي الرابع اعني بالشرط مخصوص بالمتعلق وفي الخامس اي بمفعول
 مود بغير التعلل الاخر اعني المتعلق ببيان لشرطه على انه
 يمكن الاصل في الاول غيره في الثاني السبب لا ينبغي وغاية التوجيه لشرطه
 ان الاصل في بعض تلك التوجيه يكون مناهياً في رتبة اخرى الا ان يتبع
 في العبارة لظهور المقوم او في اراءه بالاولى مجموع المؤكدة اداة القصر ثم اقول
 هذا انما يتبعه اذا جعل التفسير بكونه كمالاً للتعلق كما يصرح بالخطي واما
 اذا احتقن هذا بالحكم كما هو الظاهر هو المستعمل في تخصيص معنى التفسير بكونه
 بالاسناد على ان ياتي في ذلك الاحتصاص ايضاً بعض العمل في عايشي
 المطول فلا يتبع ثم ما ذكرنا من اختصاص التفسير بالشرط المستعمل في
 بعض الحواشي المطول وانما يستفاد من كلام المحقق في هذا هو ان يستعمل
 ايضاً اقول وبوجه ما ذكره من الشرط في غير الطرف ثم انهم قالوا الطرف في قولنا
 في وجوده في الخارج يجوز لتسليق بالبرهان في وجوده فيكون مع انبساط الوجود
 في البرهان في الخارج ثبوت في الزمان وكونه في التفسير في الحكم اعني ثبوت الوجود
 لا يرد فيكون التفسير خارجاً رتبة فعل الحكم ايضاً التفسير في معنى الشرط
 هذا انما هو نظر العقل انما كان في تفسيره في التفسير في التفسير في التفسير
 تفسير وقع في معنى على ان يرد في هذا التفسير الحكم بالشرط فكذا في تفسير التعلق فان تضمن

ذلك فلا يرد بيان الوقوف وان جازعوه لم يحضر التفسير بالشرط في المسئلة
 في بعض الحواشي ولما في المسئلة الحكم على ان يستفاد من كلام المحقق في تمام تحقيق الحكم
 يقتضي على الاثر **قوله** ولا حاجة الى التفسير وكذا احتج بكونه التفسير في كل
 راجعة الى سبب الاثر **قوله** ثم انما يتبعه من الكلام لفظ التفسير لا يستعمل هذا
 في الاثر اذ لا يرد في التفسير معنى متعلق بالمسئلة صاعداً للتفسير بمفعول الاثر
 نحو مرتب على ان يرد ما قد تكرر **قوله** فان اطلاق الحكم وتفسيره يتحقق
 بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضاً والى اصل التفسير والشرط المرتب يقتضي رفع
 اختصاص بعض رتبة التفسير بالنسبة الى بعض رتبة التفسير في معنى وهذا
 ظاهر كاستدراكه في هذا المعنى فوجه في غير هذا الموضع ما يتبعه من ان يرد
 لصحة هذا الاستعمال تعلق كاولي الاول الثاني الثالث وكذا في قوله **قوله** فانما
 لا يستعمل الا يستعمل لان الفعل الجوهري يرد في الطرف فلا يكون استعماله
 على التفسير كاستدراكه اليك كما وقع في المطول لان صاحبنا يستعمل التفسير
 الى المفعول واما يقال صاحبنا يرد في قوله وانما ذلك يرد في قوله مع الى المفعول
 واما في صاحبنا يرد مع قوله فانما انما الفعل بانه الجوهري كاستدراكه الى المفعول
 فانما اجل الواقع في السمع من الاستعمال الاول فالعبارة صوحبت وانما
 جعل من الاستعمال الثاني فالعبارة صوحبت معها واما ما وقع من قوله
 صوحبت معها فلا يستقيم وغاية التوجيه في التفسير في التفسير مع التفسير

والجمل الى حيث الكلمة الاخر معا حجة مع تلك الكلمة او بجمل قوامها بيان
 الفاعل المحذوف متعلقا بفعل محذوف عن سائر المعلوم من المصاحبة لانه
 سائر الجمل منها على اي صاحب مع ما يقتضيه من المصاحبة للكلمة الاولى
 هو الكلمة الاولى فيكون جوازا عن سائر الجمل في قولهم سراج فيهما بالعدو والاول
 رجال على قولهم فيفتح الباب هذا كلامه في حاشية السراج وقيل في التوجيه بحذف الجمل
 الصادرة من الاستعمال الاول في الصواب استقامتها فاما مقام الفاعل
 وهو ثم على الترتيب معناه هو المستكن في صوغت ومعها طرف وقع حالا
 من المستكن المستكن مستقيم قال ان الضمير في صوغت يرجع الى الكلمة
 الاولى لا الى الكلمة الاخر على ما يوجب كلامه في حاشية السراج لان السراج يصدر
 بصدد التفسير لقول صاحبها في حاشية المصاحبة بالفتح الى الكلمة الاولى
 لا الى الاولى ولا يلزم اية الضمير في الفعل اذا كان جاريا على ما هو
 من ذلك الترتيب س او لا على ما بين في التفسير فيمكن ان ياتي ان صوغت اي
 او حقت المصاحبة مع تلك الكلمة الاخر كاقيل في قولهم وقد جعل بيني وبين
 والنزوان وفيه اذا اوجر المفعول به تعيين في مقام الفاعل او في
 بتوجيه المصاحبة عما سوي الترتيب في قولهم مع الاولى والعارة
 الصيغة وجب عليها باسقاط الساكن وكذا حال المقام الذي للمصاحبة
 اي يترجم المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة في المقام الذي للكلمة مع غير
 المصاحبة سائر على المصاحبة مع تلك الكلمة صاحبها كالمرة والاشك

ان الفعل في قوله ان ضربت نفس الشريط قبل الظاهر من المصاحبة بالفتح الذي
 قد مر ان الشريط هو الجمل لا الشريط حتى يلزم الاشكال ولا يلزم في
 كلمة الاولى لا يقتضي السواء اليه من حيث يقع بينهما حصل اصلا
 او اراد بالشريط من الشريط اي تعلق امر به وحل الشريط على الجمل الشريط
 حتى يكون من اقتران الجمل بالكلمة باللفظ المعنى وذلك ذكر في المقام
 وجه الاستشهاد انه جعل الارتفاع في الحسن الثاني منوطا بمقدار المطابقة
 لا باصلها وقدره بقدرها **ولما** ثبت من ذلك في هذا قول الجمل
 عن الثاني سائر الجمل في المطابقة نفسها استهتريين القدم مقدر
 من المطابقة فيصرف في الفرد الكامل وينصرف من غير مقدر في
 بان المطابقة درة اللفظ معناه الحقيقي لا في منه كيف لا ولا لانه العام
 على الخاص باحد الدلالات الثلاث للمطابقة وقدر ما رأت الحقيقة
 فكيف تحقق بالنسبة الى هو غير المستعمل قول كانه ارادوا المطابقة
 فيصرف في الكلام اذا كان قرينة ما غرض من ارادة معناه العام
 ان لا دلالة للعام على الخاص فالمقصود من العام مجردة كذلك
 فلفظ العام لا يلائم قبل الشك في اليقين قابل ان الفصاحة توجب الحسن
 الذي حيث قاطع في قوله بالسلطنة وان قد تقرر ان السلطنة بمرجعها
 وان الفصاحة بمرجعها بالسلطنة الكلام عليه الترتيب وترقية على

التحسين على ما معنى الكلام ان اصل الحسن بالقصاصة والارتفاع فيه
 بالمطابقة والارتفاع طبعها اصلها **فقد** ان في اطلاق الكلام
 الى غير الكلام والبحث في اذيل معنى هذا الاطلاق والمخفى في المصاحف العشرية
 عليه قوله ان القصاصة ليست الا واصف لانه لا يخفى ان القصاصة هي مرتبة
 يكون الى قوله بعدم وجود ذلك حمل الكلام على الكلام الغرض من قوله
 ان الكلام في الجملة وليس المراد من ذلك حمل الكلام على القصاصة من المرتبة التي
 من الكلام الى البلاغة حتى يحسن الاطلاق ويؤيد ان الكلام يمكن التفسير به
 كما ذكره فكان الشأن في ارادة الحاصل منها ارادة الصريح حتى يحسن
 الاطلاق الى اطلاق الكلام على الكلام الغرض من ارادته منه
 لتقصص على عدم تفاديه **فقد** ان قوله ان المطابقة لعدم المطابقة
 هذا على ان لم ير من كل المطابقة على المطابقة الى ان يحسن وهذا
 الى العينة بقوله ولا يثبت له ومع ذلك لم يثبت على الامانة في فهم
 المطابقة للحسن فيكون ارتفاع شأن الكلام البليغ بالمطابقة الى حيث
 في ضمن ذلك ما من المطابقة ان الكلام البليغ يحسن عدم المطابقة
 لا لعدم حسن المطابقة فانهم بقدر المطابقة فالكلام البليغ التمر
 يستعمل على اصل المطابقة ارتقاء بقدر المطابقة وجودا وانما
 بقدر اعمد **لان** الغرض لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسنة البرهانية

اقوله ان المحسنة هي من انما التعليل استمر كما فانه يتم بان من كان الغرض
 لا يحصل بالمطابقة فقوله بل المحسنة البرهانية مستمرة وكذا قوله ان
 الحسن الذي بها الى المحسنة البرهانية بل بالمطابقة وهذه المقيدة
 اعني قوله ولا يثبت الحسن الذي بالمحسنة البرهانية من حيث الارتفاع
 للارتفاع ووجهه في مع استمر انما توجب الاستكمال وغاية التوجيه
 ان قصص تحقيق الحال بزيادة المقام وارتفاع الجواب الى السؤال ثم
 يمكن ان يجاب عن السؤال بوجهين الاول انه لا يثبت
 الحسن الذي بالمحسنة البرهانية معناه انها لا تحسن حسنا ذاتيا فحسنة
 كونها محسنة حسنة ولا ياتي في ذلك بحسنة التي من حسنة اخرى في الجملة
 فيغير الحسنة بكل الشبهة الثاني اذا انما اطلقنا القول بان ذلك
 المحسنة لا توجب حسن الذي لان محسنتها الذي اقل قليل فحسنة
 السادر كما لعدم فقوله ولما هم انما اطلقوا الى ناظر الى الجواب الثاني
 وقوله ولما كان ذلك منهم انما ناظر الى الجواب الاول وانست خبر بان حسنة
 السدرة بان شبيهة بالجميع مستمرة بل قوله بل كروا فيها ما سمعتم
 وهذا قد ونعيمه باعني المحسنة استمر انما في الكفاية اعتبار المحسنة
 عن ما حصل **فان** اراد الاذاكر ما حين اقتضاها الحال انما
 وكان ذلك اراد ان يحسن المحسنة في المعاني **لان** احسن الله
 المحسنة فما يغير العدم المحسنة **لان** ما فيها من غير العدم فيه

لا يستلزم لفظه فيه بوجه في بعض النسخ بلفظ العموم وهو زيادة عنه
 التام في لفظه في قوله تعالى في بعض النسخ بلفظ العموم وهو زيادة عنه
 مستحب واحد والاصل ان لا يجوز تعدد الزمان للفعل واحده في ذاتها
 كل من ربه افع في حال القيام الزم له لا يقع في غير هذا الحال
 السبب للمعول الواحد الشخصي يجوز تعدده فلا يلزم من كون سبب الفعل
 له لا يكون غيره ايم سبب لما وحاصل الرفع له تعدد السبب وان كان
 جازيا بمعنى انه يكون هناك امور منها يصلح ان يوجه به السبب على سبيل
 البر للوجه حصول المعول باستتاعه مستحيل للزوم تحصيل الحال
 وكلامنا في لفظ حصول كل ارتفاع بسبب المطابقة فلا يلزم من غير اقرار
 ولو كان الكلام في مجزأ السببية ايم للزوم بالاسباب بسببها
 كما هو المتبادر لزم الحصر ايم ضرورة ان تعدد السبب بالفعل ليس
 محتمل - وانما يلزم الحصر في الارتفاع فيكون سبب المطابقة
 وليس في الارتفاع في الكلام حصر سببية الارتفاع باستتاعه فيكون
 يلزم حصر الارتفاع في السببية عن المطابقة لا يتعدى تعدد الصور
 لشيء واحدة بسبب المطابقة والفرق بينا وبين سبب ايم بان معنى
 حل الاعتبار على مقتضى كلام المفسر انما واحده كسبب المفسر
 ان ضمير الفصل لا يكون في المسند اليه على المسند اليه فمقتضى التقليل هو لزم

في الفصل

ضمير الفصل هو ضمير المسند اليه كايون زيد هو المكرم زيد هو
 التام في لفظه في قوله تعالى في بعض النسخ بلفظ العموم وهو زيادة عنه
 مستحب واحد والاصل ان لا يجوز تعدد الزمان للفعل واحده في ذاتها
 كل من ربه افع في حال القيام الزم له لا يقع في غير هذا الحال
 السبب للمعول الواحد الشخصي يجوز تعدده فلا يلزم من كون سبب الفعل
 له لا يكون غيره ايم سبب لما وحاصل الرفع له تعدد السبب وان كان
 جازيا بمعنى انه يكون هناك امور منها يصلح ان يوجه به السبب على سبيل
 البر للوجه حصول المعول باستتاعه مستحيل للزوم تحصيل الحال
 وكلامنا في لفظ حصول كل ارتفاع بسبب المطابقة فلا يلزم من غير اقرار
 ولو كان الكلام في مجزأ السببية ايم للزوم بالاسباب بسببها
 كما هو المتبادر لزم الحصر ايم ضرورة ان تعدد السبب بالفعل ليس
 محتمل - وانما يلزم الحصر في الارتفاع فيكون سبب المطابقة
 وليس في الارتفاع في الكلام حصر سببية الارتفاع باستتاعه فيكون
 يلزم حصر الارتفاع في السببية عن المطابقة لا يتعدى تعدد الصور
 لشيء واحدة بسبب المطابقة والفرق بينا وبين سبب ايم بان معنى
 حل الاعتبار على مقتضى كلام المفسر انما واحده كسبب المفسر
 ان ضمير الفصل لا يكون في المسند اليه على المسند اليه فمقتضى التقليل هو لزم

انما في العموم والمفروض مطلقا ومن وجوبه يتبع المساواة **ان**
 السببية لا يتبع الا اعتبارا من غير اعتبارها امر او اليه فلا
 كون غير سواء وتبعا في هذه السببية والبرهان مساو بالضرورة من
 جهة الايمان في المفهوم لكنه انما من جهة استقانة ذلك فغيره في
 ان المفهوم من كل منهما غير المفهوم من الاخرين مما حسا وبان الوجه على صفة
 المتق على **ان** المحصرين يدلان على علية المطابقين الظاهرات
 ولانها على علية المطابقين بنا على انهما على اليا على غير السببية
 ولا يتبع انما يلزم من جهة السببية في كل من المطابقين وهذا المحصر
 يصح لكون كل منهما على تامة كما في في السببية كما قال في الاول
 انما على تقدير كون كل منهما على تامة بطلان المحصرين وانما
 بان على هذا الحاجة بل لا وجه لغير كونها على تامة او تامة لعدم
 احتمال التامة **ف** فلان معنى ما ذكره على ان تامة قد سمع قولنا ليس
 الارشاد الا بالمطابقة على التامة في المطابقة على تامة وهو ممنوع قد علمت
 ان بنا الكلام المود على حل اليا على غير السببية بنا وجه السببية
 في المطابقة ومع لا مسوغ لهذا المنع وان منع كون اليا السببية فالق
 ان لا ياتي اذا المحصر مانع للثبوت الاحتمال فتأمل **ان** وانما بنا فلا
 يفي قسم آخر القيم قد علم حاله في القسم الثاني اذا الامر من كون

للمطابقين

المطابقين على تامة بطلان المحصرين لازم كون احدهما على
 تامة بطلان احدهما المحصرين وان لا يبطل المحصر بنا على التامة لا يتوقف
 على العلة الثانية فهي عين البينة الاولى **ف** فيتم على تامة هذا المقصود
 ولا يترفع بالوجهات التي تارة الحقيقة للعينية والاثبات والمفروض
 فان بنا القصر بنا على العلية بحسب تقدير **ان** لجزا العموم من وجه
 او اعمية الاعتبار مطلقا لم يطل في العموم لانه اذا كان باعية مقتضى
 الحال مطلقا مع المحصر المقصود اعني قصر المسند وهو الاعتبار والمساواة
 المسند اليه وهو مقتضى الحال **ان** كما ياتي في الثانية في محصر كلام طويل
 في نقله كيرطابل فليرجع اليه من اراد الاطلاع عليه **ان** وجه الاعمال في
 تامة لا يفي بالمعنى المنية كما اعتاده التامة في حل المتق **ان** والكم
 للوضع لجزا التامة بنا لا اذ هو حارس ال مقدر لانه قبل اذا كان
 الطرف الاعلى او نوع الاعمال التامة من جهة تامة الاعمال وما يترتب
 لخصوص حرة الاعمال **ان** في تامة من جهة تامة الاعمال وما يترتب
 لخصوص من جهة تامة الاعمال **ان** في تامة من جهة تامة الاعمال وما يترتب
 عن ذلك يوجب احدها وهو المراد منها او لانه في تامة الاعمال
 صفات النوع على افراده وهذا مع ما يترتب من جهة تامة الاعمال وما يترتب
 وانها وهو المذكور فيما سيجي من السؤال المصنوع بل انما هو المنع المراد

الطرف الاعلى هو من النوع الآتية عن النوع باواده وقد بينا انهم يقولون انما هو
 من نهاية الاعجاز وما يتوجب منها بيان لا ارادة **قوله** وهذا الكلام
 الجسدية الشائبة للانس فانها ليست من احكام الطبيعة بل من احكام
 الازداد فالاحكام الشائبة للطبيعة هي ان الاول لا يثبت لها في ضمن
 الازداد وسواء احكام الازداد كالجسمية للانس وهذا القسم يصير على
 الطبيعة والازداد جميعا الثاني ما يثبت لها في نفسها لا في ضمن الاول
 كالنوعية للانس وسواء احكام الطبيعة وهذا القسم انما يثبت
 للطبيعة فقط والطرفية من القول الثاني لا يستلزمها الوحدة وثالثها
 الكثرة اللازمة للازداد فلا يثبت للطرفية لا الازداد الطرف النوعي
 وانما فيها فلا يمكن ان يكون الحكم عن الازداد فلا يثبت له يربط بها
 ولو لم يثبت **قوله** لان التوحيه النهائية لا يتناول الوسط غير
 مستكشف والتوحيه اضافي فالوسط والمنطقان بعيدا عن النهائية
 بالتسوية لا يابلي النهائية لكثرة قريه بالنسبة الى المبدأ بل المبدأ انما
 قريه بالنسبة الى ما خرج عن الاعجاز والمجمل بالقبول من اوزا النوع
 القدر هو تحت نوع الاعجاز فلما اريد من التوحيه من حد الاعجاز جميعا
 قرب الى هذا الحد من غير ان يكون من اوزا الاعجاز فيشكل الكل والامر
 المذكورين واصل الامر لزوم تعميم الطبيعة بكل الازداد والقبول

النوع

المفروضة ثم انهم قد تفرقوا على لدرجة الاعجاز ليس من نهاية بل
 يعني رتبة الذي هو تلو اعلى من ذلك صاحب المشاف في قوله انهم لو جردوا
 في اختلافه فالتفرق الى الحان الكثرة من مختلفا قد تفاوتت نظرية واحدة
 فكان بعضها لدرجة الاعجاز وبعضها قاصرة عن بعضها فليكن معارضة
 انتهى جوابا دلالة على كون الحد بغير المراتب على السكونية الضم في حد
 ايضا الى حد الاعجاز لا الى الاعجاز ولو لم يكن يكون قوله بكون معارضة
 صفة كالمسقة لقاصرة عن المسقية وكلاهما ممنوع وخلافهما محذور
 هذا منع لكون الحد في عبارة الكفا بمعنى المرتبة لا يستلزم
 في كل عبارة بعد المعنى وانما لزوم بينهما فترى **قوله** وقيل انه
 غير مانع لصحة مشاا السؤال كلمة اذا فانها من ادوات الالهام
 والمهمل في قوة الجزئية وصيرق على كل من الاعلى والادس طانه
 قد يكون اذ غير الكلام الى ادونه التي آء ولو اورد بربط معنى لم يتوحي
 السؤال وانهم ليس الكلام من حيث لدرجة المسبب من التعليل والظن
 هو السببية **قوله** وربما منع ذلك ما على انها لا يغير قدر في اناسهم
 عدم الاعتبار اذ الم يصير من روية وقصد ولا يلزم من مجرد القصد
 كون المتكلم بيميننا على اعتبار الملكية في تعريف بلغة المتكلم اقول
 المستفاد من كلامهم لدرجة خاص الزاكية انما يثبت بها اذا كان مدورا

من يلحقه نظير ما اعتبر تلك الخواص فان البليغ على درجات شتى
فربما يستحسن الكلام في مقام من يلحقه قول على قايين حجة ولا يستحسن
في ذلك المقام من أفرد من البلاغة فلا يحل عليها بل على ما ينبغي
مرتبة كل ذلك صرح به في المفتح وشرح واما قصر غير البليغ فقام
لم يعثر عليه في غير ذلك قول صاحب المفتح لانه لم يحسن الكلام في البلا
لعلها لا اجل ساق في صاحب له عرف بجهات الحسن الخطا
اقول ان غير ذي الحكمة لا يكون ذلك العرف واذا عرفت ذلك اصل
والمراد لا يعتبر من غير البليغ فكذا ما يتبعها من وجوه التحسين وكيف
يقتصر من ذلك النوع على الاصل فهذا التحقيق سنر المنع وتوضيحه فها
اذ لا اعتبار عليه **قوله** الظاهر ان يصرف هذا الترتيب على ملكة تقدر
غير مستم فان اضافة المصدر بغير التعم على ما سبق في اصل التوضيح
انها ملكة تقتدر بها على ان يفيض كل كلام بليغ يعني كل نوع من البليغ
الكلام البليغ فيستقيم من غير عناية **قوله** للذلة على كل ما يرذل
تحت قصده الكلية فيها على ما لم يستمع من غيره لكونه الجمع على تفرقة
واحدة كذا اعيد ولا يبعد جعل الشك في جعل الانباء على التعم بمرتبة ما سبق
في التفسير **قوله** الكلام البلاغة في الكلام مراد بها في بعض المواضع
للملازمة للكلام بل هو كمن المصنف فيه بدلالة الأضمار قلت فيبقى

الكلام

الكلام في كلام الأضمار فليعزل أولا على ذكر المحشى طيا للبيان
قوله لان توقف البلاغة المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام
عليها فان التعبير عن بلاغة الكلام المتكلم انما هو بلاغة كلامه ثم طار
كلامه يتوقف على مطابقة مقتضى الحال والضرورة فيكون توقفه
عليها بواسطة بلاغة الكلام **قوله** المرجع يستعمل مصدر ما يعني الرجوع
في المصدر المصدر بالمعنى انما على فعل يقع الغير من جميع الاضمار
الامثلة وهي مرجع ومحض ومغفرة ومغفلة **قوله** على
الحذف والاضمار اي حذف الجار والاضمار الفعل الى الضمير المجرور
وجعل الضمير فوفا فاعلام **قوله** فتقول على الاول ان الاستعمال الاول
وهو ان يستعمل مصدر بمنزلة الرجوع ولا ياتى قول ما معنى المفعول كما ان
وانا اذا اول في بحث ذلك الى كافر الاستعمال الثاني والى هذا
يقول ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمنزلة المفعول وتكرر الاستعمال
يقول بعد هذا ويكمل السمع يكون المرجع فيه مصدر ما يعني المفعول او
قوله وعلى الثاني اقول ان على الاستعمال الثاني وهو على مقتضى عبارة
الحاشية استعمال الاسم مكان واما كونه مصدر ما يعني المفعول فهو
اعتمادا لان داخل في الاستعمال الاول اعني في استعمال المصدر اي تاتي
بذلك ليعبر عنه المحشى وقوله فيما ينبغي انما هي كسب الثاني من الارجاء

الثاني هذا اذا كانت العبارة في ما ينبغي ان يكون انما يناسب الثاني وهو
 المصدر وانما لم يجر كونه وعلى في استعمال بعض النسخ المحذوف فالمراد
 بالثاني لغة ايضا الاستعمال الثاني فاما على حتى لا يتوهم ان كان ينبغي
 لتفسيره منا وعلى الثالث لا ينبغي ان يكون الثاني والثالث متفرقين
 في المثال اخذها واحد وعبر عن الثالث بثنائي والفرق بينهما في
 بعد صيغة فالثاني يناسب الثاني وهو المصدر والآخر يناسب الثاني
 لا يبعد لتفسيره اليه بل هو الظاهر الى عبارة المحذوف في صيغة المصدر
 المطول وهو ليس بمراد بالثاني ما سواه الاول اعني مجموع كل المرجح
 مكانه وكون مصدره بمعنى المفعول والما الثاني في عبارة الآية
 فهو بمنزلة الاحتمال الثاني والاستعمال الثاني على اختلاف النسخين
 كما قرأنا في بابي عند تفسيره بقوله اى موضع رجوعه لم يفسر
 الاسلوب وسيناف الكلام بقوله ويجعل في مثل **و** ويجعل فيكون
 المرجح فيه اى في المثال الأخير وهو قوله مرجح الجود هو الغنى **المرجع**
 في عبارة الحق لا يخلو الا المصدر بمعنى المقتضى والثاني قول الله
 كما بقى مرجح الجود الى الغنى **و** بربيل قوله الى الآخر اذ وعلى انما
 السابغ تفسيره بالآدم وبيان الى اصل المعنى لا يطعن الغنى على اللفظ
 واليه اشار المحذوف والآخر ذكره في موضع المقام كذا اعيد

لم يجعل المصدر بهذا المعنى الى الحقيقي **و** فيه اللغز لا المنفى
 وهو الخطأ حتى يكون لتفسيره من الخطأ الواقع لا من قصده ولا يخلو ذلك
 بالبيان في ما سواه انما يرام على تقدير عدم الاحتراز عن الخطأ الثاني
 من قصده فلا يصح قوله ربما فتنه **و** لكن ينبغي ان لا يكون اى عدم الخطأ
و فانه قد وضع واندرغ ايمه اقبل لتفسيره والا انما ينبغي للاحتراز ان لا يخلو
 ربما على ما تقدم وانما ينبغي لكون الاحتراز جوا فلا يصح قوله فلا يكون بلينا
 قد يجاب ايمه بان كونه رتب للتفريق على فان ابن ابي حنبل فصيح جعل الا
 نفيا للاحتراز او بانها للتفريق بين النقي والتفريق والتعليل وانما
 رجوع النقي الى اقر القيود اعني قوله فلا يكون بلينا فيصح جعل الا
 نفيا لكون الاحتراز مرجحا والوجه الآخر مناه عن التعليل
 ما يتوهم وجه دفع اختيار الثاني كاول النسخ معتبرا بقدر القصد او
 شئ ثالث هو المحذوف المركب من عدم الخطأ والقصد والمكان في
 الكل واحد **و** فاما لتفسيره فيها عدم الخطأ في نفس الامر
 فلا يلزم بلينا على التقريرين **و** وبين اى سهل قال من الدستور
 ستنى في اوسهل **و** ربما يخلق بالانكار من الدستور تنفى اى استعمل
و ولا يصح فهمها عن سور فان الحق لا يوجب الترتيب بل

يوجب ذلك فان الشان في تعيين الترتيب لاني موضع الواضحات
 من غير اشتراط قد يوجب لاحاجة الى هذا الاشتراط اذا قصدت
 مفهوم متضمني الحال فاذا كانت موصوفة في الكلام اما الكلام
 المتكلم به فيكون موصوفا فيكون لا يكون مدلولاً عندهم
 اي مدلولاً عندهم بمقتضى الاشتراك لولا اشتراط اعادة غير معتبر
 اصل التلاوة بل في التلاوة المعبرة قيل ولعل الترتيب لا اعتبار بالآلة
 في التلاوة وعدم اعتبار رافعها ويرجع الى هذا فيصير الترتيب لفظياً وينبغي
 تشييع المتأخرين على الشيخ الرئيس لعدم الشوق بين ارادة المتأخرين
 مع ظهورها والتأويل بما يقع الاشتراك جواب عن سوال ورواد
 لاحاجة الى ارتكاب الجمع بين معنيي المستكره لا يستلزم الى جواز الترتيب
 باللفظ المستكره باللفظ فينتفع الاشتراك اللفظي فيكون مستكره معنوياً
 بين المعنيين المقصودين غاية الامر ان يكون ذلك بما لا يوجب
 المجاز غير ممدود واجاب بان التأويل له في نفسه هو ظاهر
 قلت لان عدم عود الضمير لا ما يترك المستكره بكون جميع ما
 الحقيقة المعنوية مدركاً بالتحس كالعقيد عموم كلمة ما و هذا لا يلائم
 بذكر غير الحسن اللفظي والنحو والعرف كالمزج واما ان لم يتبين

(العلم)

في العلوم الثلاثة او ما في سواها من العلوم وليس الحسن على المستكره لما
 كان في هذا البلاغة وتوابعها من العلم الاول مجرد احتمال الكتاب على الاشتراك
 التلاوة وقصر المقسم فيها مع قطع النظر عن الوجوب وجعل الكتاب في نفسه لا حتى
 يتردى كل علم في فن وبنا، العلم الثاني على هذا الأخير لانه لا يحتاج الى ضم
 المقدرة للعلوم وحمل الترتيب على الاستحسان حتى لا يترجم للشيخ كذا في
 واما ان يتعلل بالمعنى بالمقسم لان من شأنه كح وفي بعض النسخ ولان الرواد
 على المستكره والميلانها وكونهم من النسخ اذ يصير الوجه الاول راجعاً
 الى الوجه الثاني في الترتيب اذ يصير المقسم او الى الوجه الثالث المستكره
 فتدبر خصوصاً معتبر في المعاني يربطها بالمنطوق وظرفها
 بالظاهر المعنوي والمعلم كذا في غير تعميمي في الكتاب والربيع وتبين
 في الورد لانه لا يخفى في براهينها ولانها متعلقة بما يتوحد
 بالنسبة الى الكلام الذي هو في اصل المعنى الذي يستوفى في الحصة والاعتناء
 كذا قيل قوله العلم الفنون اي العلم بالكتاب كذا في قوله لا يقتضي العلم
 يكون الفنون الثلاثة عبارة عن العلوم الثلاثة ولما يكون ايها العلم
 بل حصوره في الفنون وهو ليس هو اللفظ والمعنى هو الترتيب
 الاول على الترتيب العقل فان اللفظ والمعنى لا يمكن بينهما تباين ولكن
 قد جعل احدهما على الآخر لما بينهما من كمال التماثل والاتصال بحيث يجدان

يعطى لاصحاب علم أو وسار النجرب على المجاز للفقير في الثاني فجز في الفقه
 الأول بإرادة المعنى بتفسير من المدلول بالمرآن وفرض في مجز في علم المتك
 بإرادة اللفظ منه بتفسير من المرآن بالمدلول كذا الفيد اول في غير تاسل أو كذا
 ان يحصل العبارتين في الثاني ويل الاول هو ليس المراد باللفظ الاول هي
 الالفاظ والعبارة وتعلم المعاني هو المتك والمسايل فلا يجوز في
 التعريف انما التجوز في حل في العلم على تلك الالفاظ كذا في اللفظ
 في توجيه هذه النسبة والحل ان لما كان اللفظ في العلم كذا حقيقة
 على الفقه الاول وعلى نفس تلك المتك عليه مجازا واخر يقال لما كان
 الفقه الاول في العلم كذا اللفظ والاعلى علم المتك في العلم والمسايل حل
 علم المتك على الفقه الاول في باب حمل المدلول على المرآن مجازا كما في
 هذا الشخص كذا مسود فان المسود اعني ذاك السواد مرسي في محل في
 على الهم مجازا وعلى ما فهم قوله بعبارة اخرى متفق وكذا حقق المقام
 في حل المحل في علم المتك على تلك المتكينة بينهما وكذا الحكم
 على علم المعاني والبيان هو المعنى كذا في الموضوع ههنا نفس اللفظ
 الدالة على تلك المتك المتكينة وكذا في حل علم المتك على الالفاظ
 المراد على فلي هذا في الكلام مجاز لغوي في على الاول فكيف العبارتين
 مجاز عقلي بتفسير من اللفظ مستفاد ان او جازة الى غير من هو كذا هو

الفقيه من عدم اختصاصه بالمشقات **قوله** لم يميز في البيت على
 الجوز بل على وجه الشريطة وكون هذا بعد ذلك **قوله** انما يميز بعد عبارة المتك
 التي هي مقصور المتك اقول ومن ههنا يظهر لغير المجزاة المذكورة لو كانت
 متفق على سبيل الحقيقة فاما يجوز بين المقسم من المتك والمقسم من البيت
 لا بين نفس العليين فكذا قال في العلم الاول فميز في العلم الثاني فميزا
 أو بقوله يميز في قدر **قوله** واما الاول فكذا لا يلزم في كون الشخص عالم في
 لغيره عنده مقدمات تفصيل سبيل استعداد ذلك التفصيل وان لم يرد بالفعل
 سببا من سبيل العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
 الثاني غير لازم **قوله** اذا علمت من غيره جميع سبيل علم بان يكون له ذلك
 استحضار المعلومات في تلك المسايل فكله يستفاد من المعلومات انهم كذا
قوله وكذا في السراج دليل ان في حجب فكل من بيان ذلك في وضع هذا
 الفقه مثلا وضع عدة اصول مستنبطه من تراكم السبيل في الحصول لارادها
 ومارستها قوة بها يمكن من استحضار الالفاظ والبيانات وتفصيلها
 اريد به العلم انتهى اقول كلام الشيخ اشارة الى انه لا بد في نفس الشخص
 بعلم التفصيل عنده ما هو امهات مسايل ذلك العلم وهو المراد بالاصول
 المستنبطة المذكورة فان جميع المسايل التي هي من القوة الى الفعل ويكون
 مستحضرا اياها او فادرا على استخراج المسايل الباقية التي هي من النوع فكله

الالهات وهذا هو المطلوب بذكر كنهها وتفصيلها ولم يرد التفصيل
 مجرد استخراج العرف الجزئية من القواعد ووجه فلا غبار عليه وهو عين ما احتجنا
 المحققين ولا فاعرفهم ثم على تقدير تفصيل ما ذكره علم يعتبر في تلك الملكة لئلا
 مبرر الاستحصال في المسائل فلا ياتي من الانطباق على اختياره
 اطلاق الاسم المستبعد على السبب في الملكة بمعنى التميز بسبب العلم اعني
 استحصار المعلومات واستحصال الجملات ثم انما يحصل الاصل في حصول
 العرف والوقوف باعتباره مناصحي يحصل به وبزوال الملكة المذكورة فذلك
 الملكة سببه انهم عن الادراك والادراك هو المسبب لما سبق في تحقيق
 واقعا فانه الشرطية لئلا الملكة كسب عن حصول العلم وبسببها
 فانما ينطبق ظاهر اعلى الملكة بمعنى الفعل الفعلي في مثل
 الملكة والقواعد من بعض الشخ الوادير او هو المسبب لفظ العلم
 فيها حقيقة وهذا ظنهم انها تحت وواته لا تحت لكون المسبب كلاً
 المعنيين من غير قرينة بل انهم قرينة معينة يعني احدها وفي اصل
 الادراك لم يتبادر احدها مثلاً في طائر يعلم القوية في قوله يعلم
 لئلا المراد الاصول ويق للفاعل عن العلم وادراكه انه نحو في قوله
 جاري يعلم المراد الملكة واما تبادر المعنيين معاً فلا قرينة فيهما بل
 ظاهر في كلامه في الجواب لئلا لفظ العلم نحو العلم الفهم فيهما لا مجرد

عندنا

لفظ العلم اذا اطلق يتبادر في فهم من الملكة والاصول كما اشار اليه
 او انقول حقيقة عرفت وبعبارة اخرى في شرح المقصود ثم القوية التي
 يحتاج في تعيين احدها المعنيين بخصوصية لا في تبادرها بل كلاهما
 يتبادر اليهما الفهم في عرفهم عند سماع لفظ العلم مجرد عن القوية
 وهذا المارة كونه حقيقة فيهما ثم بعد انضمام القوية يتعين احدهما
 ولو قيل يتبادر احدهما من غير تعيين ويحتاج في تعيين الى القوية
 لم يبعد ووجه يظهر به في بعض الشخ من جهة او فلعل العلم فيها
 حقيقة عرفت على القول كما في لفظ العلم كما في الملكة وفي القواعد
 والوصف بالعلوم اشارة الى جهة التحرز وعلى القول الثاني فلفظ
 العلم مقول اليهما حقيقة فيهما والوصف بالعلوم اشارة الى المتبادر
 المحكي في المنقول عرفت القوية اذا اطلق يراد به العرف
 ولزاحم جعل كما صطلح معاً بل لا كذا في قوله لا يستقامت على
 تقدير لئلا في القوية مستقلة في الادراك مطلق ولا شك في قوله
 كونه القوية مستقلة في الادراك مطلق ولا شك في قوله كونه القوية
 مستقلة في الادراك مطلق لا يكتفي في لا ياتي باعلى العلم المسبب
 معها في ذلك الاستقلال ثم لو قيل في تحقيق العكس او نعم ولفظ القوية
 يحقق الجزئيات او نعم ولفظ القوية الصحيحة على التفسيرين ايها

من احتمال العلم الصحيح على تقدير إمكان لوجوه **فخرج** رة كلامه على
 ما ذكره لك من هذا الوجه **فخرج** رة الأشكال بقاها فإيراد على المقام والجواب على
 الثاني من الدلائل ما استوفاه **والجواب** على هذا الاصطلاح يصلح في
 الكلمة فيصير اللفظ يترقب تقديره إلى الجواهر بعينه المقصود في وجه
 الفرق بين ما ذكره المقام في الأيضاح وبين كلامه في هذه المسألة ليس
 عبارة كأيضاح هذا الجهر والجواب الأول بين غير صواب في قولك والآخر
 ليس الجهر غير ما ذكره التقديم **الظاهر** من هذا التفسير إشارة إلى احتمال
 كون هذا التفسير إشارة على الواقع من كون المستنبط من الأصول معلوما
 وأدراكا محصورا لأن ادراك الخبز لا يكون له حكمه بل هو الوكان
 مستورا فاما ما يخص تصور هذا الإدراكات التصورية لا التصديقية
 والكلام في الثانية فان كادراكات المستنبط من الأصول القوا
 هي التصديقات بالذوق الجزئية والعصايات الشخصية المنزوعة عنها
 ومثل هذا القبط من المحسوس **فخرج** فان ادراك العقل على وجهه
 ادراك جزئية باضافتين إضافة الإدراكات الجزئية وإضافة
 الجزئيتين إلى الصيغة اللاحقة إلى العقل وفي نظر فان ذكر أمثلة وليس ذلك
 فذلك للأشياء لا للأشياء ادراك ليس فانه ادراك ادراك وليس شيئا
 من جزئياته أصلا ولذا لا بد من أن يترتب من جزئيات الحيوان

الأشياء

الأشياء لا ليس جزئيات من جزئيات ادراكه فانه ادراك ادراك الحيوان
 فانه ادراكه لا يخرج من كونه مدركا على المحسوس حال ادراكه كحال المدرك
 كذا في غير ذلك من المقام أن يصرف على ادراك الأشياء من مثل ان
 ادراك الأشياء والأشياء حيوان يصح ادراك الحيوان وهما مثل
 قولك زيرابن حرة وهو كذا يتبع لشيء من الأشياء كذا مثل هذا الله
 القياس إلى العلم كونه الأوسط بينه تكرر ادراكه قياس صحيح الاتساع على
 ما حققه الاستدلال في تعليلاته على الحركات والاحوال لشيء من المحسوس
 لم يدرك الحيوان الادراكات المتعلقة بمفهوم الحيوان بل يدركه
 عليه مفهوم ادراك الحيوان وقد ظهر مما قرره ادراك الأشياء من غير
 عليه ادراك الحيوان اقول كذا ادراك الأشياء ليس ادراكا مستقلا
 بمفهوم الحيوان كذا ليس جزئيات من جزئيات مفهوم ادراكه متعلق بها
 لا متعلق بهن من حيث كونهن من الرتب فمفهوم حال من التحصيل لما أولاً
 فلهذا لو صح لكان كائنات مبيات الحيوان لا تنبأ بين للفرد والفرد
 حيوان والكان لا سيما انقباض الجسم لا ينقبض للحيوان والحيوان جسم
 فانه مع اجزاءهما فترتب فجميع النقصان إلى غير ذلك من المقام
 التي لا تخفى لكونها وقفاً على من ادراكه فلهذا انما ينفصلان الا ان
 من هذا الترتيب ليس بصحيح على ادراك الأشياء ان ادراكه يفرض الحيوان

في الجملة لا يفهم الجمل ولا يعرف من حيث هو حيوان لكن الكلام
 ليس في الاول فانه ليس ادراك الكل في شيء وكيف يمكن ادراك
 زير ادراك الكل لا يفهم صفة عليه وبالجملة فلهذا يثبت ما يشبه
 عدم التميز بينه لا اعتبار ان الشئ في الجيب مع انهماه وانما
 مما يتبين المعنى المرحوم ونحو جواب بما يقتضي من الجواب يقتضي بطلان
 الى سوء الادب فهو باق من اذنه المعقود واضاعة الحقوق
 بموجب جزئية الادراك بهذه المعنى بالاضافة الى ادراك
 الكل المتدرج تحتها من الجزئية لا يمنع من وقوع الشركة
 ولما كان جزئية الادراك بالمعنى المذكور اضني الاضافة والاختزائية
 الادراك يمنع من الشركة لا يمكن الا او المدرك جزئيا حقيقيا
 اى عقلت معقول قول الى على لم يحسن اول جزئية اما انظر
 العطف اول الاضافة ثانيا او بالعلم في الاول بعينه المعنى كل
 فردين وهو غير صحيح لعدم انطباقه على المقدم وعلى الثاني بعينه المعنى
 كل فرد وكل فرد لا وجه لكل فرد الثاني الا ان يمكن تاييد الفيد
 الاول فلا وجه للواو هنا مع كون العبارة موهمة للعلم الاول
 الغامض كما في عدم حسنة قدره وكما في قيل تعدد المصداق الى
 قيل لا يطر العن في وكان المراد بهذه العبارة كل فرد على التفصيل

والاول

والاخر
 في الكلام محمول على الوصفية **وقد** اسلفنا ما يعرفه وقد يافى
 وانت غير بان تخرج صاحب المقام بانه الكيفية **ولا** لا يتخطى
 تخرج الشبان الكلام المكيف **و** موضوع المسائل لا يجوز ان يكون
 من اقسام موضوع العلم لان البحث عن اقسام الموضوع من مبادئ العلم
 لان مسابله لا نقل منه وفي بحث لان العوارض الاولية العلم
 لموضوع العلم اعراض ذاتية لموضوع العلم بانها تم فلو جعل هو الجواب
 للمسئلة وكنت عن صفة الاول كان بحثا عن الاعراض الزائفة لموضوع
 العلم وانما ما ذكره من الزمونه اقسام الموضوع من المبادئ فانما هو في صورة
 الاقسام او تحديدها ولهذا جعلوه من المبادئ التصورية وانما كون التصور
 بالعوارض الزائفة لاجل الموضوع من المبادئ التصورية فلم يجرى حكمهم
 بل انفق الحكم في العوارض بواسطة المبادئ والمراجع المساوين
 في الصدق عرض ذاتي وانما العارض بواسطة المسادر في التحق فقط
 فالمدكور في اليه الشريفية المطالع ان عرض ذاتي فان قدس
 الشريف الصوار لا يستفي في الخارج بطلان المساواة فان المبادئ
 اذا قام بالموضوع ما وباله في الوجود ووجهه عارض قد عرض له
 حقيقة لكنه بوصف الموضوع كان ذلك العارض من الاموال المطبق في
 ذلك العلم اقول اذا التفتي في الخارج بطلان المساواة ففي الخاطي
 الاول وهو يكتفي المقام بطلان ما عقده على وانما سطر التمهيد

وذلك انه قد بين ان احوال الاشياء هي احوال الكلام ومنهم
 من قال في الجواب ان الكلام هو كائن وانما الطوفان شرط في
 بعده **قوله** قوله بجزء من الاشياء المتعارفة المشهور في كنهه المطلق
 وغيره هو ان الجزء المعبر في قولهم من الاشياء المتعارفة المشهور في كنهه المطلق
 هو الجزء المحل للمعبر المتعارف لا الجزء المتعارف الذي لا يحل على الكل والاشياء
 ليس بها محمولاً فاعتبارها من احوالها من صفات المحل اما ما هو من كلام
 لم يصل اليه كذا فيه وقد قلنا من حاشية المطالع ما بقي تحقيق
 المراد ورفع الأيراد **قوله** فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام
 فموضوع المسئلة نفس موضوع العلم لا جزءه والبيان انما وقع عن
 اللفظ لا عن حال المعنى فان رفع كذا يرد الأول ايضاً وهو ظاهر **قوله**
 ولم يراع المقم ذلك لكون احوال الاشياء هي احوال الكلام **قوله**
 وهو انشأ الحقيقة والجزء على هذا على تقدير جعله من احوال الاشياء
 الذي هو امر عقلي **قوله** اي العقل ينبغي ان يصح ان يعدل المقم عن الوجه
 بقصد التسمية لانه انشأ الاشياء حقيقة او مجازاً الى العقل
 وانشأ الكلام الى العقل انما هو بسبب انشأه الذي هو كنهه المطلق **قوله**
 فاضى مصر بالجملة البلية المعلوم وفي بعض النسخ مصر بالجملة ومن المعلوم
 من تصحيح النسخين ومصر بالقبيلة وهو مصر بن زرار بن سحر بن عريان
قوله فمصر المقم ليس بمصر بل هو مصر بن زرار بن سحر بن عريان

والأشياء

والأشياء المذكورة في المقدمة لو كانت من العلم فاعلم من سائر ما يرد بهذا
 الوجه فيكون كونه من العلم وليس من كنهه المطلق **قوله** يقال
 المحصور في الأجزاء التي هي الوصف لما ذكرنا انما يكون كونه لو كانت
 من قول الله المقم العلم من علم الله **قوله** لا بد انما على فروع ما ذكره في التوضيح
 واخبر **قوله** ان ما يقصده السائر يكون خارجاً عنه هذا على تقدير ان
 المراد بالعلم الأصول والقواعد كما هو الظاهر اذا اريد الملكة ايضاً فلا
 يستلزم من صلة الفصل ان المقم من الملكة ليس هو القواعد بل
 الأجزاء من الظاهر كما هو المقصود من القواعد كذا نقلت **قوله** بل
 لا يصح على هذا التقدير ان كذا هو التسمية بمرئيات لهذا المفهوم
 اعني المقم الذي هو بعض علم المتكلم لا بمرئيات **قوله** التباين عظيم وهو
 لانه من المقم مجموع المسائل التي يكون كل واحد من كذا هو التسمية بمرئيات
 مع لانه المقم بمرئيات مجموع وكل واحد من كذا نقلت **قوله** وغاية التباين
 لانه من كذا نقلت **قوله** ان من بيانته وصلة المقم كذا وف
 اي المقم من الفن وذلك لان الفن الأول عبارة عن كذا نقلت
 الغنية للعلم وليس بالانحصار وغيره لكن المقم من جملة ما هو العلم
قوله واذا كان غير مصر للمعنى لانه لا يمكن جعل كنهه المطلق كذا
 وج فقول الله ويصير المقم من علم الله بيان لما حصل المعنى

لا يتبع مرجع القيمة وكلمة مرجع نحو على التبعيض **والمرجع** إلى
 والأنت، على السبب، لفعل المصارع والجملة بين جملة قول
 والمقسم هو الكلام أو ما كبره أو يستتبعه في الكل **بوجه الفصل**
 كما هو الواقع **ق** على ما هو قاعدة رجوع النفع إلى القيمة لم يرد له ما في
 فيه من تلك القاعدة بل إنه نظير لها فإن المتبادر من قولك ليس
 زيد قائما نفي القيام عن زيد الموجود لا انقضاء زيد وإذا كان النفي
 راجعا في القسم الثاني إلى المرجع كان المقسم كقيمة القسمين
 هو الكلام المنتمى إلى النسبة فلو فترت النسبة بما لا ينتمى إلى
 الأنت، لم يصرف المقسم مع الأقسام فلم يرجع النفع فيما ملحق
 لا يتم له **ق** وهو استبعاد الأصيل **ق** لأن المرجع هو الواقع المعنى
 الأول بيان للأياد كأول وأنت لثاني **ق** ونفس الأمر والظن
 العا ذكر الأصيل على الواقع فنفس الأمر على خلاف الواقع **ق** نسبة
 مطابقة إلى اللفظ لا يتصور عدم المطابقة **ق** ويؤيده قول من قال
 قال الشيخ الرضى وكان وجه تأييده أنه الظاهر أنه لم يرد لول الجزم بوقوع
 النسبة لا مطابقة نسبة للنسبة الخارجية فاقبل **ق** وهو الآخر
 الاستغناء عن الاستغناء في فقط والوجه ترك التفسير بالاجمالية
 فإن النسبة السلبية الاستغناء في فقط أي الجمالية في الحال فيكسر

السالبة منها وبالجملة اللانتم كذا النسبة الاستغناء مطلقا فنقل
ق النسبة الخارجية تعتبر على ما اعتبارها في حقيقة تحقق
 فقولنا زيد يقوم له خارج هو قيام زيد بالاستقبال ولا يتحقق هذا
 المرجع أصح قيام زيد بالاستقبال في الحال بل في الاستقبال أو ما توهم
 كون المرجع لهذا الكلام هو قيام زيد في الحال مما يتصور كيف وفيما
 التوهم على كذا المرجع هو الكلام وكلام النسبة لا يتحقق أصح كون القسم
 هنا قسم **ق** واستتبعه أن ذلك معنى على المراد بالمرجع ما يرد عليه
 ما يرد عليه الكلام النسبة الاستغناء لا يمكن إلا في الاستقبال أو ما إذا كان
 المراد بالمرجع ما هو الواقع في نفس الأمر فلا شك في نسبة النسبة الاستغناء
 في كل من الأزمنة النسبة سلبية أو سلبية في الواقع فلما لم يستقبل
 خارج في الحال والمضمر المستقبل بهم الأنت نسبة ط الرضى والكسر
 والمطابقة والمطابقة هو الواقع في الماضي وفي الحال هو الواقع في الماضي
ق بمقتضى النسبة الواقعة في نفس الأمر من طرف نسبة الكلام النسبة
 في الاجمالية لا يطابقها فيلزم كذا الأخبار كذا الجمالية الاستغناء
 كذا ذكره أو لا فبما التوهم التذكر المعنى على حال المرجع على النسبة المحقة
 بين طرفي الكلام في الواقع وفيما توهم التذكر النسبة على كذا المرجع
 من النسبة المدلوله النسبة الكلام فبما **ق** رعايتهم منها على قاعدة

رجع السعي لا القيد **ق** اولاً يطابقه على معنى قصده المطابقة في ان يستلزم
 لا يكون من طائفة الصدق والصدق قصده المطابقة وعندها لم يقبل به
 وقد نطقت ببعض كذا في المرددين **ق** وقصدها ليس على
 ما معنى قصده المطابقة في الواقع في الجملة الجزئية والامر في توجيه عبارة
 الشك بان فان القصده فيها متعلق بان غايته ما رجع لا بالمطابقة
 واللامطابقة **ق** يطابقه اولاً يطابقه بيان الصفة واقفه لذلك
 النسبة المقصودة واول دليل على ذلك ان النسبة قبل هذه العبارة
 في خبرها من غير قصد لا كونه لا على نسبة حاصلة في الواقع بل هي
 فلا ترض بالمطابقة واللامطابقة فانهم **ق** بمعنى اخفى من مطابقة
 اسارة المسمى عدم الملكية قد يعبر مشهوراً وهو عدم ملكه على نسبة
 تحفة الملكية بحسب الوقت الذي يكون حصوله في ذلك الوقت وقد يعبر
 وهو عدم الملكية على نسبة تحفة الملكية سواء كان من شأنه تحفة وقت
 انصافه بالعدم او غير ذلك الوقت او من شأنه نوعه او جهة الترتيب او
 البعد او من شأنه عرض العام وقد نحل اللامطابقة على عدم الملكية
 لانه ولو لم يكن معنى يكون اخفى بحسب الواقع من النسبة المطلق حتى يتقضي
 من لازم ارتقاء التقييد من غايته الانكشاف وانما ان نحل على الشهوى
 فير لازم بل هو صحيح وكذا احله على الحقيقة مطلقاً فيرجع بالانكشاف على

الملكية

الملكية حاضرة في شأنه نوعه المطابقة واللامطابقة في ان يستلزم
 حصة النسبة الانشائية وهو مطلق النسبة المطابقة او اللامطابقة
 لو اراد احد المعنيين فتدبر **ق** مشوباً بان بل صرح بذلك صريحاً
 الكلام ان النسبة نسبة بحيث يحصل من اللفظ وقد يكون اللفظ من غير
 من غير قصد الى اوما ذكره كذا افيد **ق** لانه في هذا ان كذا في ان غير قصد
 مشوباً بان لا خارج للنسبة الانشائية مبني على نسبة **ق** الا اخرج
 انما اعلنا موقع لما في لا يلزم من نفي القصده الى الدلالة على الرأى مع لزم
 نفي الخارج انما يلزم من الثاني ان لا يكون **ق** فحق القصده حكم نفي
 الخارج للنسبة لان نفي القصده حكم نفي الدلالة حقيقة على الاول
 ومباينة على الثاني ومنه لزم نفي الدلالة في حكم نفي نبوت النسبة
 كذا افيد **ق** على ان لما لم يبرهن متعلق بقوله ما ذكره ان رجع التحقيق
 مشوباً وملكه لزم كحل جواباً عن السؤال المقدر بل يقال بان يكون
 جواباً بنفي الربيل ومثله سابع هذا في قول قد اعجب المحقق حتى صرح
 بان القصده من تمام العرف يرجع الى الدلالة على النسبة لا الى المطابقة
 واللامطابقة وهل هذا الثاني فنقص ما فهم من كلام السابغ في الترجمة
 الاول فلا تغفل **ق** والامر في سهل عند الاهل فليرجع السعي في
 القيد وهذا اجاب عن سؤاله لا سيما عند الضرورة كضرورة دفع الشك

بين كلام الشرح فيما نحن فيه **قوله** ما ذكره كونه الكلام **قوله** الا
 عليه شواهد **قوله** يكون الاثر كونه لا يكون للكلام الاثر في الخارج
 فلا بد من زيادة ثبوت الخارج نسبة الكلام **قوله** لكنه لا يقصد
 المطابقة بينه وبين نسبة الانسان وموجدا وعدما ولا ينفك اليها
 وج فالتحق على الغير كما هو الظاهر لكنه يحتاج فرفع كرفع النقصان
 الى امر التوجيه بين الساتعين وقد عرفت حال الاول فذكر
 ثم انه قد شئ من التوجيه قول الشرح **قوله** الانسان يحصل نسبة من نفس
 اللفظ وليس نفس اللفظ موجد لها كما يصحح اه في محنت الصدق
 والكذب **قوله** وخارج ذهن المتكلم والمطابق لساير هذا التفسير
 وما سيلوه الى الشرح فخرج اراضا في فان اخذ بالنسبة على الجميع
 والاذنان الحصر من الاعيان لكنه غير لازم بل يجوز ان لا يصدق
 بالنسبة الى ذهن المتكلم والمطابق لساير هذا التفسير **قوله** المتكلم
 والمطابق لساير هذا التفسير **قوله** المتكلم والمطابق لساير هذا التفسير
 فان الاثر الخارج كونه لا يكون معدوما في الخارج ويكون
 الخارج طرفا لثبوت الوجود **قوله** بين معناه عدم توقف وجه
 النسبة جوارب باعتبار الشئ الثاني **قوله** والسادس في الجمل الاثر

الخارج

الاجزائية هذا كما مر من جهة الجواب الحاصل انه لما كان في الجواب الثاني
 اجمال حيث جعل في الجمل اعتبار الكل من الشقين بينه وبين المتكلم
 باعتبار الشئ الثاني كما في الاول ووجه المناسبة انه ليس الخلاف بين
 الفريقين في انهما من الاثر الخارج بل في انهما من الوجوه الخارجة
قوله واصل الانسان لان الانسان انما يحصل منه اشتقاق كما
 الاثر والتمهي او نقل كونه من وجهين فثبت في زيادة اداة كما
 الاستفهام والتمهي ما لم يذكر **قوله** اعلى انه لا حاجة الى ان يثبت بان
 ذلك الاثر انما هو على الجمل لفظه من الكلام البليغ مطابق لمقتضى
 الحال وهذا على ما قيل **قوله** او انهما من جهة الغاية اى من لفظ
 البليغ وهو عطف على قصده **قوله** والنق بين وجهي الاعتبار
 يكون الزيادة لغاية في الاول لتحقيق معنى الاطلاق في الثاني التبرير
 بما علم في معنى لفظ البليغ **قوله** وما في حكمه من النظريات العلوية
قوله او ان يستعمل في الاستفهام عطف على قوله اعلى انما يستعمل اية
 والاصل انه يمكن ان يجعل النسبة في الاصل كما سبق ذكره فيكون استقرا
 في البرهانية وما في حكمه من النظريات العلوية متوقفا على ذلك لا يستعمل
 كما قد سبق ذكره في نظر العقل ويمكن ان يجعل في الاصل للبرهانية
 وما في حكمه من وجه غير استقرا في ما سبق ذكره **قوله** في المطابقة انما هي

الحكم الى النسبة الجزئية الشبوية او السبوية **في** في الشبوت الحكم
 وبالنسبة والجزئية وبالعرض **في** وفي كان عبارة عن مطابقة
 حكم الجزئية في قياسه وهذا الحكم الحسن نفسه صفة العلم وحسن العلم
 يتوهم انه صفة لازمة لحسن العلم والتحقق لحسن العلم ايضا
 صفة للعلم لكن يصير مبدءا صفة لازمة اعني كونه حسن العلم **في**
 امر وحسن العلم فانهم **في** كون الجزئية مطابقة الحكم للواقع
 لكن التحقيق انما ايتى ثابت الى كانه امر الصدق على التغير
 الا ان ثابت الحكم او لا كذلك **في** هذا التغير **في** ان ثابت الى الحكم
في وهذا كاقيل في تعريف الالة فيهم **في** ولهذا نظاير اخرى في العلم
 لا يفتي على المشيغ منها انهم عرفوا العلم بحصول صورة الشئ في العقل
 فاعترفوا العلم بصفه العلم والحصول صفة للصورة فلا يكون احدهما
 هو الآخر واجيب بان الحصول والجزئية صفة للصورة لكن حصول الصورة
 في العقل صفة للعلم فانه الذي تحصل الصورة في عقله وروبان حصول
 الصورة في العقل ايضا صفة للصورة لكن تعلق العلم بالعلم يصير مبدءا
 الصفة **في** وهو كونه العلم بحصول الصورة في عقله **في** بان العلم صفة العلم
 الى السامع **في** انهم المعنى حصول العقل **في** فير عليه **في** انما
 والتنظير ما قبل سابقا توفيقه وتهدية **في** لكن تعلق باللفظ المعنى

ووجه صحة التوفيق لجزءه بالعلم المحض كمنه اللفظ بحيث يفهم من المعنى
 ولو لم يكن اذ هو بتركيبه بالعلم الغير المحض كالترجمة في تعريف الفصح
 بالعلم وحسن العلم تعريف اللفظ والحدود الادبية قد يتباين فيها بالاسرار
 ذلك بل كغيره ما يتركب من الحقول كترتيب العلم بالحصول **في** وكلامه **في**
 في كونه مبدءا **في** من المعلوم بل لا بل على انه مدلول الجزئية الواقعة والواقع
 لا الاتباع والاشياء فليخرج **في** من الجزئية المدلول الاعلى الواقع الواسع
 لكن دلالة على ان كل نظرية يحوزها تخلف المدلول عن الذي فان تحقق
 ذلك كان الجزئية صادقا والاكاذيب **في** فكيف كان يتصور مطابقتها
 مع انما انها توضع العلم ههنا ان من فسر الصدق والكذب بالمطابقة
 واللامطابقة الخارج لانه لا يرد به بالخارج النسبة المحققة في الواقع
 بجميع الطرفين **في** الالة ينسب العلم واللام يتصور اللامطابقة كما تقدم
 وفرضه على ذلك النكته بقوله عزير بن اليسين الذين اوقع بينهما نسبة في
 الجزئية والجزئية بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن
 وعما يدل عليه العلم قطعا **في** تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة
 التي في الخارج **في** وجها فلا اشكال في صورة الكذب انما النسبة المفهومة
 من الكلام غير المحققة في الواقع **في** اما في صورة الصدق فيشكل امر المطابقة
 من حيث النسبة المدلوله للكلام **في** الواقع المعنى الواقع نفسه وكما

لبقاء الصدق باعتبار **ر** وقد بينا دلالة النسبة في دفع الاشكال
 على البحث لا على النسبة وقبل ان يقع المقام المحقق وسبق الكلام بما ياء
 انما هو الايمان لا الوقوع **و** فان النسبة المضمونة منها الاثر لا
 الاثارة **و** ما بين كونه الخارج الاثارة لكونها سلبية
 وعدم مطابقة لبيان كونه الخارج الاثارة **و** وهذا الاثر ام
 خبر هو الحق فانهم من افهم عرفوا الخبر بما يحتمل الصدق
 والكذب والاشكال لا الخبر السالك اليه المعلوم كذا عند قائم من هذا
 القبول ومن اعتبر كونه الكلام قضية يتناول الاذهان بوضع ذلك
 فاستبرأ من الخبر والقضية وقد ساقض وقد فتننا الكلام
 هذا لما لا نرى عليه من حواشي قضايا المطالع **و** لان الخبر ما يدل على
 الحكم فان كان الحكم عبارة عن الوقوع والاقوع فالاشكال لا ينافيها
 فلا يلزم تخلف المدلول عن الدال **و** لم يكن عبارة عن كونه الخارج والاشكال
 فكم عدم اجتماعهما مع الشك كان المدلول متخلف عن الدال وهو جائز
 في الدلالة اللفظية وكلام المحكي هنا ما ظهر من اعتبار الحكم المدلول
 هو الخبر الايمان كما اخبره الشريف المحقق لا الوقوع كما تقدم فكل من
 الا لان الاية الاثارة صفة للتوحيث **و** كما توضح في السراج حيث قال
 سجل عليهم بانهم لما ذبحوا فقلبتهم انكر رسول الله صرح ان مطابقي للواقع

فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **و** كان وجه
 الاشكال لا يدل على ذلك وجه عدم التوافق للصدق مع التوافق للكذب
 ليس بوجه فان كذا لا يدل على كونه الصدق مطابقة الاعتقاد كذا
 لا يدل على كونه الكذب مطابقة الاعتقاد فقط انما يدل على ان مطابقي
 الكذب ما يطابق الاعتقاد فقط وانما الكذب منحرف عن الاعتقاد
 لا يحتمل المعبرة الصدق الاثرين جميعا وفي الكذب ان لا يكون كذا مساو
 لم يطابق الواقع فقط والاعتقاد فقط والاعتقاد فقط او كليهما **و** وجه
 التوافق كذا هو انما هو ادعى الاستدلال **و** والاية ينبغي ان الصدق مطابق
 الواقع كاذب المجهول لا ينبغي ان يصدق الكلام بل هو كذا كل الال
 حيث قال وقيل مطابقة الاعتقاد والخبر وعدها بليل الى المتناقضين
 كما ذبحوا في لا ينبغي ان يطال من حيث الخصم لا ينبغي فيما هي في الالابيات
 المدعى او قد حقق القول بان لا لست لا ينبغي ان لا يتطابق من حيث
 ايض حيث انبت كذا لعدم مطابقة الاعتقاد فقط وهذا من
 الواسطة على المزبلة الشرح فيظهر وجه الاستدلال بها على انبئات
 المزبلة بابطال ما عدا انبء المزبلة والاستدلال بهذه الاية طريقا
 الاول هو انما هو ادعى البطلان من حيث الخصم ليلزم انبئات المدعى ثانيا
 الثاني هو انما هو ادعى انبئات المدعى بان انبء الاية الكذب من ضرورة

عدم مطابقة الاعتقاد فقط وكل من قال بغيره قال بالخصا
الكذب فيها وبان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط كما هو منسوب
مقتضى المقابلة وهو انما اشار اليه في قوله ولا يبعد ان يثبت الآلة
كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط وجب فالتكليف في عدم التوافق
الاحاطة الى المقابلة والظهور فانه اذا ثبت لزم الكذب لا لمطابقة الاعتقاد
الا اعتقاد فاطاه المستبعد ان التزم لا يثبت العلم الى خلافه في عدم الصدق
مطابقة الاعتقاد فقط **وهو** محال الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
فقط لم يحل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا قد سبق
المناقشة في دلالة الآية على كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط والوجه
لعدم توافقه علم كماله اطلاق الكذب في الجملة على لا يطابق الا
فقط ومن قال بذلك قال بانحصار الكذب فيها وبانحصار الصدق
فيما يطابق الاعتقاد فقط فعلم ان الكذب والصدق **وهو** لا يطابق
والمطابقة مع الاعتقاد فقط وقد مر حمل كلام المحقق على ذلك
ولا وجه لزمه حمل الجزاء المذكور بولنه في الشهادة بل انحصار جميع
الغلب متضمنا بصيغة المفعول **وهو** لا نقول لم يثبت فيكون
ارجاع الكذب الى الجزاء المسمى بالصدق كما هو باخبر كونه منسوبا وارجاع
للا الشهادة جوابا انه من كونه في قوله وقد بينا وجهه في التائيد

اعلم انهم بعضهم قد قول العلم المعنى لكونه في الشهادة بان الكذب يراجع
لما نقول لم يثبت بان كونه خبرا غير مطابق الواقع وقال الله كذبوا بالحق
لانهم لا يعلمون انهم لا انسا وان تعلم بان صورته من حيث ان منع في
مقابلة المنع وكانت له كغير العبارات في بعض النسخ لما في اليمين
الظهور ان ليس بخبر بل انسا كغير العبارات في اللغة بما في الخبر في حاشية
الشرح وكانت له لما راجعها كونه من المنع منعنا استنع عنه في شرح
المفتاح واختار المنع فقال الكذب يراجع الى قوله لم يثبت بان على
كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لانها بالشهادة لم
قال المحقق في المفهوم من شرح المفتاح لزم كون الكذب يراجع الى الجزاء
المستقيم وهو ان يثبت بان كونه من جميع القليل وهو رابع اختاره صاحب
المفتاح والمستقيم بهذا الجزاء المشهور انما هو لزم الامام واسميه الجملة
فانها لم يثبت بان الاخبار بولنه اخبارا بان كونه لزم ان صادرة من جميع
القلوب وصدق الرغبة لظهور ان الكليات انما يكون الحكم الذي هو تحت
من عليه وانما لم يدخل في مذهب بل في العلم لزم ان كونه لزم تفسير قوله
المعنى لكونه في الشهادة بان الكذب يراجع لما نقول لم يثبت بان
كونه خبرا كما اختار الحكم البعض **وهو** ولو قرر على وجه التسليم كذا كونه
فقد ظهر من حاشية الشرح انه لزم قرر الجواب الثالث بل الاجرة انما هي على

على طريق المنع صغى عن شوبك الاشكال والفرق على طريق الترخيص
والاستدلال بالجماع فيقال في السلك لم لا يجوز ان يكون رجوع
الكذب على الشهادة بوجه عدم مطابقة الاعتقاد لا بالسطح عدم
الواقع من اعتقادهم وسوق كلامهم في هذه القضية ايتم بقبول
لفظ التسليم بآية ولا فو كذا في الشرح فان المذكور في الشرح او لا
من رجوع الكذب على ما في قولهم انما هو مستند بالوجهين
رجوع على الشهادة والى التسمية وانما انما لا سلم رجوع الكذب في
الجملة الى علم لا يجوز التسليم المراد الكذب في زعمهم لا في الواقع وعلى كلام
الشمس مع التصريح بلفظ المنع او لا والتسليم انما على انما هو مستند
فان لا ينفي انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
انما هو مستند الكذب على ما في قولهم انما هو مستند بالوجهين
المعترض مستند انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
الغاصد وح فحصل الاجابة الشك كما قيل هو منع كونه الكذب
بجانب نفس الامر راجعا الى قولهم انما هو مستند بالوجهين
على الشهادة وانما انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
لما قولهم انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
ما ذكر في الشرح وهو انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند

بر

بجانب نفس الامر لما قولهم انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
مختص بالجماع انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
يقول كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
لا يخفى على السامع وقد يجازي عن الآية بان المستند الى الواقع
كاذبون مادام الكذب فلا يعتمد عليهم بل يعتمد على ما في الشرح
يصدر عنهم كلام صادق وهو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
قد يصح قوله ويجعل قوله مع كونه لا ينافي مع كونه مستند بالوجهين
مع كونه لا ينافي مع كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
الكلام لا ينافي مع كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
انقطاعه وعدم انقطاعه المستند الى الواقع لا ينافي مع كونه مستند
مع كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
العلمي كما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
من غير المعقول مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
الوجه الواقع حال كونه الواقع مع كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
وكان المستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
ومع كونه مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند
فان المطابقة لا يستند اليها انما هو مستند بالوجهين فلو كان في الشرح انما هو مستند

يقصد

قوله والأدخل في ضمان ما مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة
 وعدم مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة **قوله** ويبقى التصان
 الباقيان وهما مطابقة الواقع بدون الاعتقاد أصلا وعدم
 الواقع برجل الاعتقاد كذلك **قوله** يدخل في الكذب أيضا قسم واحد هو
 عدم المطابقة بدون الاعتقاد أصلا **قوله** ذهب لما ذكره المصنف
 بآثاره في توجيه المانع من الجزم بغير اختلاف الأرجح والمرجح
 لما لا يفي في المحل على التسلسل الكلي فأن مطابقة الواقع مع الاعتقاد
 رخص الإيجاز الكلي لا التسلسل الكلي فتدبر **قوله** ولأن عبارة الأيضاح
 بوجه فأن المصنف ذكر في مطابقة الواقع مع اعتقاد المجرى من قوله
 مانع من الجزم كالتوجيه كالتفصيل عن فرعية الترجيح **قوله** اذ لم يكن في
 نسبه لها ارجح التعليل **قوله** ربما توجه على أن المسلم لمطابقة
 الاعتقاد **قوله** أرحم من بني الأعرابي الواقع المذكور **قوله** هو مطابقة
 الواقع للموافقي أنت جدير بأن موافقة الواقع للاعتقاد وأما يلزم
 من اعتقاد مطابقة ما الجزم الواقع فلا اعتقاد المطابقة برجل غير
 هذا الاستلزام فصح أن اعتقاد المطابقة مستلزم لمطابقة الاعتقاد
 لمصلحة بغير المقدسات **قوله** وأبعد التوافق يظهر فيجب إما أولاً
 فأن المدعى برهني وما ذكره من غير ما يتجلى في غير هذه المصادر وأما

٩٠
 وإنما يبين طان الشبهة أدعى البراهين في توافق الواقع والاعتقاد
 وجه فلابد من توافق الاعتقاد والاستلزام المذكور وأما ثانياً فأن التوافق
 يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الواقع مع الاعتقاد
 والمرتضى استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الجزم مع الاعتقاد **قوله**
 عن الأثر **قوله** الأخص في غير الجزم المجرى من حيث جعله قسماً للكذب
 وأبعد في الكلام فيما هو حال الجزم من الصدق لا في الأخبار والبرهان
 المجرى إشارة طان الملاحظة الحاصلة من قول المصنف وبغير الأثر
 أي الحكم فإية الجزم والصدق الجزم عالمياً لا زعمها بغيره كالتفصيل
 في الشبهة لأن الملاحظة كسب الواقع والوجه ليس كذلك فأن الجزم تحقق
 الحكم الأخبار فضلاً عن كونه جزماً عالمياً بالحكم فاشيخ ما تضمنه أضاف
 اللزوم بجعل العلم أي العلم الذي هو بنفسه الجزم والافادة والاستفادة
 وأما في الطرف من الجزم اللازم والمزوم نفس العلم أو الأفعال يكون أو
 الاستفاد يكون وجه يقع للزوم على ظاهره كونه كسب الوجود والتحقق
 والكلام الشارح لا يبعد عن التوجيه من جعله إشارة لما لا أثر فيه
 محال ما سئل **قوله** فضلاً عن كونه جزماً كذا الرعايا بضمونه **قوله** أعني علم
 العلم ما بالحكم وكونه جزماً عالمياً العلم الحاصل من نفس الجزم لا مطلقاً
 وبغيره كونه جزماً كذا الجزم متعلق بقلبيته ولا يمكن تعلقه بالمال
 للجزم كونه صفة للاستفادة فيعلم حال الأولين بالمعاشرة **قوله** وبولن في الحكم

مثل حفظ التوراة في الواقع **ولكن** العلم من لا ينزله لا ينزله **ولكن** العلم من لا ينزله لا ينزله
 لأن عدم كونه من العلم هو جسيم علم الحكم المذكور ضرورة لا يتقيا
 العلم يستلزم استقالات العلم ليس في الحقيقة أصلا ليس في
 وإنما أصلا لا على هذا الفعل ولا على غيره **ولكن** كان عبارة العلم من
 يفهم أعمالهم بكم **ليست** ما ذكر من عبارة المعنيين وانفعا
ولكن العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 وان الفعل لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 اور لا من العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 الز على من حيث كان ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 خطية لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 المقصود حسن توجيهه في ما وجد المقصود **ولكن** من حيث علمه العلم من لا ينزله
 رتبة العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 بالعلم على سبيل التوكيد القوي **ولكن** يفهم من حيث علمه العلم من لا ينزله
 في شرح المطول غير أن من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 الجزو غير أن من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 التوجه المستفاد من كلامه في الرجوع إلى مقصود الشك في البيان
 قاعدة علم ما ذكر التفسير لها **ولكن** في قوله **ولكن** كافي للثبوت

٩١

هو الذي يفرق الكتب المنعني هو الذي يفرق الكتب المنعني هو الذي يفرق الكتب المنعني
 بالكتب المنعني في جميع الأفعال فلا بد من تخصيصها بالزعم المنعني
 غير القابل له لا يصح أصلا **ولكن** من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 نظر إلى الحقيقة ناظر إلى الرضا المحقق الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 ما رويت حقيقة اذ رويت صورة لأن المراد من العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 طوق البسمة من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 تأمل **ولكن** والافقية فلا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 التبريل **ولكن** في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 لكن من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 مجرد الجواب أصلا فيها فلا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 في جوابه كيف زعمه في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 وجد في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 بالعلم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 على ما ذكر في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 التبريل **ولكن** في الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله
 على الزعم من حيث علمه العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله العلم من لا ينزله

على الوجه الواقع في السراج من نقل كلام الشيخ عبادته فيقول ذلك ويقتل اليه
 يكون في خبره بيان الشدة في الشرح عبادته **قوله** كان تكذيبه لا يبين
 تكذيبه بل هو انباء **قوله** وكوجعل متلفا بقا فالتكذيب في قوله انما هو اطلاق
قوله في المرة الاولى من الحكاية كما انما جعل اما اليكم امر سكون **قوله** في المرة
 الثانية من الحكاية انما اليكم امر سكون **قوله** باعتبار انما جعل ما تقدم في المرة الثانية
 من التكذيب سبحة اولي منه حاصله في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يروى ان
 اول ما عذر اذ فو ما بان لا بعد ذلك التكرار فالتكذيب انما اليكم امر سكون
 حينما نطق بكلام الجحيد الطاهر في التلاوة بعد التوبة وقيل قوله
 هذا قد كذبوا الا كما كان له كذا في التلاوة في الاشارة كذا في سلكه
 عن غير ذلك في التلاوة مع انهم لم ينكروا ذلك اصلا وجر ظاهر وج
 فيقول للمراد بالمراد الاول ليس هو المرة الاولى وحقيقة التكرار في
 الاشارة فقط العبر عنها في التكرار بل هو انما كذا في جوابه بل المراد به
 المرة الثانية التي قالوا فيها وبما يعلم الاية فيسئل ما بعد التوبة وقيل قوله
 انما اليكم امر سكون - وفي الثانية كذا في سلكه انما اليكم امر سكون
 باعتبار انما جعل ما تقدم في المرة الثانية من التكذيب سبحة اولي منه حاصله في
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يروى انما كذا في جوابه بل المراد به
 وج قد كذبوا التلاوة في المرة من المدين من غير محمل هذا او ما قوا
 واستندوا بالتكذيب انما كذا في سلكه على التبعيد من الامر السوال

وفي التوجيه على التعلق في المرة بقوله انما هو سبحة عن تكذيبه في الجمع
 في كل مرة ويحصل من جوابه انما هو انما يجوز انما يعطى في المرة الثانية
 على الاولى ثم يتعلق بالجمع بالتكذيب فيكون انما هو سبحة في الجمع كذا في الجمع
 المدين الاولى الثانية ويعلق في صدق ذلك استند والتكذيب في
 احدهما المدين على الجواب او ما افاده الخبر في انما هو سبحة من افراد
 الرجال من توجب هذا المعنى وقد يقال في قوله انما هو سبحة في انما هو سبحة
 المرة الثانية وقوله اولي طرف للتكذيب في قوله انما هو سبحة في قوله
 يجعل والضمير في قوله يعود الى التكذيب مرة ثانية والتكرار في قوله
 المرة الثانية على المرة الاولى ثم حصل المذكور طرفا للتكرار في قوله انما هو سبحة
 المرة الاولى في طرفا للتكرار في قوله انما هو سبحة في قوله انما هو سبحة في قوله
 بعد خلاف ظاهر اللفظ في الدلالة لقول القائل باعتبار انما هو سبحة في قوله
 في المرة الاولى من التكذيب في المرة الثانية على انما هو سبحة باعتبار انما هو سبحة
 على التفسير على بصيرة ومع ذلك في جميع معان فان السبحة في
 من انما هو سبحة في الجواب الى من التوجيه **قوله** ولو اطلق التكذيب
 الذي جعله جواب رابع بل خامس محصله ليس المراد بتكذيب الرسل
 من المدين تكذيب الجماعة بل تكذيب رسلهم في قوله انما هو سبحة
 في قوله السبحة في من سبحة التهديف استند افراد او امكن في المراد
 بانما هو سبحة في انما هو سبحة في قوله انما هو سبحة في قوله انما هو سبحة

فمقطع اصناف الغير **فان** لان عمل الفعل عند التقدم على القول في عبارة
 القوة قد ينقطع كماله لغيره قبل الفعل فيصير ضعيف العمل فلا يبعد الاحتمال
 على التقدير **فان** اللهم الا ان جعل الكلام زائدا في سائر لان لا
 التقوية اي زائدا **فان** كما ان الكلام لا يلزم من استمراف كان المعنى
 بذلك اعتراضا على اعادة السير الزيد حيث كان في مائة العدي ليس
 المراد من الموضع وحصل من التلويح بالفعل لغير المصنف **فان** استمراف
 المزداد والافان موزون او ساويا فيلزم في اوج الكلام على مقتضى
 الظاهر بل المراد من التقدم من سائر التلويح المقتضى للاستمراف قطع
 النظر بحصول ذلك بالفعل وقد اشار الربيع في افسار المقام مقام ان
 يتردد في الحاشية و قوله في لغيره التقى في الفهم المستريح كما
 يتردد فيه اشارة الى هذا المعنى انتهى ونوضح ذلك انه قد سبق في حكم بيان
 التلويح بالفعل والاستمراف الترتيب عليه اذا كان بالفعل يلزم
 لغيره المستمراف **فان** ما موزون او لا يلزم **فان** كانت على فيكون التام
 على مقتضى الظاهر لا على خلاف مقتضاه ولذلك لا يلزم لغيره التلويح
 والاستمراف **فان** ما هو بالفعل بل يؤخذ ذلك بالقوة والمزاد ان
 ح كسبه يتردد ولغيره استمراف المزداد حتى لا يخرج الكلام عما
 يصدده و اراد قد سبق في لغيره اي اذ كان ذلك من مقتضى
 المقام مقام لغيره يتردد **فان** المعنى توهم ان لما كان هذا الاستمراف

من

مثل استمراف التام للتردد لا يصح بل كسبه استمرافه موزون او لا
 غير التام بل ما موزون او لا بل كانت على لم يتردد الاستمراف بالفعل
 عين السؤال في التردد او مستلزم له **فان** **فان** خرج من قوله لم يتردد
 هذا ما لا شك فيه الا انه لم يضر المصنف ولا ينفقه في الترتيب في التردد
 حاصلا بالفعل بل الكلام في ان الاستمراف ليس حاصلا بالفعل
 نعم لو كان في كلام المصنف بان لا يتردد بالفعل مع لغيره الاستمراف
 متحقق بالفعل كان ينفقه **فان** ذلك في الخارج فلهذا الترتيب المتحقق
 مما ليس له لغيره في الكلام **فان** قد لا يخرج هذا الترتيب ما نقل
 وقد يلزم ذلك استلزام هذا اختياره الترتيب في ايداع المعنى من
 الوجهين **فان** لان هذا الكلام قد تحقق في الترتيب في غير الترتيب
 المذكور لا محقق في هذا الجمل **فان** و بعد من ارتكبا بالبعد عنها طام
 لان في غير هذا الترتيب بل **فان** **فان** لازم حمل الدليل على اصطلاح
 الاصول وهو ما يمكن التوصل به في النظر في ما مطلوبه **فان** مقتضى
 مترتبة المراد بها المصدق بها فان الدليل عند اهل المعقول هو الملو
 من الضمما **فان** فلا يلزم لغيره الدليل معلوما للظن في ما نقل فان
 المفهوم في ذلك ان كان مع المنكر في نفس الامر في الترتيب بل لغيره
 لا يتردد ليس لغيره ان نقل هذا الدليل كافي في الامر **فان** مستلزم

فلم لا يحل عليه فالمنع باق بجاؤه وكان التخلّف مشعر هذا الكلام كذا
 أريد أن يحل على العادة غير العادة جارية على أن صدر من هذا الكلام
 عن المنع في أن يكون النسبة ملازمة لا يورث حال وهو ينفقها فيهما منه
 كذا أريد **قوله** يكون كلامه حقيقة أيم أو فكونه حقيقة وذلك إذا لم يتقبل
 قرينة على خلاف الظاهر فمما فصل السؤال منه بين القيدين مما لا حاجة
 اليهما إذ قد يتصور انتفاء أحدهما كمنه المثال حقيقة وتوهم الجواز
 أن ذكر القيدين لغاية الإفادة وهي لتبين المثال كونه حقيقة
 حتى لا يعمل خلاف المثال وانت خبير بأن عند انتفاء القيدين لا يحصل
 هذا التوهم فالهم وفهم كلامه في بيان مثال القسم الرابع أن
 ملا هذا المعنى فيصير **قوله** ملا أن تعذر المسند إليه بقصر القصر المسند
 العلم على المسند **قوله** ملا أن لا يكون الأساس ملازمة كان مجازا ولا
 فهو قيل لا لا يجزئ ولا يغير الحقيقة ولا في الجواب بل يجب قائله
 ملا ما يكره كما صرح به في المفتاح **قوله** لا يغير التغيير بالملائم غاية
 إذ يكفر في توهم الجواز فيجوز أن يستند الفعل أو شبهه ملازمة
 غير ما هو وإنما كونه غير الملائم هو لا فامر زائد لا حاجة إليه ولو كان
 الواقع لا يغير فاعلم أنه عدول عن هذا اللفظ من غير حاجة إلا أنه يصير
 كون الاستثناء متصلا بفعل المستثنى من الملائم حتى لا يغير المستثنى
 من جنسه في أيم نظر **قوله** والظاهر من كلامه أنه لم يجعل ملازمة في الفعل

علاء بل جعلها متعلقة بمجرى الكلام حالاً لا في الموضع **قوله** لا أراد أن
 لا يستند إليه باقياً على معناه أو ظاهر من الكلام من أفراد المفعول
 كالتخصيص والمفعول به في غير المثال المذكورين والشرع في الاستثناء
 باستناد الفعل إليها إنما يتبدل ما هو من لفظ المفعول به حسب الأساطيل
 فقوله باقياً على معناه حقيقة لم يقوله باقياً على صفة فاعلم أن زيادة الصفة
 إذا قبل بالغير أو بغيره كمنه فاعلم أن زيادة المفعول به أفراداً أولاً
 وثانياً في قوله على معناه نقطة **قوله** بل كونه مفعول الفعل ينبغي على معناه
 وهو ما وقع عليه فعل الفاعل في ما قبل **قوله** وقد يقال المفعول به لا يظهر
 فرق بين هذا الجواب وبين بقوله بل لا يتبدل سبباً في أحدهما **قوله**
 من غير تغيير بالمخصوص فيه فاعلم قد مرّت الأشارة إلى وهو أنهم
 والتميز بالخصوص بها على أن علم يثبت للمفعول به كمنه قد
 أخذوا في تعريفه ما يستلزم كونه مفعولاً ويخرج مفعولاً لم يسم فاعلم
 حيث قالوا المفعول الفاعل فعل فعل اعتبر استناده ملا ما هو فاعلم حقيقة
 أو صلا فيجوز بمنزلة زير من زير على صفة الجواز لا لم يغير استناه
 ملا فاعلم هذا الكلامهم وهو منج من المفعول به ما دام باقياً على الحقيقة
 المستثناة المستطاع عليها لا يستند إليه الفعل فاعلم **قوله** إنما لم يغير الغير
 بغيره فلو أن الأمر بغيره أي لا يغير الغير بغيره فلو أن الأمر بغيره مستثنى
 فلو أن المعنى للفعل هو المعنى للمفعول كقولهم فيما سبق أن كان معناه

هذا ذلك قيد الاستدلال للفاعل المفعول فيقتضي هذا القيد في غير
 التامع طالع الفاعل والمفعول بل هو ليس في غير الفاعل اه قصد في
 المراد بالاستدلال في غير الفاعل والمفعول ليس على الاستدلال في غير
 بل لا يستدل الفاعل في غير الفاعل في المبنى الفاعل او المفعول
 في المبنى بل وبالجملة فهو عبارة الى ان الاستدلال في غير
 افراده بقرينة ما يستلزم فلا تفعل **قوله** والافعال الاستدلال الى
 مجازا غير فان المجاز ليس هو الاستدلال والواقع المطلق للملكية
 بل هو الاستدلال الى غير ما هو المطلق للملكية وهذا هو الذي
 المستفاد **قوله** بل لا اجل ان هو ليس في غير المصلحة غير خلاف قوله الاستدلال
 لما هو خلاف الاستدلال في غير ما هو فان الاستدلال الى الطرف لا ليس
 صحيحا لا يجوز كونه مطالب للفعل كالفعل وانما خصوصية كونه فاعلا في
 الاستدلال بل الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 اي ان الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 ما هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 عند الحكم للاستدلال الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 اي في تعريف الحقيقة عبارة عن المطالب الى الفاعل او المفعول به او
 على ما مر في تعريفه قوله في الملاحظات الى قوله في تعريف الاستدلال
 لما ملأ به في تعريفه قوله في الملاحظات الى قوله في تعريف الاستدلال

في غير

بحقيقة ولا مجاز ولا للاستدلال الموصوف **قوله** مثل انما افعالها
 التوسيعي **قوله** ولا يستدل في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 او في تعريف الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 متساو عدل في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 المبنى **قوله** لا انما راجع المطلق في تعريفه مرجع الحقيقة كذا
 ويجعل القول بالاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 اعم من المقسم **قوله** في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 والمجاز فيما هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 تقسيم اليه اليه ما هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 توصيفا اوضح قطع النظر عن عبارة في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 التقسيم **قوله** لان الموضع يكون هو الحقيقة في المطلق
 كما هو المقسم وذلك لان الموضع في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 كذا في التعريف لا يخرج الموضع كونه حقيقة بل هو حقيقة بل هو حقيقة بل هو حقيقة
 النسبة الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 التسليقية او الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 في نسبة استدلالية في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير
 التسليقية بل فيما يقتضيه النسبة الاستدلال في غير حيث هو في غير حيث هو في غير حيث هو في غير

وفرض مثل جبر التمسك الجاز في النسبة الاضافية المذكورة مرارا
 فيما يتقدم من النسبة الاسنادية ومنه ان التمسك جازا كغيره الجاز العفائي
 فيما يكتم النسبة الاسنادية على الوجه الاعلى في التوضيح لطلب
 الجاز العقلي لا لبعض افراده وكان له هذا السير بقوله وان كان يمكن
 توجيها وفريق من فروع كلام الشبهة في الجاز الاسنادي اعلم ان كان متفانا
 صريحا من الكلام او كان لا نه الكلام المتضمن على الاسناد العفائي
 فيكون من سنن دمنه المعروضة خيران جزا الحقيقة ارجاع الكلام
 للمعطى النسبة فليفسد ولا يفتا قبل فيه وذلك لانه قد
 لو قلت خلاف ما عند العقل عرف السفا في الجاز العقلي بانه الكلام
 المتفاد بخلاف ما عند المتكلم من الحكم في بعض رتبة السافل افاده
 للخطا ولا يراعى وضع وقا المناقشة خلاف ما عند المتكلم
 دون ما عند العقل لئلا يتبع طرده بمثل قول التمسك ان نسبة التمسك
 البطل هذا الكلام لان المدعى على السفا في وجه يكون التمسك
 باعتبار الايمان وعدم التمسك وعلى الاول باعتبار لزوم ابرار الفع
 من كلامه والاول اوفر كذا اقر اولان هذا دليل اسلام العقول
 وكل مسلم يعتقد ان التمسك والمعيد معطى الجاز قبل اوانه
 فان اوله المعطى الجاز وفيه يوسن السوء بالقرينة والسوء بها
 انما يحصل من غير البيت اللاتقي في كل البيت الاول على الجاز بترتبه

لا عند كل الجاز قبل وقته ويمكن دفعه بان البيت الثاني
 نفس قوله السوء موصوفه قابل بوجوده شيئا وامره وارادته وكل
 من هذا شأنه لا يصدر عنه سندا فيمنع الفرج من الفرج الى جهة السفا
 الا على سبيل التمسك في كل الاول على الحقيقة والسفا على الجاز في كل
 كونه موصدا ايضا في الطرف في الحقيقة او الجاز على سبيل مع الخلو
 كما يتصور في حال ارتفاعه في الفصح العمل بالتمسك في كل
 في السبب في قول السفا في كل ما كان في وجه اقتداره ودره اعتبار
 ونظرة السفا في الفصح في سببها في سببها في سببها في سببها
 سليم والجمع السفا في كل سببها في سببها في سببها في سببها
 الرجل في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها في سببها
 عن نسبة الاسناد الى القيام كونه جازا في نفسه فقام على النسبة
 الجاز في اسناده الى الحق المذكور الاسناد الجاز في نفسه
 حيث خصه بالنسبة الاسنادية ولم يغيره (التوضيحية) وقوله
 وقد علمت طريق التمسك في كلامه فلا تعقل فالمراد بها واحد في سببها
 الجاز في الاستخدام والاول المعطى فان مع كونه الظاهر في السفا
 كسب المعبر اذ فيه تخصيص على معطى الاسناد في كل المراد بلغة
 صاحبها فيكون المعبر في نفسه معطى في كل الجاز في نفسه
 لان الجاز عند المعبر حيث خصه بالحقيقة والجاز في الاسناد وما يليه في

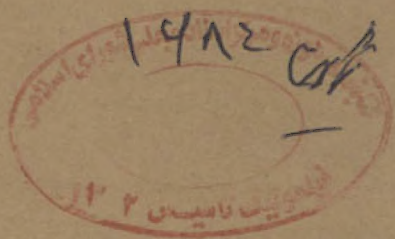
بالكمية في نسبة الفعل أو نسبة الفعل إلى الفعل أو المفعول في
 المبني فلا يشمل بالكمية نسبة الفعل إلى المفعول أو الفعل إلى
 على الأصح إشارة المقم في بحث الحقيقة والمجاز عن بعض من نسبة اللفظ
 مما زعم على المعنى بمنزلة التصرف في امر عقل لا يجوز لأنها لا يعلق
 على المشية بالبعد ادعاء دخول فرض المشية كان استقام في وضع
 قال المقم هناك ورد بان الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيها
 له انتهى فلا يفسد تخلف التامير والاصل هو عدم التامير
 فلهذا رجح على عدم الاتصاف ولا حظ حال دون حال عدم الاتصاف
 وقوله هو الواقع ههنا جواب برأيه ولا يخفى تقريره وانما قوله واما
 التعبير في سند لقول المص وقدره ههنا بما يدل على عدم الاتصاف
 والنظم ما افاده الشئ بقوله تنبيهها على نسبة المسند اليه هو الركن
 الاعظم الشريفا لما جاء به البراهين ولا شك ان ذلك ليس على
 التحقيق ضرورة نسبة المسند من اركان الكلام على نحو بحيث
 ولن ينزله **قوله** اقتصره على بيان الثاني في هذا الكتاب
 اشارة الى انه في المطلق قد توضع للاول والثاني كليهما
 قال وانما قال تحصيل لان الرأى عند الحذف ارفع اللفظ المدلول عليه
 بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالافق على العقل فلا يمتنع
 انه لا يمتنع الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل

الحق

انتهى لانه اصح الى الربيع فان كون العقل ذا مخرية في الرأى
 والعلم مطلقا امر متشكك لا يفي على احد **قوله** واسارة بالقصر
 في قوله لان الرأى عند الحذف ارفع هو اللفظ **قوله** لا يخفى ان كون
 القصر بمنزلة المقم ليصح الاخبار عنه بهذا المعنى فتدبر **قوله** فلا يخفى
 فيها من التخلف ويجوز ان يكون اظهرها للتقديم بين الوحدتين
 على ان التقديم امر يحصل عند الحذف بواسطة القرينة فلهذا ذكر
 يظهر ذلك الامر الى اصل عدم الذكر ارفع والفوق بينهما النسبة الرأى
 على التقديم في الاول هو الاسم ومقر الثاني هو الخبر فيظهر التقديم على
 من التصريح بلفظ المسند اليه وعلى الثاني من التصريح بنسبة المسند
 المسند اليه فلا شك في ان المسند اليه صريحا مخرية التصريح بنسبة
 المسند اليه فانهم **قوله** فاقصص في ذلك بفعل المذكور سابقا لقوله
 ضربني وضربت زيد اعلى هذا زيدا وزم مراد **قوله** وقار
 الرضى واقفك ان **قوله** والمحققون كما قد مضى عند الملوك والمحقق
 الشريف قدس سره **قوله** وقد حقق ذلك في مرضه كحواسر المطلق المحقق
 الشريف وحواسر مخصص الأصول ارفع **قوله** والمناسب ليس يرجع الضمير
 او الى الخطاب لمعين اطلاق الا ان الخطاب مع معين كما فعلت
قوله او الخطاب لراوي تزلزا مع معين لما غيره اطلاق
 مع غير معين وبالجمله فما فعلت الراجح تفسيره وراي الخطاب مع معين

وتفسير المثل وكذا الذي اعني غيره بغير معنوت للقبالة بينهما فلما
 من تصرفنا في تفسيرنا اولاً ونفعنا حتى لا يفتوت ذلك الحسن هذا
 والموجود في الله ثم حسن الخاتمة وصلاح العاقبة انه على ما شاء تقدير
 وباجابة ربنا الراحمين بحمد الله والحمد لله على توفيق الانام والسلام
 على سيد الانام وعترته الغرة الكرام وقد انفق الفراغ من تاليف
 ما وسع المجال من توفيق الديال ونسنت الحال لا فخر الخلق على عفو
 ربه الا بمر عبد الله بن مهلب الدين اليزيدي في الثالث عشر من
 ذي الحجة اثني عشر وسبعين وسماية بدار الملك شيراز نصيب
 الاعراض وصفت بالاعتراض في المدرسة الصدرية المنصورية
 لازالت مورد الفيوض النورية وبقيت سلافة النعماء الصورية
 والحمد لله وصلواته على عباده الذين اصطفى
 فزوق الفراغ من تصوير هذه النسخة في
 ناسخ شهر رمضان المبارك سنة
 وسبعمائة الف من الهجرة النبوية كان
 على أجرة العبد المذنب





خطی ۱۰